مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 86 - نوفمبـر - 2011

آراء

حـــول الـخـلـيـــج

السعودية والعالم ينعيان الأمير سلطان بن عبدالعزيز

مخرجات حوار التوافق الوطني ومستقبل مملكة البحرين

تركيا بين «تصفير الأزمات» والخيـــارات الضيقـة

ملـف العـــدد:

التقدم العلمي في دول الخليج: الواقع والآفاق

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

تحديات مصر.. والقفز إلى قارب النجاة

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

تقرير 14

السعودية والعالم ينعيان الأمير سلطان بن عبدالعزيز

مقالات

مخرجات حوار التوافق الوطني ومستقبل مملكة البحرين 72

العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد ثورة ٢٥ يناير 75

تركيا بين «تصفير الأزمات» والخيارات الضيقة 80

مدى مسؤولية الحكومة المصرية عن اقتحام السفارة الإسرائيلية 83

ترجمة 89

أسطورة «النهج الألماني» (3-3)

الاشتراك السنوي:

الدول العربية : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

د. عبدالحميد الأنصاري 18
أ.د. وهيب عيسى الناصر 21
د. عبدالواحد مشعل 30
علاء عبدالرزاق 34
د. علي سعيد الكعبي 38
د. سيف بن ناصر المعمري 41
د. مثنى عبد الرزاق العمر 43
د. عبدالحفيظ محبوب 50
د. أشرف صالح إبراهيم 53
د. بكر بن حمزة خشيم 56
أ.د.أحمد سليم البرصان 58
حسين علاوي خليفة 61

قراءة في كتاب 86

حقوق الإنسان
تأليف: أنتوني وودويس

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول واقع وآفاق التقدم العلمي في دول الخليج العربية، حيث يسلط الضوء على أهم المعوقات في طريق بناء قاعدة علمية خليجية متميزة، كما يطرح بعض الحلول والتوصيات في هذا الشأن.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على « آراء » عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«التنمية الاقتصادية المستدامة في دول الخليج: الفرص والتحديات»

١- العوامل المحفزة لتحقيق نمو اقتصادي خليجي مستدام.
٢- فرص نجاح التنمية الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي.
٣- معضلة تنويع القاعدة الإنتاجية في دول المجلس وأثرها على واقع التنمية الاقتصادية.
٤- كيفية مواجهة ضعف أداء النمو الاقتصادي الخليجي وانخفاض الإنتاجية الزراعية والصناعية.
٥- تحولات أسواق العمل الخليجية وانعكاساتها على فرص التنمية الاقتصادية.
٦- تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على مستقبل التنمية الاقتصادية في دول الخليج.
٧- أهمية دور المرأة والشباب الخليجي في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية المستدامة.
٨ - التحديات الديموغرافية في دول المجلس ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.
٩- العولمة الاقتصادية ومدى تأثيرها على فرص التنمية الاقتصادية في دول الخليج.
١٠- مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل اختلال الأمن الغذائي والمائي في دول الخليج.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

تحديات مصر.. والقفز إلى قارب النجاة

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

التطرق إلى الأوضاع في مصر ليس تدخلاً في الشأن الداخلي المصري، لما لمصر من أهمية تاريخية، وثقل سياسي، وجيو استراتيجي، وتأثير كبير على الأمن القومي العربي واستقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها، مع حقيقة أن العرب تواقون إلى عودة مصر إلى الاضطلاع بدورها القيادي في منطقة أصبحت تعج بتحولات غير مسبوقة.

إن مصر، تواجه الآن تحديات غير مسبوقة في تاريخها الحديث، وتتعرض لأصعب اختبار سوف يؤدي إلى تحديد هوية، وتوجهات، ودور مصر المستقبلي، بل استمرارها كدولة تحتفظ بكامل سيادتها، ووحدة نسيجها، وتلاحم شعبها بكل مكوناته «داخلياً»، ومواجهة المتربصين بها «خارجياً».

والمؤكد أن الدول العربية تقريباً تعي خطورة المرحلة الحالية، وتدرك أهمية الدور المصري في المنطقة وتدعم حضوره وتخشى غيابه، وانطلاقاً من هذا الوعي لا توجد من جانب هذه الدول المدركة لهذه الحقائق أية محاولات لإضعاف الدولة المصرية سواء عبر بوابة الانحياز إلى فئة على حساب أخرى من فئات النسيج المصري، أو من خلال فتح ثغرات لإشغال مصر وإدخالها في نفق الصراعات الداخلية أو وضعها في موضع المواجهة الخارجية، لأن ذلك ليس في مصلحة مصر أولاً، ولا في مصلحة العرب ثانياً، وتحديداً - من بين هذه الدول - المملكة العربية السعودية التي تربطها بمصر علاقات غير قابلة للمساس ببعديها الحالي أو المستقبلي، وهذا ينفي الشائعات المغرضة التي تقف خلفها جهات لا تريد الخير للبلدين أحياناً، أو جاهلة بطبيعة العلاقات السعودية - المصرية في أحيان أخرى، فقد تسربت شائعات منذ فترة عن مزاعم حول محاولات سعودية للضغط

araa@araa.net

على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لعدم محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك، وكذلك شائعات عن استخدام القوى العاملة المصرية في المملكة كورقة ضغط على حكومة القاهرة، وأكاذيب أخرى تزعم مساعدة المملكة مادياً لتيارات إسلامية مصرية بعينها، لكن من يعرف طبيعة ثوابت السياسة السعودية يجد أن هذه الشائعات ساذجة تروج لأكاذيب غير واقعية، ولعل مثول الرئيس السابق وأركان نظامه أمام القضاء خير دليل على ذلك، أما عن دعم المملكة لتيارات إسلامية فهذا تسطيح هدفه النيل من قوة العرب الرئيسية التي تتمثل في الوفاق السعودي ـ المصري، فالسعودية منذ أن تأسست لم تؤيد أي فئة ضد أخرى في المنطقة أو في مصر، بل تعاملت مع جميع الأنظمة والحكومات التي تعاقبت في القاهرة منذ ما قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، بما في ذلك جميع الرؤساء السابقين منذ عهد الرئيس الأسبق محمد نجيب، وحتى المجلس العسكري في الوقت الحاضر رغم التقلبات السياسية التي عصفت بالمنطقة طيلة هذه الفترة والتي تمثلت في الخلافات العربية، الاستقطاب الدولي، تأثير الحرب الباردة، صعود وهبوط المد الإسلامي والقومي، دسائس ومؤامرات الدول الاستعمارية، وظهور واندثار الشيوعية وغير ذلك من العوامل التي كان من الممكن أن تلهب المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، ورغم ذلك ظلت وستبقى العلاقات السعودية ـ المصرية راسخة واستراتيجية.

الآن، يقف الشعب المصري على أعتاب استحقاقات انتخابية وما يتبع ذلك من تشكيل المجالس النيابية والمحلية والانتخابات الرئاسية، أي أن مصر تمر بمرحلة مفصلية (مرحلة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م)، هذه المرحلة التي أفرزت واقعاً جديداً تمخض عن قرار شعبي وإرادة وطنية خالصة احترمتها جميع شعوب المنطقة والعالم، ولا يمكن لأي جهة في العالم أن تملي إرادتها على هذا الشعب أو تغير مجرى الأحداث على أرضه إلا بما تفرضه الإرادة الشعبية المصرية وحدها، فهذا الشعب سليل حضارة عرفت فنون إدارة الدولة منذ عصر ما قبل التاريخ، وهو مطالب الآن بتأسيس مرحلة جديدة من مراحل تاريخه المملوء بالصفحات ناصعة البياض، وأن يتفرغ لإعادة بناء مؤسسات دولته على أسس حديثة لمواجهة التحديات الاقتصادية، السياسية، والتنموية الكبيرة لشعب يتجاوز تعداده ٨٠ مليون نسمة، وأن يواجه تحديات الداخل والمتربصين في الخارج، وأن ينطلق إلى الأمام بخطى تسابق الزمن لتحقيق طموحاته، ويعي أنه يمر بمنعطف تاريخي في تطور مصر، ويجب عدم السماح للقوى المعادية أو الغافلة باستغلال الفرصة لفتح جبهات عداء خارجية واستعداء شقيقات مصر، في المقابل يجب عدم التفريط في المكتسبات التي حققها هذا الشعب على مدى تاريخه الطويل، فليس من المقبول إدارة شؤون الدولة عبر الحشود والعقل الجمعي مع إقرارنا بمشروعية مطالب الشارع المصري بكافة فئاته ومفرداته، لكن هناك شعرة بين الحرية والفوضى، بين الشعب والشعوبية، بين إدارة الدولة والحفاظ على مكاسبها وحُسن إدارة مؤسساتها وبين تفتيت عضدها وإهدار منجزاتها وسط مطالب فئوية وحزبية، وتعصب طائفي مقيت وغريب على شعب تعايش مع أتباع كل الديانات، وانصهرت في بوتقته كل الأعراق والأجناس، ومن ثم على العقلاء ألا يسمحوا للأيدي الخارجية بأ ن تعبث بوحدة الشعب وإرثه ومقدراته، وأن يتجاوز الجميع أي خلافات حول الممارسة السياسية، وأن يتخلوا عن ويلات التشكيك والتخوين والطعن في المنطلقات والتوجهات، واستخدام سلاح الاستئصال المؤلم وغير ذلك مما يؤسس لثقافة الخلاف وليس الاختلاف في مجتمع يتمتع بنسيج متماسك.

وفي ظل هذه الظروف فإن الشعب المصري مطالب بالتمسك بتسامحه المعهود والقفز من ضيق الواقع إلى رحابة المستقبل، وأن يستلهم من تاريخه الحافل كيف تغلب على التحديات بالتسامح، وكيف احتضن كل القادمين إليه من مختلف قارات العالم عبر تاريخه الطويل وصهرهم في بوتقة قبول الآخر والتعايش معه، وكيف عرف الوفاء منذ القدم، فهو أول شعب احتفل ومازال يحتفل سنوياً بيوم «وفاء النيل»، فليكن هذا الوفاء تجاه الوطن أيضاً، وأن يكون التسامح تجاه أبنائه من أخوة أشقاء يستنشقون هواء واحداً ويأكلون من خراج أرض واحدة وهم في رباط إلى يوم القيامة ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

محاولة اغتيال السفير
فرصة للسعودية ونكسة لإيران

تصدرت أخبار محاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير لدى الولايات المتحدة الصفحات الافتتاحية لأغلب الصحف الغربية، التي نقلت الخبر مفصلاً، وعرضت موقف الولايات المتحدة الذي أتى بلهجة اتهامية (حادة) نحو إيران. واتفقت الصحف الأجنبية على أن مثل هذه المواجهة سترفع من حدة التوتر بين البلدين ووصفتها أخرى بـ «الخطيرة». كما تطرقت الصحف إلى العديد من المواضيع الأخرى ذات الصلة بمنطقة الخليج والشرق الأوسط والتي سنحاول فيما يلي التطرق إلى جانب منها.

أزمة محاولة اغتيال السفير

في ما يتعلق بمحاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير لدى الولايات المتحدة، نشرت صحيفة (**الغارديان**) البريطانية افتتاحية بعنوان «محاولة اغتيال السفير فرصة للسعودية ونكسة لإيران» قالت فيها إن اتهام الولايات المتحدة لإيران بالوقوف وراء محاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير في الولايات المتحدة، سيكون بمثابة الفرصة الذهبية أمام كل من الولايات المتحدة والسعودية لممارسة المزيد من الضغوط على إيران.

وأوضحت الصحيفة أن هناك مصالح مشتركة لكل من إيران والسعودية في منطقة الشرق الأوسط، ومن المؤكد أن العلاقات ستتأثر في أعقاب هذا الحادث وستجد إيران نفسها في موقف المدافع أمام السعودية وهو ما يعد بمثابة نكسة لها. وستحاول الولايات المحدة الاستفادة من هذا الحادث وذلك عن طريق فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران .

وأشارت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة ستسعى إلى إقناع السعودية باستغلال علاقاتها التجارية المتميزة مع الصين التي تدافع عن بعض الأنظمة في مجلس الأمن الدولي ومنها إيران وسوريا، في الضغط على إيران. وقد عبرت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية صراحة عن ذلك عندما قالت إن الحادث الأخير سيعطي الولايات المتحدة مبرراً أقوى للتحرك ضد إيران. وإذا كانت الولايات المتحدة ستستفيد من الحادث فإن السعودية أيضاً ستستفيد خصوصاً في ما يتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة التي شهدت بعض التوترات مؤخراً، منها ما هو مرتبط بالأحداث الأخيرة في بعض الدول العربية وموقف الولايات المتحدة من هذه الأحداث، كما هو الحال بالنسبة للإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك أحد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، فمن المؤكد أن السعودية ستمارس الضغوط على الولايات المتحدة خصوصاً في ما يتعلق بفشل الولايات المتحدة في حماية سفير دولة صديقة رغم أن الاتفاقيات الدولية تكفل للبعثات الدبلوماسية الحماية اللازمة وستستفيد

araa@araa.net

السعودية إقليمياً في ظل المحاولات الراهنة من القوى الكبرى في المنطقة ومنها إيران لفرض مزيد من النفوذ.

عودة الدبلوماسية الأمريكية

في موضوع يتعلق بالتحديات التي تواجه الدبلوماسية الأمريكية نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) مقالاً للكاتب نيكولاس بيرنز بعنوان «عودة الدبلوماسية الأمريكية وتحديات جديدة» استهلها بالقول إنه على مدى العقد الماضي، والذي كان استثنائياً بالنسبة للولايات المتحدة، خاضت أمريكا حربين كبيرتين في وقت واحد. وقامت بتنفيذ حملة نشطة ومثيرة للجدل بل خطيرة ضد الجماعات الإرهابية بدءاً من العراق إلى الحدود الأفغانية-الباكستانية إلى الصومال واليمن. كما أن الولايات المتحدة غيرت طريقتها في الدفاع عن نفسها من أي تهديد إرهابي في الداخل والخارج.

ويضيف الكاتب، لقد اعتمدت الولايات المتحدة على الجيش في مواجهة أي هجوم أو عند مجرد تعرضها لتهديد بهجوم، لتضع الأولوية لبناء دفاعاتها بل في بعض الأحيان القيام بالضربة الأولى، ثم طرح الأسئلة في مرحلة لاحقة. كان لمعظم هذه التصرفات ما يبررها في الأشهر الأولى في أعقاب التهديد المفجع الجديد الذي ظهر مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ التي تعرضت إليها نيويورك وواشنطن.

تحديات جديدة تتطلب سياسات مختلفة بيد أنه يبدو أن السنوات المقبلة ستثير تحديات مختلفة لدور الولايات المتحدة القيادي في العالم، الأمر الذي يتطلب وجود عقلية متغيرة وسياسات مختلفة تماماً في واشنطن.

والشيء المؤكد أن الولايات المتحدة ستلجأ في بعض الأحوال إلى قوتها العسكرية الاستثنائية للدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الجديدة والقديمة. لكن، وعلى عكس السنوات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، سوف تحتاج التحديات الكبيرة إلى اعتماد أكبر على الدبلوماسية وفن إدارة الدولة التقليدي وكل ما يصاحبه من أمور. وهذا يتضمن التفاوض مع الأنظمة البغيضة، وتهديدهم ومداهنتهم، بل التغلب عليهم من خلال قوة التحالفات السياسية لكي تلعب الولايات المتحدة دورها في العالم.

ثم يضيف الكاتب، إن عودة الدبلوماسية إلى محور السياسة الخارجية الأمريكية سوف يأخذ أشكالاً عدة:

أولاً: الدبلوماسية سوف تلعب دوراً متصاعداً في حربي العراق وأفغانستان المكلفتين وغير الحاسمتين، واللتين لايمكن أن تنتهيا في ميدان المعركة بل على طاولة المفاوضات. ولا شك في أن قرار الرئيس باراك أوباما الذي يقضي بسحب القوات القتالية من العراق، وتوجيهاته إلى وزارة الخارجية لكي تلعب الدور الحاسم في نهاية العام الحالي، جاء بعد طول انتظار. وسوف تحتاج الولايات المتحدة إلى التفاوض حول الخروج من أفغانستان خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث بات واضحاً أنه لا يمكن تحقيق انتصار عسكري تقليدي هناك.

ثانياً: الدبلوماسية أيضاً سوف تكون الطريقة الأنسب التي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها وقف الطموحات النووية لكل من كوريا الشمالية وإيران. فبعد تجربة غزو أفغانستان والعراق واحتلالهما، ليس لدى واشنطن ولا عواصم دول التحالف شهية لخوض حرب برية ثالثة في مناطق حيوية في الشرق الأوسط وآسيا. لذلك، ستحتاج الولايات المتحدة إلى احتواء أهداف أنظمة بيونغ يانغ وطهران ودحرهما في نهاية المطاف من خلال قيادة تحالفات دولية لفرض عقوبات على هذين النظامين بغية إضعافهما مع مرور الوقت.

ثالثاً: الدبلوماسية أيضاً سوف تكون الأداة الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة في مواجهة العديد من التحديات الدولية التي تواجهها مثل تغير المناخ والاتجار في المرأة والأطفال، والجريمة المنظمة، والمخدرات والعصابات الإرهابية، وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية

والبيولوجية، والثورات التي تجتاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والحاجة إلى تجديد حلف الناتو وإعادة بنائه، وتعزيز تحالف الباسيفيك الأمريكي فضلاً عن التحديات التي تواجهها القوة الأمريكية من الصين والهند والبرازيل. وفي حين ستظل القوة العسكرية العنصر الرئيسي على جبهة القتال بالنسبة لرؤساء الولايات المتحدة القادمين في مواجهة بعض من هذه القضايا، ليس هناك أدنى شك في أنه سوف يتعين على واشنطن أن تعتمد كثيراً على القوة الدبلوماسية في معالجة العديد منها، حيث لا يمكن حل غالبية هذه المشكلات بوساطة الولايات المتحدة بمفردها أو في تحالفات صغيرة أو بالاعتماد كثيراً على استخدام القوة المسلحة. ولن يكون بمقدور الولايات المتحدة أن تطلب من الجيش أو البحرية الأمريكية المساعدة على حل مشكلات كالفقر وتغير المناخ، أو تطلب من البحرية معالجة قضية جذور الإرهاب السياسية والدينية المعقدة.

إن هذا الالتزام المتجدد بالدبلوماسية أمر في غاية الأهمية بالنسبة للاستراتيجية الوطنية الأمريكية، لأنها الطريقة الأكثر عملية والأكثر فاعلية في التعاون مع الحلفاء والأصدقاء وفي مواجهة الأعداء في العقد المقبل. لهذا السبب ينبغي على القادة في واشنطن الالتزام بإعادة بناء وزارة الخارجية مثلما فعلوا في وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووزارة الأمن الداخلي خلال السنوات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لقد وافق الكونغرس على تمويل تلك الركائز الثلاث للأمن الداخلي، لكنه حرم الركيزة الرابعة التي تتمتع بالأهمية نفسها، وهي الدبلوماسيون ومسؤولو وكالة المعونة الأمريكية. لذا ينبغي علينا تجديد طريقة تفكيرنا في الأمن الوطني. ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وضع الرئيس السابق بوش الجيش في الخطوط الأمامية في المشاركات الأمريكية الدولية في كل أنحاء العالم، ووضع الدبلوماسيين في الاحتياطي. لقد احتل الجيش مكاناً مهماً في عقول السياسيين، ولدى الشعب ككل كخيار أول في التعامل مع المشكلات الدولية.

وكان لهذا ما يبرره حيث بدأت الولايات المتحدة في ملاحقة تنظيم القاعدة وحركة طالبان بعد أسابيع من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكن ليس هناك ما يبرر ذلك الآن حيث إن غالبية التحديات الدولية تميل إلى الحل السياسي والدبلوماسي أكثر من نزوعها إلى القوة العسكرية.

متاعب إسرائيل واتفاق السلام

على صعيد عملية السلام في الشرق الأوسط نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) أيضاً مقالاً للكاتب جون هيوز بعنوان «متاعب إسرائيل تعجل من اتفاق السلام» تطرق فيه إلى ما يواجه إسرائيل حالياً من متاعب وما يمكن أن تعكسه هذه المتاعب من تطورات على مستقبل عملية السلام، واستهل الكاتب مقاله بالقول: إذا كان للثورات التي تجتاح العالم العربي نتيجة بناءة، فهي الحاجة الماسة إلى تحقيق السلام بين العرب والإسرائيليين، وقد دخل العالم في وقت عصيب في ما يتعلق بهذه القضية بالذات.

والخيار واضح وهو إما الانزلاق مرة أخرى في حالة من العنف والعداء الذي لا معنى له والذي أضر بالعلاقات العربية -الإسرائيلية لعقود طويلة، أو التوصل إلى اتفاق يبنى على حل الدولتين ويوفر الأمن لإسرائيل وإقامة دولة ذات سيادة للفلسطينيين.

ويضيف الكاتب، بيد أن احتمالات المستقبل ليست براقة، بحيث إن الدول العربية تصارع الواحدة تلو الأخرى في مساعيها التي تهدف إلى الخروج من الدكتاتورية إلى الحرية، نجد أن إسرائيل- الدولة الأكثر ديمقراطية في المنطقة- تواجه سلسلة من التطورات التي لا تحسد عليها:

١- مصر ما بعد حسني مبارك تشهد زيادة كبيرة في العداء لإسرائيل، فقد قام متظاهرون باقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة مما أدى إلى فرار دبلوماسييها.

٢- حماس، حركة المقاومة الفلسطينية المتشددة، التي تسيطر على غزة، بدأت تحقق نجاحات كبيرة في الضفة الغربية التي تتحكم فيها حركة فتح.

٣- الولايات المتحدة، حليف إسرائيل القوي، تخاطر بالتعرض إلى عزلة عربية بسبب معارضتها لمحاولة الفلسطينيين تأمين الاعتراف بدولتهم المستقلة في الأمم المتحدة. حيث تقول الولايات المتحدة إنها ستستخدم حق (الفيتو) في مواجهة أية محاولة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أن واشنطن تعترض على التصويت المحتمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي من المتوقع أن تقرر منح الفلسطينيين وضع مراقب في الأمم المتحدة.

٤- سوريا، التي تعتبر المفاوضات بينها وبين إسرائيل حول مرتفعات الجولان جزءاً أساسياً وحيوياً في أي اتفاق سلام، تعاني من قلاقل في الداخل فضلاً عن أن القيادة السورية معرضة للخطر. وبالتالي، لا يمكن اعتبار سوريا في الوقت الحالي شريكاً مسؤولاً في أية مفاوضات مع إسرائيل.

٥- تركيا، التي تسعى من أجل أن تلعب دوراً أكبر في الشرق الأوسط، تنتهج سياسة تتسم بالعداء تجاه إسرائيل. كانت تركيا قد لعبت دور الوسيط في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وهي الآن تهدد باستخدام سفنها الحربية لمواجهة الحصار الإسرائيلي لغزة الذي تسعى من خلاله إسرائيل إلى منع وصول الأسلحة إلى حركة حماس. فضلاً عن ذلك، قامت تركيا مؤخراً بطرد السفير الإسرائيلي.

٦- علاوة على كل ما سبق، يبدو أن إيران تسابق الزمن من أجل الحصول على السلاح النووي أو الأسلحة النووية. هل يمكن استفزاز إيران التي لطالما هددت بمحو إسرائيل من الوجود لدرجة تجعلها تهدد إسرائيل بصاروخ نووي إذا نجحت في إنتاجه فعلاً؟

ويكمن الخطر في أن إسرائيل، التي تمتلك ترسانة نووية، قد لا تنتظر طويلاً لتعرف ذلك. وعلى الرغم من أن إيران ليست دولة عربية، لكنها دولة إسلامية، وبالتالي، فإن مواجهة نووية كهذه قد تحدث خراباً وفوضى في الشرق الأوسط لأن أصدقاء إيران وأعداء إسرائيل يسعون كلاً على حدة من أجل تطوير ترسانته النووية.

إن أكثر تلك المشكلات التي تحتاج إلى حل هي تصميم الفلسطينيين على مواصلة الضغط من أجل الحصول على الاعتراف بدولتهم في الأمم المتحدة. ويرى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن هذا التحرك ينبع من إحباط الفلسطينيين العميق من عدم خوض أية مفاوضات إيجابية بشأن التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وأن قيام الدولة الفلسطينية سوف يضع الفلسطينيين على قدم وساق مع إسرائيل في المفاوضات المقبلة.

وتقول الولايات المتحدة إنه لا يوجد طريق مختصر للدولة الفلسطينية، وأن التحرك في الأمم المتحدة لن يؤدي إلا إلى تعقيد الأمور. وطالما استمرت العلاقة الإسرائيلية-الفلسطينية الملتهبة التي تنحاز فيها الولايات المتحدة إلى إسرائيل، فإن هذا سوف يقوض جهود إدارة الرئيس أوباما الرامية إلى تحسين العلاقات الأمريكية مع العالم العربي.

ثم يختم الكاتب مقاله بالقول، لدى الولايات المتحدة مصلحة كبيرة في توصل إسرائيل المنفعلة والفلسطينيين بمطالبهم المشروعة في الحصول على وطن خاص بهم إلى ذلك الاتفاق الذي فشلا في تحقيقه حتى الآن. وسوف يتمثل جوهر أي اتفاق في ضرورة أن تصبح إسرائيل وفلسطين دولتين مستقلتين تعيشان جنباً إلى جنب مع تقديم ضمانات لكل منهما. وهناك تفاصيل صعبة ينبغي العمل بشأنها، وقضايا سياسية تتعلق بالحدود، والقضايا الدينية الحساسة حول مستقبل القدس. ولا أحد يقول إن هذه قضايا سهلة، لكن عواقب الفشل خطيرة للغاية ●

الخليج في شهر
أكتوبر

الإمارات العربية المتحدة

❖ جددت دولة الإمارات التزامها بدعم الجهود الدولية والإقليمية متعددة الأطراف الهادفة إلى نزع السلاح الاستراتيجي، خاصة النووي، لتعزيز بناء الثقة وتحقيق التوازن الأمني الدولي، مؤكدة حق الدول النامية المكتسب في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

❖ بحث الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مع رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون العلاقات الثنائية والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وفي مقدمتها دعم الإمارات لجهود السلطة الفلسطينية.

❖ ذكرت مصادر رسمية أن إيران رفضت التفاوض بشأن جزر الإمارات المحتلة، مؤكدة أن هذه الجزر إيرانية وستبقى كذلك للأبد.

❖ وقعت دولة الإمارات وإيران مذكرة تفاهم مشتركة للتعاون القنصلي بين البلدين تضمنت ١٩ مادة «تسهم في تعزيز وتوسيع العلاقات بين البلدين أكثر فأكثر».

❖ أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن دولة الإمارات ماضية في جهودها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة والإسهام الفاعل في تعزيز أمن الطاقة العالمي عبر تعميم جدوى الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

❖ ذكر تقرير لوكالة التجارة الخارجية اليابانية أن حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات واليابان ازداد بنسبة ٣٠,٥ في المائة ليصل إلى ٢٣,٨٢ مليار دولار خلال الشهور الستة المنصرمة من عام ٢٠١١.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة مع الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار بابيف العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ قال سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية إن دولة الإمارات تعمل على تأسيس برنامج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع الالتزام بأعلى درجات السلامة والأمن، وعدم الانتشار، والشفافية التشغيلية.

❖ أشاد مسؤول ليبي بالدعم الكبير الذي قدمته دولة الإمارات للشعب الليبي في محنته طيلة الأشهر الماضية.

❖ توقع تقرير لبنك «إتش إس بي سي» نمو حجم التجارة في دولة الإمارات بنسبة ١٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ مع ارتفاع حجم التجارة السلعية إلى ١,٥٢ تريليون درهم «٤١٤ مليار دولار».

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع حاكم عام ولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية ماري بشير مجالات التعاون المتنوعة بين دولة الإمارات وأستراليا والإمكانات الصناعية والتجارية المتوفرة لدى الجانبين.

❖ أكد قائد فريق الإغاثة الإماراتي الموحد الموجود في ليبيا عبدالرحمن بن عبدالعزيز أن الدور الكبير الذي تقوم به دولة الإمارات لدعم ومساندة الشعب الليبي حظي بإشادة دولية من الهيئات والمنظمات الدولية الموجودة في ليبيا.

❖ دان وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور أنور محمد قرقاش بشدة التفجيرات الإرهابية التي شنها حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا والتي أودت بحياة عدد من الجنود الأتراك وجرح آخرين.

❖ أكد محافظ المصرف المركزي سلطان السويدي أهمية إصدار أنظمة واتخاذ قرارات لضمان إدارة السيولة في مصارف دول مجلس التعاون الخليجي.

مملكة البحرين

❖ قال عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة إن الديمقراطية في البحرين هي نهج حياة وعمل وخيار استراتيجي جاء بالتوافق بين الشعب والقيادة.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد حرص مملكة البحرين على تعزيز علاقات الصداقة القائمة مع المملكة المتحدة وتنميتها وتطويرها في مختلف المجالات.

❖ شدد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة على أن نجاح الانتخابات التكميلية للمجلس النيابي هو نجاح لشعب البحرين الذي أصر بمختلف مكوناته على الانتصار للديمقراطية، وتعزيز المشاركة الشعبية.

❖ بحث الملك حمد بن عيسى مع قائد العمليات البحرية للجيش الأمريكي جونثان غرينيرت الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتأكيد على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعمل على دعم فرص السلام فيها.

❖ كشف محافظ مصرف البحرين المركزي، رشيد المعراج، عن برنامج لحصول البحرين على تمويل يصل إلى مليار دولار بهدف تغطية العجز في الموازنة.

araa@araa.net

❖ أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني «أن المبادرة الخليجية تجاة حل الأزمة اليمنية ما زالت قائمة وبانتظار الدعوة من اليمن لتنفيذها».

❖ وافق الملك حمد بن عيسى على كافة نتائج ومرئيات الحوار الوطني الذي اختتم مؤخراً في المنامة وأحالها للجهات المختصة لتنفيذها.

❖ أكدت مملكة البحرين أن التلاحم الخليجي أصبح ضرورة ملحة في ظل الأوضاع الحساسة التي تشهدها المنطقة.

❖ أكد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان أن مرئيات حوار التوافق الوطني أسست مرحلة جديدة لوطن يتسع ويمتد ويحتضن الجميع.

❖ أشاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالعلاقات الثنائية المتميزة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية ووصفها بالتاريخية والوثيقة والمتنامية لخدمة البلدين والشعبين كذلك بدور الولايات المتحدة في دعم جهود إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

❖ قال مسؤولون أمريكيون إن حكومة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أبلغت الكونغرس أنها ستؤجل صفقة مزمعة بقيمة ٥٣ مليون دولار لبيع أسلحة لمملكة البحرين إلى حين صدور نتائج تحقيق محلي في انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

❖ أشاد برلمانيون بريطانيون بقرار الملك حمد بن عيسى آل خليفة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والتي تعكس وبكل مصداقية رغبة القيادة الجدية في تحقيق المزيد من الإصلاحات والعمل بشفافية أكثر نحو تحقيق الأفضل للوطن.

❖ ذكرت دراسة اقتصادية أن تداعيات الأزمة التي مرت بها مملكة البحرين خلال الأشهر الماضية كبدت الناتج المحلي الإجمالي خسائر بلغت نحو ٢٠٠ مليون دولار.

❖ كشف وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أن الأمن الوطني في بلاده كان على دراية تامة بأنشطة علي غلام شكوري الذي اتهمته أمريكا بالتورط في مؤامرة التخطيط لاغتيال السفير السعودي في واشنطن.

المملكة العربية السعودية

❖ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمراً ملكياً أعلن فيه تعيين الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولياً للعهد، خلفاً للراحل الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود.

❖ قال ولي العهد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز إن المملكة يؤلمها ما يحدث للعالم العربي من اضطرابات، وتسعى إلى التقليل من هذه المشكلات، مؤكداً سعيها الدائم إلى «السلم والسلام في العالم».

❖ جددت المملكة دعوتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

❖ قال وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ إن المملكة العربية السعودية ومصر لديهما رؤية مشتركة وتوافق سياسي لتعزيز التضامن الإسلامي.

❖ ندد مجلس الوزراء بمواصلة المستوطنين اليهود والجماعات اليهودية المتطرفة انتهاك الأماكن المقدسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

❖ قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل إن كل المعلومات المتوفرة للمملكة تؤكد تورط طهران في المخطط الذي كشف عنه لاغتيال عادل الجبير السفير السعودي في واشنطن.

❖ ناشدت المملكة جميع المصريين ضبط النفس وتحكيم العقل، والحفاظ على وطنهم الذي يعتبر القلب النابض للأمة العربية والإسلامية، بلداً آمناً موحداً ومستقراً ومزدهراً.

❖ قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي محمد الجاسر ليس هناك أي تغيير في سعر صرف الريال السعودي وإن مستوى التضخم في المملكة مستقر ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض.

❖ جدد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد نفي إيران صلتها بتدبير مؤامرة لاغتيال السفير السعودي عادل الجبير في واشنطن، ووصف هذه الاتهامات بأنها سيناريو أمريكي جديد.

❖ بحث وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل مع وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تنسيق المواقف بين البلدين بشأن عدد من الملفات في الشأن الإقليمي والدولي.

❖ دعت المملكة إلى توحيد الجهود بين دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون الأمني المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بمختلف أشكالها.

❖ طالب مجلس الوزراء بالوقف الفوري والشامل لأعمال العنف والقتل في سوريا ووضع حد للمظاهر المسلحة تفادياً لسقوط المزيد من الضحايا.

❖ اتهمت وزارة العدل الأمريكية رسمياً إيرانيين يشتبه بأنهما كانا يحضران لمؤامرة لقتل السفير السعودي عادل الجبير في واشنطن.

الخليج في شهر
أكتوبر

❖ أعلن الديوان الملكي وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، إثر مرض ألم به، عن عمر يُناهز ٨٥ عاماً.

❖ ثمن رئيس البرلمان الأوكراني (يف. أم. ليتفين) الجهود الكبيرة والمساعي الحثيثة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين وحرصه الدؤوب على تحقيق السلام والاستقرار والرخاء لجميع شعوب العالم.

❖ فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على المتهمين الخمسة بالتآمر لاغتيال السفير السعودي عادل الجبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

سلطنة عمان

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد خمسة مراسيم سلطانية سامية أحدها يقضي بتعيين وكيلة لوزارة السياحة.

❖ قال رئيس الموساد مائير داغان إن الخليجيين لا يستخدمون الأسلحة الحديثة بشكل فعال، مؤكداً دعم إسرائيل تزويد دول الخليج بالأسلحة لزيادة الضغط على إيران.

❖ أصدر البنك المركزي العماني شهادات الإيداع العمانية الإصدار رقم ٧٣٧ حيث بلغ إجمالي قيمة الشهادات المخصصة ٤٥٣ مليون ريال عماني.

❖ أكدت سلطنة عُمان موقفها الداعم للحد من الانتشار النووي، معربة عن أملها في أن يترجم ما تم التوصل إليه خلال المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في نيويورك في شهر مايو عام ٢٠١٠م إلى واقع عملي.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع رئيس أركان الدفاع البريطاني ديفيد ريتشاردز أوجه التعاون الثنائي القائم بين السلطنة والمملكة المتحدة في مختلف المجالات التي تخدم المصالح المشتركة للشعبين العماني والبريطاني الصديقين.

❖ رفضت دول مجلس التعاون الخليجي الموافقة على طلب للرئيس اليمني علي عبدالله صالح بإجراء تعديلات على المبادرة التي طرحتها دول الخليج لتسوية الأزمة اليمنية.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسومين سلطانيين قضى الأول بتعيين أعضاء مجلس الدولة فيما قضى الثاني بإنشاء الهيئة العامة لسجل القوى العاملة وإصدار نظامها.

❖ أعلنت وزارة الداخلية أن نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشورى التي أعلنت نتائجها الشهر الماضي بلغت ٧٦ في المائة.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مستجدات الأحداث والتطورات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ بحث الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي مع وزير الدفاع في كوريا الجنوبية كيم توان جين الأمور ذات الاهتمام المشترك ومجالات التعاون العسكري القائم بين وزارتي الدفاع في البلدين وسبل تطويرها.

❖ أكد عدد من رجال الأعمال أن تشييد شبكة سكك الحديد الخليجية سيساهم في فتح آفاق تنموية متنوعة، وأن تطوير أنظمة النقل سينعكس بالإيجاب على الحركة التجارية.

دولة قطر

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف عدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ جددت دولة قطر باسم الدول العربية إدانتها واستنكارها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره أياً كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، مشددة على سعيها بصورة فردية وجماعية لمكافحة هذه الآفة البغيضة.

❖ قال ولي العهد الشيخ تميم بن حمد إن موقف دولة قطر تجاه ليبيا لم يكن سياسياً بل كان من منطلق مبدأ، منوهاً بالعلاقات الوطيدة والتاريخية التي تربط بين الشعبين القطري والليبي.

❖ أكدت دولة قطر حرصها على تقديم كافة أشكال الدعم للصومال في مواجهة كارثة الجفاف التي تسببت في حدوث أضرار جسيمة يعانيها الصوماليون.

❖ وصف الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني الدور الذي تلعبه دولة قطر بالمحوري والمهم خاصة في القضايا والمسائل ذات الأولوية في مجموعة العشرين.

❖ شدد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على ضرورة وقف عمليات (القتل) في سوريا، وإيجاد مجال للناس لتناقش أمورها بين بعضها بعضاً وتبتعد عن عملية القتل شبه اليومية.

❖ أكدت دولة قطر دعمها للجهود المبذولة من أجل إنهاء معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، منبهة إلى أن الأسرى الفلسطينيين يعانون أوضاعاً مأساوية في السجون الإسرائيلية.

araa@araa.net

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي عبدالحفيظ غوقة آخر الأوضاع والمستجدات على الساحة الليبية.

❖ أشاد وزير الثقافة السوداني السموأل خلف الله بدور القيادة القطرية في إرساء السلام في دارفور، مؤكداً أنها انعكست بصورة إيجابية على مجمل عملية السلام في السودان.

❖ قال وزير الطاقة والصناعة محمد بن صالح السادة إن سوق النفط لا يستدعي حالياً أي اجتماع طارئ لمجموعة الدول المصدرة (أوبك)، مؤكداً أن إمدادات النفط في وضع سليم وصحي للغاية.

❖ قال رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إن الأوضاع في سوريا «تتطور بصورة خطيرة جراء استمرار العنف في ظل عدم وجود أية بارقة أمل للوصول إلى حل».

❖ جدّدت دولة قطر بصفتها رئيس المجموعة العربية للشهر الحالي في بيان أمام اللجنة الأولى للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ترحيبها بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أحمد بن عبدالله آل محمود أن بلاده تقف إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين حتى ينالوا حقوقهم المشروعة وإقامة دولتهم الفلسطينية وعاصمتها القدس.

❖ بحث الشيخ حمد بن خليفة مع رئيس بولندا القضايا ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى علاقات التعاون بين البلدين وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات.

دولة الكويت

❖ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مرسوماً أميرياً بتعيين الشيخ صباح الحمد الخالد الصباح نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للخارجية خلفاً للشيخ محمد صباح السالم الذي قدم استقالته مؤخراً.

❖ أكدت دولة الكويت أن قضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أخطر ما يهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن الأمم المتحدة عجزت خلال العقود الستة الماضية عن إيجاد حل لهذه القضية المحورية مما زاد من تعقيدها.

❖ شدد وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح على ضرورة مساندة قيام الدولة الفلسطينية، معرباً عن تطلع الكويت للإسراع بالمصالحة الوطنية الفلسطينية.

❖ دعت دولة الكويت إيران إلى التعاون والحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تبديد المخاوف الدولية إزاء نواياها النووية.

❖ أكد سفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ حمد جابر العلي الصباح صلابة موقف دولة الكويت حكومة وشعباً ووقوفها جنباً إلى جنب مع الأشقاء في المملكة.

❖ أكد دبلوماسي في الجامعة العربية أن الأمين العام للجامعة نبيل العربي تلقى مذكرة خطية من وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح تطالب بعقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الخارجية العرب لبحث الوضع السوري المتدهور وتنفيذ قرارات وزراء الخارجية العرب بشأن وقف العنف، وإرسال لجنة عربية إلى سوريا لبحث الوضع هناك.

❖ أوصت دولة الكويت بصفتها عضواً في لجنة الترويكا التابعة لمجلس حقوق الإنسان باعتماد تقرير المراجعة الدورية الشاملة لدولة (توغو) أمام المجلس.

❖ أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الناطق الرسمي باسم الحكومة الكويتية علي الراشد أنه تم قبول استقالة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، وقال إنه تم تكليف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء القيام بأعمال وزير الخارجية بالوكالة.

❖ دعت دولة الكويت إلى تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام وتفعيل الحوار بين الحضارات ونشر قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل ونبذ التطرف والكراهية والعنف بكافة صوره وأشكاله.

❖ شدد عضو وفد الشعبة البرلمانية الكويتية إلى اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٢٥علي العمير على أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تتحمل وجود دولة قريبة منها تنتج الأسلحة النووية لاسيما أنها تعتمد اعتماداً مباشراً وكاملاً على مياه الخليج في الحصول على مياه الشرب.

❖ أكدت دولة الكويت التزامها بمكافحة العنصرية وتنفيذ مبادئ إعلان (ديربان) وبرنامج عمله والوثيقة الختامية الصادرة عنه.

❖ قال مسؤول في الهيئة العامة للاستثمار التي تمثل الصندوق السيادي لدولة الكويت إن الصين لديها إمكانات هائلة تمثل فرصاً يمكن للهيئة اقتناصها.

❖ قال وزير المالية مصطفى الشمالي إن هناك تقدُّماً جديداً للوحدة النقدية الخليجية من خلال تقريب القوانين المالية.

❖ ناشدت الكويت المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لمساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة حتى تنهض بنموها وتحقق أهدافها الإنمائية ●

السعودية والعالم ينعيان الأمير سلطان بن عبدالعزيز

نعى العالم في الثاني والعشرين من شهر أكتوبر الماضي فقيد المملكة العربية السعودية، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، الذي وافته المنية في أحد مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية.

وتلقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، العديد من الاتصالات الهاتفية من زعماء العالم، أعربوا خلالها عن تعازيهم في وفاة الراحل ولي العهد السعودي.

تقرير (وكالات)

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما نعى من جانبه، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، واصفاً إياه بـ «صديق الولايات المتحدة الغالي». واتصل عدد من قادة الدول العربية والإسلامية بخادم الحرمين الشريفين، معزين إياه في وفاة عضده الأمير سلطان بن عبدالعزيز، معتبرين رحيله خسارة للأمتين العربية والإسلامية.

من جهته أشاد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بالأمير الراحل سلطان بن عبدالعزيز الذي «اضطلع بدور رئيسي في تحديث المملكة السعودية»، وكان «صديقاً وفياً» لفرنسا. وقال ساركوزي في رسالة تعزية إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نشرها الإليزيه إن «الأمير سلطان اضطلع بدور رئيسي في تحديث المملكة السعودية، وخصوصاً في مجال الدفاع. إن وفاته خسارة كبيرة للمملكة».

وأضاف الرئيس الفرنسي أن ولي العهد السعودي «أقام مع فرنسا علاقات ثقة وصداقة وأعطى شراكتنا التي أظل متمسكاً بها بعداً جديداً». وتابع «بغيابه، تخسر فرنسا صديقاً وفياً وصادقاً».

من جهة أخرى، أعربت الممثلة الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون عن تعازيها لحكومة خادم الحرمين الشريفين ولشعب المملكة العربية السعودية في وفاة الأمير سلطان. ووصفت آشتون في بيان أصدرته ببروكسل، نبأ الوفاة باللحظة الحزينة، معربة عن تعاطفها مع شعب المملكة العربية السعودية في وفاة ولي العهد.

وأعربت القيادة الباكستانية عن حزنها وتعازيها لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في وفاة الأمير سلطان.

وقال الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري، في بيان نشرته الإذاعة الباكستانية: «إن باكستان تلقت نبأ وفاة الأمير سلطان ببالغ الحزن والأسى، وتشارك أفراد الأسرة المالكة وشعب المملكة العربية السعودية الأحزان والتعازي في وفاة ولي العهد»، مؤكداً «أن باكستان فقدت صديقاً حميماً ووثيقاً»، وأوضح الرئيس الباكستاني أن الأمير سلطان كان يولي اهتماماً بالغاً تجاه الأمة الإسلامية.

من جانبه، أعرب رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني، في بيان مماثل، عن تعازيه وتعازي حكومته والشعب الباكستاني في وفاة ولي العهد، موضحاً أن خبر وفاته أحزن الأمة الإسلامية بأسرها.

وأعرب وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ، عن حزنه

ولي العهد الراحل الأمير سلطان عبدالعزيز

الشديد لوفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود. وقال هيغ في بيان أصدرته الخارجية البريطانية «لقد حزنت للغاية لنبأ وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية». وأضاف وزير الخارجية البريطاني «لقد خدم الأمير سلطان بن عبدالعزيز بلاده لسنوات طويلة بتفان وإخلاص». وأكد هيغ أن «إسهامات الأمير سلطان بن عبدالعزيز في ازدهار وتنمية المملكة ستظل موجودة في الذاكرة لفترة طويلة»، وقال «أود أن أتقدم بالتعازي الصادقة للمملكة العربية السعودية وشعبها في هذه الأوقات الحزينة».

وأعربت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عن تعازيها في وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود. ووصفت كلينتون، التي كانت في زيارة إلى طاجيكستان، في مؤتمر صحافي، ولي العهد بأنه كان زعيماً قوياً وبطلاً لا يكل لبلاده، مؤكدة أن العلاقات السعودية – الأمريكية قوية ومستمرة لسنوات مقبلة.

وتلقى خادم الحرمين الشريفين، اتصالاً هاتفياً من الرئيس عبدالله غل، رئيس الجمهورية التركية، أعرب خلاله عن تعازيه في وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، وقد عبر الملك عبدالله عن شكره للرئيس التركي على تعازيه ومواساته في ولي العهد، وسأل المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد بالرحمة والمغفرة، وألا يري الرئيس التركي أي مكروه.

كما تلقى خادم الحرمين الشريفين اتصالاً هاتفياً من أخيه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، أعرب فيه عن خالص تعازيه ومواساته في الفقيد الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، سائلاً الله جلت قدرته أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته. وتلقى خادم الحرمين الشريفين اتصالاً هاتفياً من أخيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، عبر فيه عن تعازيه الحارة في الفقيد الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، وعبر خادم الحرمين الشريفين عن شكره لملك البحرين على تعازيه ومواساته في الفقيد الغالي، داعياً المولى القدير أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، وألا يري العاهل البحريني أي مكروه.

وتلقى خادم الحرمين الشريفين، اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، عبر فيه عن تعازيه ومواساته لخادم الحرمين الشريفين، في وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى. وقد عبر خادم الحرمين الشريفين عن شكره لرئيس الوزراء

التركي على تعازيه ومواساته في الفقيد الغالي، سائلاً الله تعالى أن يتغمده بالرحمة والمغفرة، وألا يري رئيس الوزراء التركي أي مكروه.

كما تلقى كذلك خادم الحرمين الشريفين اتصالاً هاتفياً من الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، عبر فيه عن تعازيه لخادم الحرمين الشريفين، في وفاة الفقيد الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، وقد أعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره للملك عبدالله الثاني على مشاعره، سائلاً الله أن يتغمد الفقيد الغالي بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وألا يري العاهل الأردني أي مكروه.

كما تلقى الملك عبدالله بن عبدالعزيز، اتصالاً هاتفياً من الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، الذي أعرب عن خالص التعازي في وفاة الفقيد الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، سائلاً المولى سبحانه أن يتغمد الفقيد بالرحمة والمغفرة ويسكنه فسيح جناته. وقد أعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره للعاهل المغربي على ما عبر عنه من مشاعر صادقة.

وتلقى خادم الحرمين الشريفين اتصالاً هاتفياً من المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية مصر العربية، الذي أعرب عن خالص تعازيه ومواساته في وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، وقد عبر خادم الحرمين الشريفين عن شكره للمشير طنطاوي على تعازيه في الفقيد الغالي، سائلاً الله تعالى أن يتغمده برحمته ومغفرته، وألا يريه أي مكروه.

وقدم رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبدالرزاق تعازيه ومواساته إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، وقال رئيس الوزراء الماليزي «إن وفاة ولي العهد كانت خسارة كبيرة، ليس فقط لشعب المملكة بل للعالم الإسلامي بأسره، لأن سموه، رحمه الله، كان زعيماً عظيماً». وأضاف رئيس الوزراء الماليزي أن «ولي العهد وخلال فترة حياته الطويلة أدى واجباته لخدمة شعبه وبلده»، وقال «وقد لقي المغفور له بإذن الله تعالى الحب والاحترام من مواطنيه والأمة الإسلامية، وهو مثال في النزاهة والتفاني في الأعمال والبساطة».

لبنانياً، عبرت القيادات السياسية والدينية والحزبية والفاعليات الاجتماعية عن حزنها وألمها العميقين لنبأ وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، واعتبرت أن «المملكة العربية السعودية خسرت بفقدانه علماً كبيراً من أعلامها وشخصية عربية فذة، لعبت دوراً بارزاً في تحمل مسؤوليات الأمة وقيادتها»، مؤكدة أن «اللبنانيين خسروا بغياب الأمير سلطان أخاً عزيزاً وصديقاً وفياً، ناصر لبنان ومد له يد العون في أصعب الظروف» فقد أبرق رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان، إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، معزياً في وفاة ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز. وبعث رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، برقية إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، معزياً في وفاة ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز. كما أبرق معزياً أيضاً إلى كل من ولي العهد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، وأمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ومساعد وزير الدفاع والطيران للشؤون العسكرية الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز.

وأعرب رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي عن تأثره بغياب ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود. واعتبر رئيس الحكومة اللبنانية السابق سعد الحريري، أنه «بغياب ولي العهد السعودي سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ينطوي علم كبير من أعلام المملكة العربية السعودية وشخصية عربية فذة، لعبت دوراً بارزاً في تحمل مسؤوليات الأمة وقيادتها، ومواكبة تطورها وتقدمها».

ووصف الأمين العام لمجلس التعاون، رحيل الفقيد الكبير «بالخسارة الجسيمة للمملكة العربية السعودية التي أولى رحمه الله نهضتها وعزتها جل اهتمامه ورعايته، فضلاً عن دوره الرائد وإنجازاته وإسهاماته الإنسانية الجليلة التي تعد من السمات البارزة للفقيد رحمه الله وأسكنه فسيح جناته»، مشيداً بجهود الأمير الراحل في تعزيز مسيرة عمل مجلس التعاون ودعم مسارات التكامل الذي تجلى من خلال مواقفه المشهودة وإيمانه الراسخ بوحدة الصف الخليجي وتعزيز آليات التعاون في كافة المجالات وعلى مختلف الصعد بين دول المجلس.

وقدمت إيران أيضاً تعازيها بوفاة ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، فيما تشهد العلاقات بين البلدين توتراً على خلفية ما كشفته واشنطن من مؤامرة إيرانية مفترضة تستهدف اغتيال السفير السعودي في واشنطن. وقدم وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي تعازيه إلى نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل بوفاة ولي العهد الذي قضى في مستشفى أمريكي، وفق ما ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية ●

ملف العدد:

التقدم العلمي في دول الخليج: الواقع والآفاق

- التقدم العلمي في دول الخليج: الواقع والآفاق
- أهمية التوجه نحو الاستثمار في التعليم
- بناء هيئة علمية قومية خليجية طريق إلى النهضة الحضارية
- الدراسات المستقبلية وإشكالية التوطين في مراكز الدراسات
- التنسيق بين دول مجلس التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا
- مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة

البعد الغائب في تطوير البحث العلمي

إن كافة التحديات الكبرى التي واجهت المجتمعات العربية على امتداد خمسة قرون ماضية في تاريخ العالم العربي، كانت تحديات علمية تقنية وفشل العرب في الاستجابة المناسبة لها أو بالأحرى لم يكترث العرب لها، حيث كان العالم منشغلاً بالتطورات التقنية وكان العرب مشغولين بصراعات الماضي، يشرح أنطوان زحلان في كتابه «العرب والتقانة» هذه القضية ويذكر ثلاثة تحديات.

د. عبدالحميد الأنصاري*

التحدي الأول: دخول الأسطول البرتغالي الخليج ١٤٩٨

كان هذا أول تحد تقني، يواجه العرب في نهاية القرن الخامس عشر، إذ استطاعت الدول الأوروبية تطوير نوع جديد من السفن عابرة للقارات وحاملة للمدافع، ولم يكن المحيط الهندي كله يعرف هذا النوع من السفن الحاملات للمدافع، وكان الخليج من أهم مناطق التجارة العالمية، وبفضل هذه التقنية استطاعت (البرتغال) وهي دولة صغيرة (مليون نسمة) وبخمس سفن فقط، السيطرة على سواحل الخليج، لتتحكم في التجارة العربية ولتكبد العرب خسائر فادحة، ثم دخل الهولنديون فالبريطانيون من بعدهم وبالسفن نفسها، لقد كانت التجارة العربية في ذلك الوقت تقوم على أفراد يرحلون إلى جنوب شرق آسيا فيشترون البهارات ويعودون بها إلى البصرة للتجارة، ولكن الشركات الأوروبية وبما لديها من أساطيل بحرية متطورة استطاعت السيطرة على السوق إذ كانت تذهب إلى تلك الموانئ والجزر الآسيوية وتشتري كل منتجاتها وتحتكر إنتاجها.

وهكذا في خلال خمسين سنة فقط، أصبحت الأسواق العربية في حلب والقاهرة تشتري البضائع الآسيوية من التجار الأوروبيين، وأدى ذلك إلى انهيار الاقتصاد العربي وتفكك المنطقة بين المدن الداخلية والموانئ لأن الناس يتفاعلون اقتصادياً، فإذا كنا لا نتبادل شيئاً فلن تنشأ روابط حضارية، وهكذا تحولت كافة وسائل النقل إلى الموانئ وبدأ تطوير المدن الساحلية على حساب المدن العربية في الداخل.

التحدي الثاني: إنتاج البُنّ

كان العرب يحتكرون أسواق العالم، وكانت لتجارة البن أهمية كبيرة في توثيق العلاقات البينية في المنطقة، فقد كان نصف مدخول مصر من العملة الصعبة في القرن السابع عشر من شراء وبيع نصف إنتاج البن اليمني، وكان التجار الأوروبيون أخذوا بذور البن اليمني واستطاعوا بفضل التقنية العلمية تطوير زراعة البن، وهكذا وخلال ١٠٠ سنة صار البن يستورد من البرازيل ويباع في الأسواق العربية بينما عان اليمن وهو مهد البن اليمني من انخفاض سعر البن ومن نقص إنتاجه، وكان من نتائجه التأثير في العلاقات المصرية – اليمنية، ووصل الحال وبحسب تقارير منظمة الفاو (FAO) إلى حاجة اليمن إلى مساعدة دولية لتعليم اليمنيين الطرق العلمية لزراعة البن.

التحدي الثالث: التطور في وسائل النقل البحري

لقد كان من أهم أسس الاقتصاد العربي بعد الفتوحات الإسلامية والذي حقق ازدهاراً اقتصادياً في المنطقة، أن العرب نجحوا في إدخال شبكة مواصلات عالمية من المغرب إلى أواسط آسيا عبر (الجمل العربي)، حيث كانت الجمال والقوافل التجارية صناعة عربية متطورة، وكانت دورة الاقتصاد في البلاد العربية تقوم على كافة الصناعات والحرف المتعلقة بالجمال، نقلاً وإيجاراً وتملكاً وتربية إلخ، وكان العرب متحكمين في هذه الشبكة العالمية، لكن الأوروبيين استطاعوا تطوير وسائل النقل البحري فانتقلت التجارة إلى الموانئ، وهكذا خسر العرب سيادتهم على الطرق الجارية.

لا يمكن إنكار الجهود الخليجية الكبيرة في تشجيع البحث العلمي لكنها ليست كافية

هذه التحديات العلمية التاريخية الثلاثة، نماذج لما يفعله عجز مجتمعاتنا عن الاستجابة الحضارية الفاعلة لمدى أهمية البحث العلمي والتقني في تقدم وتطوير مجتمعاتنا منذ أن طرح مفكرو النهضة وروادها الأول سؤالهم النهضوي الكبير: لماذا تقدم الآخرون وتخلفنا؟ لكن الحاصل على مستوى المجتمعات العربية عامة أن العرب غير جادين في ميادين البحث العلمي، وما زالوا يعيشون أوهام الماضي المجيد ويحلمون بعودة الخلافة، ويعتقدون أنهم مازالوا خير أمة، لكن العالم يتآمر عليهم بهدف تعويق نهضتهم وعرقلة وحدتهم وإجهاض تقدمهم العلمي، لماذا؟ لأن العالم كله يخشى قوة العرب إذا اتحدوا ونهضوا! وما دامت هذه الأوهام هي الحاكمة للعقلية الجمعية العربية فلا يبدو أن هناك ضوءاً في نهاية النفق المظلم. فالتحدي العلمي يتطلب مناخاً مجتمعياً مؤاتياً لا تضطر فيه عقول عربية مبدعة للهجرة إلى الخارج حيث الكرامة الإنسانية والأمان والعدل والحرية، حيث تتوافر الشروط الضرورية للإبداع والكشف والابتكار، وللمفارقة المؤلمة أن عندنا كثرة من الأدمغة العربية النابغة من خريجي جامعاتنا، لكن المعضلة تكمن في البيئة المجتمعية الطاردة وضيق مناخ الحريات الفكرية المعوقة للإبداع، وحجم التمويل المرصود للإنفاق على البحث العلمي، لذلك لا يمكن لمجتمعاتنا العربية – عامة – والخليجية – خاصة – أن تحقق الازدهار العلمي المنشود إلا إذا وجد علماؤنا ومبدعونا الملاذ الآمن، والمناخ الحاضن، والبيئة الحريصة على توفير الاستقلال الفكري والحرية العلمية لأبنائها، لا يمكن توطين العلم والتكنولوجيا في المجتمع الخليجي إلا إذا وعينا أهمية البحث العلمي – حقيقة لا شعاراً – لا أنكر الجهود الخليجية الكبيرة في مختلف دول مجلس التعاون في تشجيع البحث العلمي ورصد الجوائز السخية للمبدعين، كما لا أنكر التمويل الضخم المرصود للبحوث العلمية، فدولة الكويت مثلاً خصصت نسبة من إنتاج البترول للبحث العلمي، ودولة قطر لها جهود متميزة ومشهودة في استقطاب العلماء وتعزيز البحث العلمي وتنظيم العديد من المؤتمرات الدولية عبر «مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع» بهدف توطين وتوظيف الإنتاج العلمي للأدمغة المهاجرة، والتي طرحت مبادرة غير مسبوقة من قبل، إذ أوجدت «وقفية» نوعية تشكل آلية تضمن تمويلاً مستمراً للبحث العلمي، كما أن الساحة القطرية تشهد هذه الأيام اختتام برنامج «نجوم العلوم» المرحلة الثانية من تصفيات استكمال الفريق المكون من ٣٢ مبدعاً ومخترعاً عربياً وصولاً إلى نجم البرنامج في موسمه الثالث، كما أعلن المجلس الأعلى للتعليم عن فتح الباب للترشح لجوائز التميز العلمي بالنسبة للمدارس وللمعلمين، وما هو حاصل في قطر يحصل مثله في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون، ولا أبخس هذه الجهود لكني أراها غير كافية، فالقضية في تصوري ليست قضية تمويل وإنفاق «علماً بأننا نردد كثيراً بأن الدول العربية تخصص ما نسبته واحد في المائة من ميزانيتها للبحث العلمي بينما الدول الغربية بل إسرائيل تخصص٣ في المائة من الناتج القومي كذريعة وحجة لتفسير ضعف البحث العلمي عندنا». في تصوري أن هذا الكلام غير صحيح على إطلاقه، فالقضية ليست مادية، بل أعمق وأعقد بكثير، فالبحث العلمي في المجتمعات المتقدمة هو ركيزة التقدم والتطور

البحث العلمي في المجتمعات المتقدمة هو ركيزة التقدم والتطور والإنتاج

والإنتاج لأن تلك المجتمعات تؤمن إيماناً حقيقياً بأهمية ودور البحث العملي وتراهن عليه في السباق المستقبلي، لكن مجتمعاتنا العربية عامة والخليجية أيضاً لا تؤمن بأهمية البحث العلمي وذلك لأربعة عوامل معوقة:

العامل الأول:

إن المجتمعات العربية إذا نظرنا إليها من منظور نمط الإنتاج الحاكم لمعيشة المجتمع فإنها تنقسم إلى مجتمعات ريعية يأتيها رزقها من السماء رغداً، فلم العناء والشقاء في ميادين البحث العلمي ودروبها المضنية؟ وإما مجتمعات عربية تعيش على المساعدات والقروض والمنح والديون، وهذه مجتمعات اعتادت على امتداد نصف قرن –منذ أن نكبت بثورات بددت الأخضر واليابس ؟ على العيش بأسلوب المعونات والقروض ولا يبدو في الأفق القريب ما يبشر بحدوث تغيير في هذا الأسلوب.

العامل الثاني:

البحث العلمي يتطلب مجتمعاً حراً شفافاً لا يقيد حرية الباحث بسلسلة من الممنوعات والتابوهات المحرقة، وفي مجتمعاتنا المحكومة بسلسلة من المحرمات يتعذر على الباحث التطرق إلى أمور تثير حساسية الرأي العام علمياً أو اجتماعياً أو دينياً، فالقضية عندنا ليست في عدم وجود البحوث، هناك في مصر وحدها في المراكز القومية المتخصصة آلاف البحوث، لكن ما أقل جدواها.

العامل الثالث:

مجتمعاتنا وبخاصة الخليجية، مجتمعات تواكلية، ترفض التغيير وتتشبث بالمألوف والسائد وتكره الخروج عليهما، ونجاح البحوث العلمية يعتمد أساساً على إشاعة المنهج النقدي في المجتمع بدءاً من الأسرة مروراً بالتعليم ووصولاً إلى المنظمات المدنية والسياسية في المجتمع، لكن مجتمعاتنا تخشى (المنهج النقدي) خوفاً على الثوابت أن تتزلزل.

العامل الرابع:

وأخيراً هناك معوق ثقافي يساهم في إضعاف الثقافة العلمية لدى الرأي العام، وهو شيوع العقلية الخرافية التي تنظر إلى الظواهر الطبيعية والاجتماعية وغيرها بمعزل عن أسبابها العلمية والمنطقية، وهي تلك العقلية التي تفسر الكوارث الطبيعية والمآسي المجتمعية والتدهور الاقتصادي وغير ذلك من الظواهر التي تشقى المجتمعات بها وتعاني من ويلاتها بأن كل ذلك عقوبات إلهية بسبب انتشار المعاصي وعدم التمسك بالدين، والمشكلة أن الخطاب الديني السائد في المجتمعات العربية والخليجية على الخصوص وعبر منابر الجمعة والمواقع الإلكترونية يغذي باستمرار هذه العقلية الخرافية المعوقة لأي تقدم علمي أو حضاري ●

*كاتب قطري

التقدم العلمي في دول الخليج: الواقع والآفاق

يقاس مستوى الدول بمقدار إنجازاتها سواء في التقدم العلمي والتقني أو نشر الوعي البيئي وتطبيق معاييره، أو في الالتزام بالنظام واحترام حقوق الفرد، أو بمستوى اهتمامها بنشر السلام ومنح الدعم لدول الجوار ودول العالم الصديقة خصوصاً وقت الأزمات أو تبنيها حل قضايا شائكة على المستوى العلمي.

أ.د. وهيب عيسى الناصر *

يقاس التقدم العلمي في دولة ما على مقدار ما حققته من تقديم منتج عالمي ومقدار براءات الاختراع التي أنجزها مواطنوها والمقيمون فيها جراء سياستها الناجحة في تشجيع ذلك أو بمقدار عدد الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العالمية والتي تم وضع مخرجات علومها في هيئة مناهج مدرسية أو جامعية. كما أن عدد طلاب الجامعات في هذه الدولة وعدد الجامعات وعدد مراكز الأبحاث ومقدار الدعم الموجه للمجال العلمي والتقني وللبحث العلمي هو أحد المؤشرات على مدى تقدم هذه الدولة علمياً.

ولهذا انتشرت الجامعات الخاصة في دول الخليج العربية، وصارت الأخيرة مكاناً جاذباً لأن تفتح جامعات عريقة فروعاً لها فيها، أو استحداث جامعات خاصة فيها. وللأسف، فإن التعليم الجامعي الخاص في دول الخليج العربية، أغلبه، يهدف إلى الربح المادي من دون أن ينظر إلى جودة التعليم والتدريس. فقد صار التعليم الخاص مكاناً يرضي فيه الطالب رغبته في الحصول على تقدير ممتاز من دون عناء ومن دون اكتساب المعرفة والتقييم الدقيق. وكانت بعض الجامعات الخاصة لا تستطيع أن تمنح درجة جيد لأي طالب خوفاً من أن تتدخل الإدارة، ليتم رفع درجة الطالب خشية أن يتجه إلى جامعات خاصة أخرى. والحمد لله أن انتبهت كل دول الخليج العربية لهذه الظاهرة وأسرعت إلى إنشاء مجالس التعليم العالي، وهيئات لضمان جودة التعليم والتدريب واستحداث الهياكل الوطنية للمؤهلات العلمية وإنشاء مبادرات لإصلاح التعليم فصار وضع الجامعات الخاصة والحكومية في حال أفضل.

إن مؤسسات التعليم الخاصة في أمريكا – على سبيل المثال– تساهم في إثراء البحث العلمي والتقدم التكنولوجي والابتكار والاستثمار في المعرفة وتسجيل براءات الابتكار، بينما جلّ اهتمام مثيلاتها في عالمنا العربي بتحصيل الأرباح وتوزيعها على المساهمين أو (المساهم). فالدول الغربية قانونها لا يسمح لها بتوزيع الأرباح وإنما الاستفادة منها في توسعة الجامعة وإثراء مختبراتها ومراكزها ودعم البث العلمي. لهذا نرى أن معظم الجامعات الخاصة لا تطرح إلا برامج لا تحتاج إلى مختبرات وإنما تفتح برامج تتطلب أستاذاً متحدثاً؛ وباختصار فإن تكلفة الساعة المعتمدة لا تتناسب مع ما تقدمه من علم ومعرفة وإكساب الطالب المهارة.

لا أحد ينكر أن وجود جامعات خاصة في دول الخليج العربية ذات جودة عالية سوف يحقق الرقي والازدهار واستقطاب رؤوس الأموال، وكذلك الطلبة من دول الخليج العربية وحتى الوطن العربي والدول الأخرى؛ مما سيحرك الاقتصاد وينعش السوق ويشجع على السياحة العائلية والعلمية وزيادة الاقتصاد المعرفي واكتساب السمعة الدولية. وحالياً فإن الاعتماد على النشر العلمي – على مستوى دول مجلس التعاون – هو على الجامعات الحكومية، ويشارك فيه بعض من وزارات الدولة ومراكز الأبحاث مثل وزارة الصحة.

موقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم الخاص

للأسف، الكثير من مؤسسات التعليم العلمي الخاص في البحرين لا تشجع البحث العلمي، فهناك قليل من الجامعات الحكومية والخاصة تمنح مكافآت لمن ينشر أبحاثاً في مجلات محكمة عالمياً؛ فعلى سبيل المثال في تايلاند، يصل راتب رئيس الجامعة إلى حوالي ٢٠٠٠ دولار أمريكي بينما تمنح الجامعات فيها ١٠٠٠ دولار لكل بحث، وكذلك الحال في باكستان وغيرها، وفي الوقت نفسه يفصل أي أستاذ من الجامعة إذا لم ينشر بحثاً في ٥ سنوات أو يتم تنزيل رتبته إلى رتبة أقل إن لم ينشر بحثاً خلال فترة معينة ؛ فنشر البحوث دليل على التقدم العلمي والمعرفي.

لقد انتبهت مجالس التعليم العالي في دول الخليج العربية، وقامت بعضها مؤخراً (كالبحرين) بصياغة قرار يلزم كل جامعة خاصة بأن تخصص ٣ في المائة من أرباحها الصافية للبحث العلمي.

جدول رقم ١: التصنيف العالمي للجامعات لعام ٢٠٠٨ - أعلى عشر جامعات

الرتبة	الجامعة أو المؤسسة	البلد	درجة المثلاء	درجة جهات العمل	درجة الكادر والطلبة	درجة أثر البحث العلمي	درجة الكادر غير المحلي	درجة الطلبة غير المحليين	الدرجة الكلية
١	هارفرد	أمريكا	١٠٠	١٠٠	٩٦	١٠٠	٨٧	٨١	١٠٠
٢	ييل	أمريكا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨	٨٩	٧١	٩٩,٨
٣	كامبرج	بريطانيا	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٩	٩٨	٩٥	٩٩,٥
٤	أكسفورد	بريطانيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٥	٩٦	٩٦	٩٨,٩
٥	كاليفورنيا للتكنولوجيا	أمريكا	١٠٠	٧٤	٩٨	١٠٠	١٠٠	٩٣	٩٨,٦
٦	امبريال	بريطانيا	٩٩	١٠٠	١٠٠	٨٣	٩٨	١٠٠	٩٨,٤
٧	لندن	بريطانيا	٩٦	٩٩	١٠٠	٨٩	٨٦	١٠٠	٩٨,١
٨	شيكاغو	امريكا	١٠٠	٩٩	٩٨	٩١	٧٨	٨٣	٩٨,٠
٩	ماسيشوست للتكنولوجيا	امريكا	١٠٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٣٣	٩٤	٩٦,٧
١٠	كولومبيا	أمريكا	١٠٠	٩٩	٩٨	٩٤	٢٩	٨٩	٩٦,٣

المصدر: مجلة أخبار التعليم العالي Times Highre Education ٢٠٠٨

وهذه النسبة معقولة لكن نجدها مرهونة بالأرباح بينما يجب أن تكون ضمن لوازم التأسيس. والمتطلع على الويب أوف ساينس (شبكة العلوم) لا يجد اسم جامعة خاصة ضمن تلك المتفوقة.

وتعتبر مجلة أخبار التعليم العالي (Times Higher Education) من أفضل المؤسسات التي تصنف الجامعات العالمية، حيث يكون التقييم بناء على محاور عدة، وهي ١ تقييم المؤسسات المثيلة، ٢ تقييم جهات العمل، وتقييم الكوادر والطلبة،٣ تقييم لأثر البحث العلمي (احتساب عدد المرات التي تم الرجوع فيها لأبحاث تلك المؤسسة- أي عدد الاقتباس)، ٤ تقييم الكوادر والطلبة غير المحليين في تلك المؤسسة (الرجاء الرجوع إلى الموقع http://www.timeshighereducation.co.uk) والجدول رقم(١) يبين العشر جامعات الأولى عالمياً حسب تصنيف مجلة أخبار التعليم لعام ٢٠٠٨ ونرى هيمنة الجامعات الخاصة في أفضل ١٠ جامعات.

كما ذكرت سابقاً، فإنه من المعايير المهمة في تصنيف الجامعات هو أثر البحث العلمي للمؤسسة والإسهام في إنتاج المعرفة التي تم الرجوع إليها من قبل الآخرين. ويتم رصد درجة أثر البحث العلمي عن طريق احتساب متوسط عدد المرات التي تم فيها الرجوع إلى الأبحاث المنشورة لكل أكاديمي في تلك المؤسسة. ويشير الجدول رقم (٢) إلى ترتيب الجامعات (أول ٢٠ جامعة أو معهداً) تبعاً لعدد المرات الاقتباس (المرات التي تم فيها الرجوع إلى الأبحاث المنشورة لكل أكاديمي خلال الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٦)، ونرى بوضوح سيطرة الجامعات الخاصة. وهذا يعني أن اختيار عضو هيئة التدريس المتميز وتقديم الإغراءات والحوافز المالية والمعنوية أمر مهم لأنه بذلك يرفع سمعة الجامعة وينقل المعرفة.

فلو ضمت جامعة ١٠٠ عضو هيئة تدريس ممن يتم الرجوع إلى أبحاثهم ١٠٠ مرة لكل ٤ سنوات فإنه سيتم الرجوع إلى أبحاثهم أكثر من ٣٦٠٠٠ مرة خلال مدة ٤ سنوات مقبلة لكي تكون ضمن أفضل ٢٠ جامعة عالمياً في بند البحث العلمي.

إن الكوادر الأكاديمية لا تتكون من غرفة صف وأستاذ وطالب فقط، بل هي أكثر من ذلك بكثير؛ فهي عبارة عن كيان ديناميكي يقوم أساساً على الأشخاص الذين ينتجون المعرفة ومن ثم يخرجون طلبة بمهارات متميزة بحيث تكون برامج الدراسات العليا هي المحرك الرئيسي لإنتاج المعرفة والأبحاث العلمية. كما أن طلبة الدراسات العليا المتميزون يبدؤون عملهم كباحثين في المؤسسة لفترة بحيث تصبح لديهم الخبرة على قيادة أنفسهم ومن ثم الآخرين في مجال البحث العلمي، ويصبح كل واحد منهم بعدها مصدراً في المستقبل وعضواً ناجحاً في إنتاج المعرفة.

دور مؤسسات التعليم العالي بالبحث العلمي وكيف يمكن الارتقاء به؟

عند الرجوع إلى قاعدة بيانات العلوم العنكبوتية - (of Science Web) التي تستخدم من قبل مجلة (التايمز) لرصد مؤشر البحث العلمي عند إعداد تصنيفها العالمي للجامعات- وعند البحث عن عدد الأبحاث المنشورة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) من قبل بعض مؤسسات التعليم العالي في منطقة دول مجلس التعاون، وعن عدد المرات التي تم الرجوع فيها لهذه الأبحاث من قبل الباحثين الآخرين- كما في الجدول (٣) - نجد أن جامعة البحرين نشرت ٣٢٠ بحثاً في العلوم والهندسة - وهي أقل

جدول رقم ٢: عدد مرات اقتباس الأبحاث لكل أكاديمي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

الترتيب	الجامعة أو المعهد	عدد الاقتباس لكل أكاديمي	الترتيب	الجامعة أو المعهد	عدد الاقتباس لكل أكاديمي
١	كالتيك	١٠٠	١١	تورونتو	٩٣
٢	ستانفورد	١٠٠	١٢	كورنيل	٩٣
٣	ام أي ت	٩٨	١٣	ليدين	٩٣
٤	ايكول نورميل-باريس	٩٨	١٤	جورجيا للتكنولوجيا	٩٣
٥	برينستون	٩٦	١٥	هلسنكي	٩٣
٦	هارفرد	٩٥	١٦	ديوك	٩٢
٧	جون هوبكينز	٩٥	١٧	يو- بن	٩٢
٨	ويز-ماديسون	٩٤	١٨	بيركلي-كاليفورنيا	٩٢
٩	كاليفورنيا-سانت دياغو	٩٤	١٩	اوستن- تكساس	٩٢
١٠	زيوريخ	٩٤	٢٠	هونكونغ	٩٢

المصدر: مجلة أخبار التعليم العالي Times Highre Education

جدول رقم ٣: بيانات حول عدد البحوث المنشورة وعدد المرات التي تم فيها الرجوع لتلك البحوث

الجامعة	عدد البحوث المنشورة باسم المؤسسة في قاعدة بيانات العلوم خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)	عدد المرات التي تم الرجوع فيها لتلك البحوث من قبل الآخرين حسب بيانات فاعدة العلوم	متوسط عدد المرات لكل بحث	أعلى عدد للمرات تم فيه الرجوع لبحث ما
جامعة البحرين	٣٢٠	٧٧٢	٢,٥	٢٣
جامعة قطر	١٦٥	٥٦٦	٣,٤٣	٤٩
جامعة السلطان قابوس	١٤٠٥	٥٢٥٩	٣,٧٤	١٠٠
جامعة الامارات	١٤٩٠	٨٥٣٦	٥,٧	٢٠٧
جامعة الملك سعود	٢٠٢٤	٦٩٣٦	٣,٤٣	٩٨
جامعة الكويت	٢٥٩٧	١١١٢٣	٤,٢٨	٣٣٨

المصدر: قاعدة بيانات العلوم العنكبوتية Web of Science للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (لفترة خمس سنوات)

من جامعات تأسست بعد إنشاء جامعة البحرين التي تأسست عام ١٩٨٦، ولكن جذورها تمتد إلى كلية الخليج للتكنولوجيا ومعهد المعلمين وكلية البحرين الجامعية. كما يشير الجدول إلى أن أعلى عدد للمرات التي تم فيه الرجوع لبحث ما هو ٢٣ لجامعة البحرين، بينما في جامعة الكويت يصل إلى ٣٣٨. وهذا يعكس أهمية نشر أبحاث معاصرة وأبحاث أصيلة لتتم الاستعانة بها علمياً. وهذه معايير مهمة تعتمدها مجلة (التايمز) للتعليم العالي في تصنيفها للجامعات.

لقد اهتمت جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية بالمعايير العالمية، وسخرت ميزانية هائلة لذلك وتعاونت معها إمارة الرياض ودعمها الأمراء من خلال إنشاء مجلس أوقاف للجامعة تحصل على ميزانية تصل إلى البلايين، وبذلك فقد كانت النتيجة إيجابية جداً فقد تقدم موقعها عالمياً في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ لكونها تبنت حزمة من الأفعال أدت بنجاح إلى تحقيق ذلك، ولإثبات ذلك يمكن الرجوع إلى الرسم البياني رقم (١) الذي يتبين منه جلياً كيف ازداد

الشكل البياني رقم ١: مقارنة بين التغير السنوي لعدد البحوث المنشورة
من قبل جامعة البحرين وجامعة الملك سعود خلال العشر سنوات الماضية (٢٠٠٠-٢٠١٠)

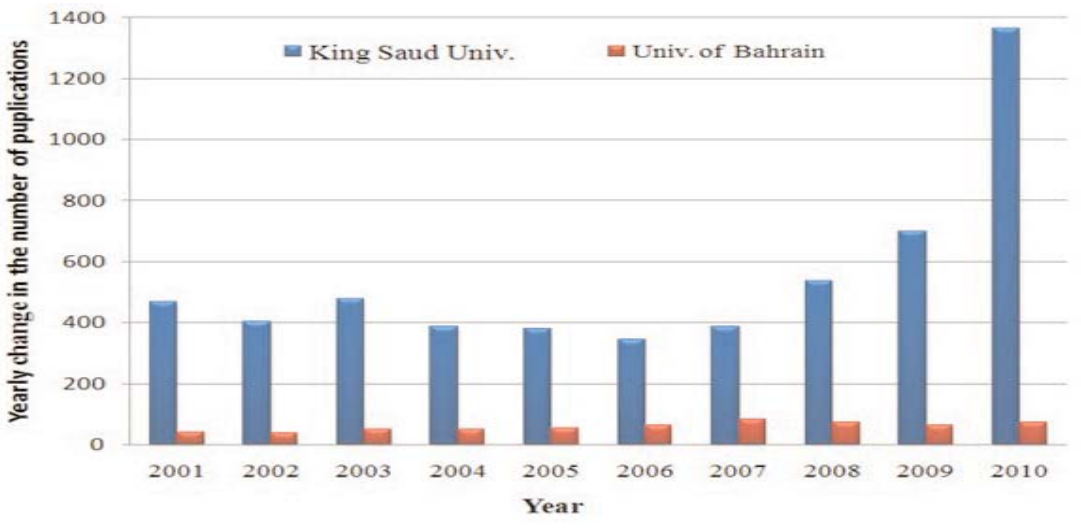

المصدر: قاعدة بيانات العلوم العنكبوتية Web of Science

التغيير في عدد البحوث بينما ظل عددها ثابتاً تقريباً في جامعة البحرين؟

البحث العلمي وأثره الإيجابي على المجتمع

الإجابة عن هذا السؤال يمكن استنباطها من تقارير اليونيسكو في العلوم. إذ يشير تقرير اليونيسكو للعلوم ٢٠١٠ (بعد صدور التقارير السابقة بشأن العلوم في الأعوام ١٩٩٣، و١٩٩٦، ١٩٩٨ و٢٠٠٥) أن الدول العربية هي الأقل إنفاقاً على البحث العلمي في العالم؛ فهو يتراوح بين ٠,١ في المائة و١,٠ في المائة، بينما المعدل العالمي هو ٢,٢ في المائة، وفي مصر ثابت عند ٠,٢٣ في المائة منذ ٣ سنوات. إن الدول العربية مجتمعة لم تنتج إلا ٠,١ في المائة من إجمالي براءات الاختراع المسجلة عالمياً في ٢٠٠٦، وأن الدكتور أحمد زويل هو العربي الوحيد الحاصل على (نوبل) في العلوم – كان يعمل لدى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة. و٥عربيات فقط حصلن على جائزة (لوريال) العلمية في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٠. ولفت التقرير إلى أن مستوى الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث العلمي والتطوير لا يزال متدنياً في البلدان العربية، وذلك منذ حوالي أربعة عقود، وأنه لا يزال دون المعدل المتوسط على المستوى العالمي، وأن هناك عالماً واحداً فقط من أصل أفضل ١٠٠ عالِم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمون إلى المنطقة العربية.

وللأسف، فقد كشف تقرير اليونيسكو للعلوم الصادر الشهر الماضي أن الدول العربية في مؤخرة دول العالم في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ودعت المنظمة الدول العربية بما فيها دول الخليج النفطية إلى بناء اقتصاد مبني على الابتكار والمعرفة، وأشار تقرير اليونيسكو للعلوم الذي يقدّم لمحة شاملة عن أنشطة البحث والتطوير في العالم إلى أن المعرفة هي الضمان لأمن البلاد من الغذاء والمياه والطاقة، في ظل ما تشهده أسعار النفط من تقلبات وتوقعات حول نفاد الموارد النفطية.

كما أشار التقرير الذي صدر بمناسبة اليوم العالمي للعلوم إلى أن البلدان العربية تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أن أداء نظمها الخاصة بالتعليم العالي لا يزال ضعيفاً في ما يتعلق بتوليد المعرفة. بيد أن التراجع المؤقت الذي شهدته أسعار النفط عام ٢٠٠٨ أتى بمثابة إنذار للبلدان العربية، وأعطى لمحة عما سيكون عليه المستقبل من دون عائدات نفطية وحفز الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا. وأشار التقرير أيضاً إلى أن شعوب الدول العربية ترتبط بقواسم مشتركة في اللغة والتاريخ والدين، وفي الوقت ذاته فإن المجتمعات العربية تتسم بأوجه تفاوت كبيرة من حيث الثروات الطبيعية والنظم الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد بعض بلدان المنطقة اعتماداً تاماً على النفط والغاز الطبيعي، لاسيما دول الخليج. داعياً هذه الدول إلى ضرورة الاستثمار في العلم باعتباره هو الضمان للمستقبل. ويفيد

التقرير بأن (التعليم الأساسي لا يكفي لتوليد الثروات ومعالجة الشواغل المتعلقة بتأمين أمن البلدان من حيث الغذاء والمياه والطاقة، ولتحسين الخدمات الصحية والبنى الأساسية، وهو أمر يحتم تنمية الأنشطة العلمية).

وأكد التقرير أن الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في تونس شهد ارتفاعاً مطرداً منذ عام ٢٠٠٠ مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في عام ٢٠٠٧ بين الدول العربية من حيث كثافة أنشطة البحث والتطوير التي تجاوزت بقليل نسبة ١,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقررت تونس تخصيص ١,٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل أنشطة البحث والتطوير بحلول عام ٢٠٠٩، مع الإشارة إلى أن الشركات التجارية ستتحمل ١٩ في المائة من هذا الإنفاق. إلى جانب ذلك، قامت المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد باعتماد خطة وطنية للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، لا تزال المملكة تقبع في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة لا تتجاوز ٠,٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي البحرين في المرتبة الأخيرة في الإنفاق على البحث العلمي بـ ٠,٠٤ في المائة من قيمة الدخل القومي.

وحسب التقرير فإن الدول العربية لا تخرج سوى ٣٧٣ باحثاً لكل مليون نسمة، علماً بأن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ ١٠٨١ باحثاً. فضلاً عن أن الكثير من العلماء العرب فضلوا الهجرة إلى الغرب ولا يسهمون بالتالي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدانهم. ومما يزيد الأمور سوءاً-حسب التقرير- هو ارتفاع معدل البطالة في أوساط البحث والتطوير، وبخاصة في صفوف النساء الباحثات اللواتي يشكلن حوالي ٣٥ في المائة من العدد الإجمالي للباحثين في الدول العربية، علماً بأن الأشخاص دون سن ١٥ يمثلون أكثر من ٣٠ في المائة من سكان الدول العربية، وأن تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٧ أفادت بأن المنطقة ستضطر إلى استحداث أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٠ لاستيعاب الشابات والشبان الوافدين إلى سوق العمل.

ولحسن الحظ فإنه خلال السنوات الأخيرة تم إنشاء عدد من الصناديق الوطنية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في العالم العربي، ومنها الصندوق الأوروبي المصري للابتكار الذي أنشئ عام ٢٠٠٨، وصندوقان وطنيان هما مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٧) وصندوق الشرق الأوسط للعلوم في الأردن (٢٠٠٩)، وأنه من المزمع تقديم استراتيجية للعلوم والتكنولوجيا تشمل كل بلدان المنطقة العربية خلال مؤتمر القمة العربية عام ٢٠١١ بغية اعتمادها رسمياً. ويُتوقع أن تقترح هذه الاستراتيجية مبادرات وطنية وعربية على حد سواء في حوالي ١٤ مجالاً ذا أولوية، بما في ذلك المياه، والغذاء، والزراعة، والطاقة. ومنها كذلك إنشاء مركز سيزامي الدولي ذي المواصفات العالمية المختص في استخدام أشعة السنكروترون في الأردن، الذي يُتوقع تشغيله عام ٢٠١٤ تحت رعاية اليونيسكو، وكذلك الجهود الرامية إلى تنمية التكنولوجيا النانومترية والتكنولوجيا المتقدمة في بعض البلدان مثل المغرب، ومصر، والمملكة العربية السعودية. لكن يضيف التقرير أن افتقار عدد كبير من الدول العربية حتى الآن إلى سياسات وطنية خاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار يرغم القطاع الخاص في الكثير من الأحيان على الاضطلاع بأنشطته في ظل فراغ على مستوى السياسات، وهي ظروف لا تُعتبر مؤاتية للابتكار.

ولذلك، فإنه من أجل تحسين وضع البحث العلمي يجب وضع خطط استراتيجية مشتركة لتطوير البحث العلمي، وإعداد خطة إعلامية مشتركة لرفع درجة الاهتمام والوعي نحو أهمية البحث العلمي لدى صانعي القرار، والتشخيص الدقيق لمعوقات البحث العلمي والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها، وإنشاء جامعات بحثية متخصصة تشتمل على مراكز بحثية، وتشجيع فرق العمل البحثية المشتركة بين الجامعات الخليجية لدراسة المشكلات التي يعيشها المجتمع البحريني، وتخصيص جوائز مجزية للبحوث العلمية المتميزة في مختلف المجالات العلمية، وزيادة عدد المراكز البحثية المتخصصة، وتوفير قاعدة بيانات بأسماء الباحثين المتفرغين ومساعدي الباحثين والفنيين مع العناية بمراكز المعلومات وتطويرها، وإنشاء مراكز بحوث علمية كمؤسسات مدنية تابعة في استراتيجيتها لأهداف المؤسسات الحكومية تكلف بأبحاث علمية متخصصة، وتنويع مصادر التمويل الذاتي للبحث العلمي عن طريق برامج الكراسي العلمية والوقف العلمي الخيري والهبات، وتسويق البحوث العلمية لدى القطاع الخاص، والاهتمام بالنشر الإلكتروني لنتائج الأبحاث والدراسات من خلال عمادات ومعاهد البحث العلمي وجعلها في متناول الباحثين، وبناء قاعدة بيانات للرسائل والدوريات العلمية الخليجية ووضعها على الشبكة العنكبوتية باللغتين العربية والإنجليزية مع وضع آلية لحفظ حقوق الباحثين، وإشراك الجامعات الناشئة في المشروعات البحثية مع الجامعات الخليجية والعالمية ذات الخبرة في مجال البحث العلمي، وتحسين أوضاع الباحثين وتقديم محفزات تتناسب والجهد البحثي الذي يقومون به، وتهيئة المناخ البحثي السليم للباحثين وتزويدهم بكل الإمكانات المادية والمعنوية لتحقيق الجودة العالية في البحث العلمي وحثهم على إجراء البحوث العلمية التي تخدم المجتمع، وتحديث وتكييف الأنظمة واللوائح والضوابط الخاصة بالبحث العلمي لتتواءم مع أفضل التنظيمات العالمية في هذا المجال

أغلب التعليم الجامعي الخاص في دول الخليج العربية يهدف إلى الربح المادي

الشكل البياني رقم ٢ الإنتاج العلمي السنوي لكل من دول العالم العربي وإيران وتركيا

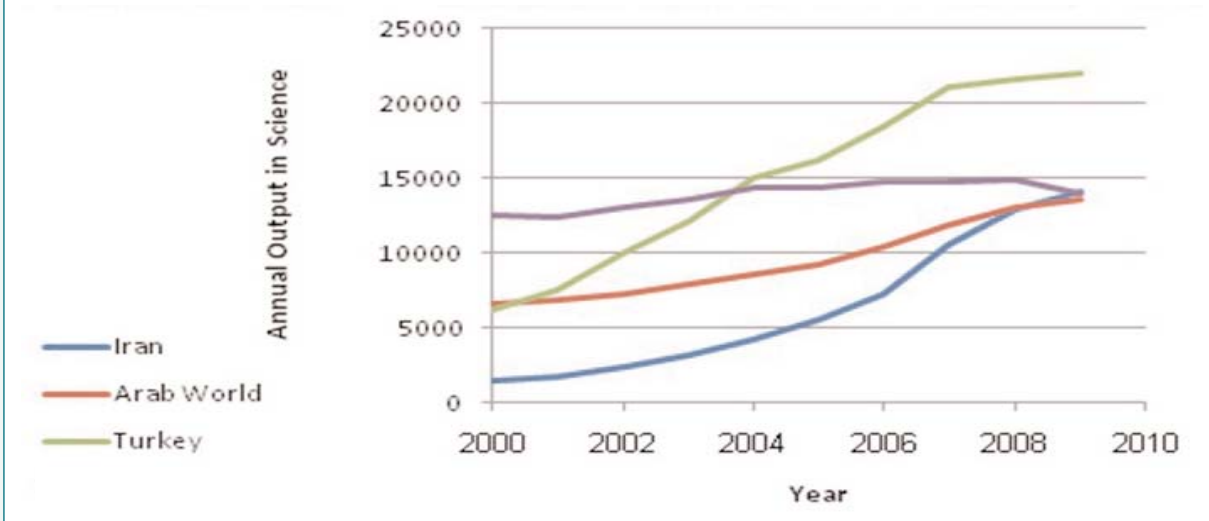

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بمؤسسة (Thomson Reuters - ISI Web of Knowledge)

والتقليل من البيروقراطية في عملية تمويل البحث العلمي بالجامعات الخليجية- وذلك بتسهيل وتسريع إجراءات الموافقة على تمويل المشاريع البحثية، وإيجاد تنظيم يشجع مؤسسات القطاع الخاص على تخصيص جزءٍ من صافي أرباحها السنوي لدعم البحث العلمي، وضرورة وجود عمادات للبحث العلمي في الجامعات - إيماناً بأهمية دورها في تطوير البحث العلمي - مع ضرورة إنشاء قواعد بيانات مشتركة للبحث العلمي بين عمادات ومعاهد البحث العلمي في البحرين ودول الخليج، وعقد لقاءات دورية للقائمين على عمادات ومعاهد البحث العلمي للتنسيق والتشاور في قضايا البحث العلمي، واستحداث وظائف في عمادات ومعاهد البحث العلمي بمسمى باحث ومساعد باحث- مع إتاحة الفرصة لطلبة الدراسات العليا المتميزين للالتحاق بهذه العمادات والمعاهد وإعطاء عمادات ومعاهد البحث العلمي الصلاحية الكاملة لأداء مهامها البحثية بعيداً عن الازدواجية بينها وبين العمادات المساندة أو المشابهة بالجامعة.

ضرورة وجود علاقة تناسق بين برامج الجامعات والمقررات

يجب أن تكون برامج الجامعات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالبنية التحتية للبيئة البحثية في الجامعة، وأن تصب في خدمة الاقتصاد والمعرفة والتكامل والموضوعية. كما يجب أن يكون البحث العلمي في البرامج معززاً ، خصوصاً البحث العلمي التطبيقي الذي يصب في معالجة مشكلات القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وتطويرها ويجب أن يحقق الرؤية الاستراتيجية لمملكة البحرين ٢٠٣٠م.

وفي تاريخنا، نجد أن الدول التي سادت قد اهتمت بالعلم والعلوم والبحث العلمي والابتكار، وأن العلم في عام ١٠٠٠ ميلادية كان مكانه في الحضارة الإسلامية ؟ بشهادة العالم ؟ فقد كانت الحضارة الإسلامية والعربية في قوة ازدهارها وفي عزة نهضتها في فترة هارون الرشيد ومن بعده في الفترة العباسية؛ حيث ظهر علم المنطق والرياضيات والكيمياء والطب والجغرافيا وعلوم الاجتماع، وفي نواح عديدة أخرى وكان سبب ذلك اهتمام العرب والمسلمين بالعلم والعلماء وبالإنفاق على طلبة العلم والاهتمام بكل جوانب البحث والعلوم بمختلف أنواعها. وبالمقابل نجد الشيء نفسه لما ضعفت الخلافة الإسلامية انعكس هذا على العلم وقد استفادت الحضارة الغربية - عن طريق المستشرقين - من التجربة الإسلامية، إذ اعتمدت المنهج العلمي التجريبي في حياتها ونبذت الخرافة واعتنت بالعقول واعتمدت المنهج العلمي التطبيقي التجريبي في العلوم، مما أدى إلى بروز العلماء ورواد النهضة في أوروبا. وتنفق الدول الغربية حالياً أموالاً كبيرة وتخصص ميزانيات رئيسية من ميزانياتها السنوية ومن الناتج المحلي للبحث والابتكار والعلوم (تنفق

الجدول رقم ٤: مؤشرات التنافس العالمي في الاقتصاد

	البحرين	الكويت	قطر	الإمارات	السعودية	عمان	سنغافورة	معدل دول مجلس التعاون الخليجي
Overall	٣٧	٣٥	١٧	٢٥	٢١	٣٤	٣	٢٨
Global Competitiveness Index								
Macro-economy	١١	٢	٨	١٢	٢٢	٣	٣٣	١٠
Higher Education & training	٤٤	٨٣	٣٢	٣٦	٥١	٦٣	٥	٥٢
Technological Readiness	٢٧	٧٧	٣٦	١٤	٤٢	٥٩	١١	٤٣
Innovation	٥٩	٧٦	٢٣	٣٠	٢٨	٤٧	٩	٤٤
Selected Indicators (Higher Education related								
Quality of scientific research institutions	١١٧	٧٥	٢٢	٤٥	٣٧	٥٧	١١	٥٩
University / Industry research collaboration	٨٨	٩٦	٢٧	٤٣	٣٣	٥٠	٦	٥٦
Quality of Educational system (HEd)	٣٨	٨٨	٤	٢٧	٤١	٤٣	١	٤٠
Quality of Math & Science Education	٤٤	٨٩	٤	٢٦	٤٩	٥٨	١	٤٥
Local availability of Research & Training Services	٨١	٧٥	٧١	٢٣	٣٤	٣٤	١٩	٥٣
Availability of scientists & engineers	٤١	٥٧	٩	٢٠	٣٤	٨٧	١٠	٤١
Selected Indicators (non-Higher Education related)								
company spend on R&D	١٠١	١٠٢	٤١	٢٨	٢٤	٥١	٨	٥٨
capacity for Innovation	٦٧	٩٧	٤٥	٣٥	٢٦	٦١	١٧	٥٥
Firm Level Technology Absorption	٤٨	٣٨	٨	٥	٢٨	٥٢	١٥	٣٠
Intellectual Property Protection	٢٢	٤٧	٢٨	١٩	٣٠	٢٠	٣	٢٨
Brain Drain	١٥	٤٣	٢	٥	١٤	٢٤	٤	١٧
Venture capital availability	١٨	٢٢	٦	١٦	١٤	١٥	٣	١٥
FDI & Technology Transfer	١١	١٣٤	٢	٦	٩	٥٢	٣	٣٦

المصدر: التجمع العالمي الاقتصادي ٢٠١٠ - ٢٠١١

أمريكا وأوروبا ٣٢ في المائة من إجمالي الدخل القومي على البحث والابتكار)، فالأموال مسخرة لديهم ويستطيعون أن يوظفوا الخبرات والعقول بل يستقدمون العقول النيرة من كل مكان، ويخرجون بابتكارات علمية ويأخذون الصدارة في هذا الجانب، وموضوع البحث العلمي لديهم يعتبر أمناً قومياً محافظاً على التنمية وعلى الازدهار وعلى رقي شعبها وسيطرتها وتفوقها العالمي.

وحسب إحدى الدراسات- بالاعتماد على والتي تُعد من أكثر قواعد البيانات مصداقية في هذا المجال- نرى كيف اهتمت بعض الدول المجاورة بجودة التعليم والبحث العلمي ؛ فيبين الشكل البياني (٢) أنه في عام ٢٠٠٠، كان إنتاج الوطن العربي يفوق إنتاج إيران بشكل واضح حيث بلغ حوالي ٦٣٠٠ ورقة علمية بينما كان إنتاج إيران لا يتجاوز ١٤٠٠ ورقة، وكان يقترب كثيراً من الإنتاج التركي والذي كان في حدود ٦٢٠٠ ورقة بحثية منشورة، أما إسرائيل فإن إنتاجها كان حوالي ١٢٠٠٠.

كما يتضح أيضاً من الشكل أن الإنتاج التركي ازداد بمعدل يفوق معدل زيادة كل من الوطن العربي (عدد سكان ٣٤٢ مليوناً) وإيران (عدد سكان ٧٢ مليوناً)، والتي ازداد معدل إنتاجها منذ عام ٢٠٠٥ بشكل واضح، لنصل في عام ٢٠٠٩ إلى نتيجة مختلفة تماما عنها في عام ٢٠٠٠، وأن الإنتاج التركي (عدد سكان ٧٤ مليوناً) بلغ ٢٢,٠٠٠ بحث في عام ٢٠٠٩ وبلغ الإنتاج الإيراني حوالي ١٤,٠٠٠ بحث، بينما بلغ الإنتاج العربي حوالي ١٢,٠٠٠ من العام نفسه وهو قريب من الإنتاج الإسرائيلي (عدد سكان ٧,٣ مليون). وللمقارنة، فإن تعداد السكان من البنك الدولي، في هذه الدول حسب إحصائية ٢٠٠٨ يبينها

جدول رقم ٥: موجز بنتائج جامعة البحرين في إحصاء (ويب أوف سلينس) ١٩٨٦ - ٢٠٠٨

	السجل	إجمالي الاقتباس	اقتباس/وحدة	اقتباس/سنة	H-index	أكثر اقتباس
Physics	٢٤٠	٧٥٨	٣,١٦	٣٤,٤٥	١٤	٣٦
Biology	٦٦	٢٣٠	٣,٤٨	١٠,٩٥	٩	١٥
Chem	١٠٥	٧٣٧	٧,٠٢	٣٣,٥	١٥	٦٢
Maths	١٥٢	٢٥٦	١,٦٨	١١,١٣	٦	١٢
College of Science	٥٦٣	١٩٨١	٣,٥٢	٩٠	-	٦٢
University	١١٨١	٣٧٩٧	٣,٢٢	١٥٨,٢	٢٣	١٠٨
%	٤٧,٧	٥٢,٢	-	٥٧	-	-

ملاحظة: ترتيب جامعة البحرين - الجامعة الوطنية - حسب معايير الويبوماتريسكس، وهو مرتبط بجودة موقع الجامعة الإلكتروني وله ارتباط نوعاً ما بجودة التعليم والبحث العلمي في الجامعة، يضع البحرين في المرتبة ٤٠٥٦ عالمياً - من أصل ١٧ ألف جامعة - ويضعها في المرتبة ٤٧ عربياً.

الجدول التالي، حيث يتضح أن تعداد سكان جمهورية مصر العربية (عدد سكان ٨٢ مليوناً) وحدها يفوق تعداد كل من إيران وتركيا، فضلاً عن إسرائيل. وهذه الأرقام تبين بوضوح ضعف الإنتاج العربي من البحث العلمي.

كما كشف التقرير السنوي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية برسم سنة ٢٠٠٨ عن أرقام مخيفة عن واقع براءات الاختراع في الوطن العربي؛ ففي وقت حافظت فيه الدول الصناعية الكبرى على وتيرتها المتصاعدة في تسجيل أعداد كبيرة من براءات الاختراع، حيث تقدمت اليابان بـ ٢٨٧٧٤ براءة اختراع خلال عام ٢٠٠٨، تلتها ألمانيا في المرتبة الثانية بـ (١٨٤٢٨) ثم فرنسا (٦٨٦٧) فبريطانيا (٥٥١٧) وهولندا (٤٣٤٩) والسويد (٤١١٤) وسويسرا (٣٨٣٢) ثم كندا (٢٩٦٦) وإيطاليا (٢٩٣٩) وفنلندا (٢١١٩) فأستراليا ٢٠٢٨)) واكتفت الدول العربية بذيل القائمة، حيث تم تسجيل ١٧٣ براءة اختراع في الدول العربية في العام ٢٠٠٨ على النحو التالي: السعودية ٦١ براءة اختراع ثم مصر ٤٧ وتلتها الإمارات بـ ٢٢ براءة ومن ثم المغرب بـ ١٢ والجزائر ١١ ثم الأردن ٦ وسوريا ٥ ولكل من تونس والسودان وليبيا والكويت براءة واحدة في العام نفسه. يشار إلى أن إسرائيل العدو التقليدي للأمة العربية كان لها رصيد هائل من براءات الاختراع مقارنة بعدد السكان، حيث سجلت ١٨٨٢ براءة، وكذلك فإنه في إسرائيل ١٣٩٥ باحثاً وعالماً لكل مليون نسمة وبالمقابل في الوطن العربي ١٣٦ لكل مليون. علماً بأن إسرائيل تخصص أكثر من ستة مليارات دولار للبحث العلمي بما يوازي أربعة ونصف في المائة من الناتج القومي. أما الوطن العربي مجتمعاً فيخصص ملياراً ونصف المليار تقريباً أي أقل من ثلاثة من ألف من ناتجه القومي، بينما على مستوى الإنفاق الدراسي فإن إسرائيل تصرف ٢٥٠٠ دولار سنوياً لتعليم كل طالب والعرب يصرفون ٣٤٠ دولاراً سنوياً للطالب.

الارتقاء بمستوى بمؤسسات التعليم العالي

الإجابة عن هذا السؤال تتواجد من خلال الجدول (٤) الذي يحدد مؤشرات التنافس العالمي في الاقتصاد الذي يعتمد على جودة التعليم والبحث العلمي والإبداع والابتكار حسب التجمع العالمي الاقتصادي، حيث تحتل البحرين المرتبة ٣٧)الكويت ٣٥ وسلطنة عمان ٣٤ والإمارات ٢٥ والسعودية ٢١ وقطر ١٧ وسنغافورة)نفس مساحة وعدد سكان وموارد البحرين.٣ (وينظر الجدول إلى معامل التنافس العالمي وتشمل الاقتصاد الكمي والتعليم العالي والتدريب والجاهزية التقنية والابتكار. أما مؤشرات النجاح في التعليم العالي فهي نوعية البحث العلمي في الجامعات، وحجم التعاون بين الجامعات والمصانع، ونوعية النظام التعليمي، ونوعية التعليم في الرياضيات والعلوم، ووفرة الخدمات المحلية للبحث والتدريب، ووفرة العلماء والمهندسين، ومقدار الإنفاق على البحث والتطوير، وحجم الإبداع، ومدى امتصاص المصانع للتكنولوجيا، وحماية الملكية الفكرية، التفريغ الذهني، وفرة الميزانية للمشاريع المشتركة العالمية، ونقل التكنولوجيا ●

*أستاذ الفيزياء التطبيقية - جامعة البحرين - رئيس القسم العربي - الجمعية العالمية للطاقة الشمسية - ألمانيا

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تتضمن أوراقاً بحثية محكَّمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم بتقييم وتحليل واستشراف التطورات التي تشهدها أو من المحتمل أن تشهدها الملفات البارزة على الصُعُد الخليجية الداخلية أو الخليجية البينية أو الخليجية.

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

أوراق خليجية

بناء هيئة علمية قومية خليجية

طريق إلى النهضة الحضارية

يبقى الطريق إلى العلا، لأي أمة من الأمم، مرهوناً بقدرتها على تحقيق إنجازات علمية تطبيقية تساهم بشكل مباشر في حل مشكلات الإنسان، ونقله إلى مرحلة متقدمة في تنظيمه الاجتماعي والاقتصادي والتقني، هكذا تركت الأمم القديمة في بلاد الرافدين ووادي النيل والصين والهند وبلاد فارس ومن ثم في اليونان بصماتها الحضارية في تاريخ الإنسان، ومن ثم كانت الحضارة الإسلامية عنواناً بارزاً في تاريخ البشرية، حينما استطاعت الجمع بين الجانبين الروحي والمادي لتتقدم في خطين متوازيين، لكنهما متفاعلان ومتكاملان، لتأتي الحضارة الغربية الحديثة بإنجازاتها التقنية الباهرة لتنقل الإنسان هذه المرة بزمن قياسي إلى تطور ثقافي وعلمي لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية الطويل وما زال الطريق أمامها مفتوحاً لتحقيق ابتكارات نوعية، قد تفوق خيال إنسان الحضارة الحالية مئات المرات.

د. عبدالواحد مشعل *

إذا كان المجد الحضاري للأمم يخلدها بمقدار خدمتها للإنسانية في التطور الاجتماعي والاقتصادي والتقني، وإقامة مجتمع العدالة والقانون، فإن مقياس بعض أصحاب التاريخ في صناعة المجد عن طريق الانتصارات الحربية بشتى مبرراتها، يبقى حالة صغيرة أمام إنجازات الإنسان العلمية التي تصب في خدمة قضاياه المدنية، كمنهج متكامل لحل مشكلاته المتجددة في كل العصور، وهكذا تبقى الإنجازات العلمية التطبيقية في مجال الطب والهندسة والعلوم الفيزيائية والكيميائية وعلوم الحياة والفلك والعلوم الاجتماعية وغيرها، الأصل الأصيل في حضارة الإنسان ورقيه وإسعاده وطريقاً سليماً في بناء مجتمعه على أساس متين من أسباب الاستمرار والارتقاء في سلم الحضارة، فالحضارة ميزة الإنسان كما يقولون، وهكذا انفرد عن بقية الكائنات الأخرى في تحقيق إنجاز حضاري فريد، فضلاً عن قدرته المميزة في التراكم العلمي الذي من دونه لا يستطيع الاستمرار في الحياة، من دون إحراز تطور اجتماعي وتقني تحكمه حاجاته الملحة والمتجددة في كل عصر، وهذا شأن الأمم المتقدمة، وأي تراجع تشهده أمة من الأمم يعني أنها أضحت تعيش عصر الانحطاط والتخلف، لذا فإن ديناميكية الحضارة تكمن في مزيد من التقدم العلمي لتحقيق فرص مناسبة في مجال إنتاج الغذاء ومستلزمات الإنسان التقنية والسعي إلى تأمين توازن نسبي بين السكان والغذاء، من خلال تطوير وسائله التقنية والتنظيمية، للسيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها المتنوعة، وأن الوصول إلى مستوى ذلك بالنسبة للمجتمع العربي، ليس سهلاً، إنما يتطلب نهضة حضارية متكاملة، وأن تحقيق ذلك لا يتم إلا عن طريق شرطين أساسين، كما يذهب إلى ذلك المفكر والفيلسوف الجزائري مالك بن نبي «نقلاً عن محاضرة للدكتور إبراهيم أبو خزام بدعوة من اتحاد مجالس البحث العلمي العربية - بغداد - بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠» حين اعتبر «الفكرة» و«الإنسان» شرطين أساسيين في تحقيق النهضة الفكرية والعلمية، فالفكرة هي بمثابة مشروع متكامل في نواحي الحياة المختلفة يؤمن بها الإنسان ويعمل على تحقيقها، باعتباره شرط النهضة الثاني والمتحمس لها والمخلص لمبادئها، وهكذا كانت نهضة المسلمين وبناء حضارتهم في المدينة المنورة ودمشق وبغداد والأندلس قائمة على فكرة الإسلام، التي كافح الإنسان من أجلها بعبقرية فائقة واجتاز المسافات الطويلة والشاسعة شرقاً وغرباً بوسائله البسيطة وأمام قوى سبقته في التقنية والعدة، فهو أداتها وغايتها، ويرى باحثون آخرون «كما ورد في المحاضرة آنفة الذكر» أن هناك شرطاً ثالثاً يتمثل في القائد والشخصية الملهمة «الكاريزما». وعند النظر إلى المجتمع الخليجي اليوم نجده حقق إنجازات باهرة في المستوى العمراني والاقتصادي والاجتماعي والعلمي مستفيداً من إنجازات الإنسان المتقدم وعمل على الاستفادة القصوى من المنجز الحضاري المعاصر، لكن هل يكفي

لا بد من مشاركة المجتمع كله في عملية النهضة باعتباره صاحب المصلحة الحقيقية فيها

هذا؟ وهل يبقى المجتمع الخليجي ينقل التكنولوجيا، ويقلد تطبيقها في حياته المعاصرة؟ إن الجواب بالتأكيد، لا، وتبقى المهمة صعبة وتحقيق فكرة يتحرك بها الإنسان العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص لتحقيق نهضته الحضارية إشكالية تؤرق حياته ليل نهار، وسط قفزات بات يحققها الإنسان المعاصر خارج دائرة الغرب، فهذه اليابان والصين والهند وماليزيا وكثير من دول أمريكا اللاتينية، لذا فإن الطريق الأمثل أمام إنساننا هو التعاون الإيجابي والجاد والخروج من مأزق الاختلافات والعداوات السياسية التي أخرته قروناً طويلة، في زمن لا يقبل التأجيل أو التأخير، فالمرحلة الحالية على مستوى الدائرة الخليجية، تتطلب تضافر الجهود وتعاون الهيئات العلمية فيها من أجل تأسيس هيئة علمية خليجية قومية، تحمل فكرة واضحة ينبغي أن يؤمن بها الإنسان الخليجي ويتحمس لها، وهو أمر يتطلب إرادة سياسية خليجية صارمة.

أولاً: الإرادة السياسية وبناء هيئة علمية

لا يمكن أن يكتب للهيئة العلمية الخليجية المقترحة النجاح من دون وجود إرادة سياسية خليجية تعمل على تشريع قانون إنشاء الهيئة، كما ينبغي أن تنبع من فهم متكامل لحاجات المجتمع الخليجي المتجددة وتحديث ثقافته ونقل الإنسان الخليجي من نمط الاستهلاك إلى نمط الإنتاج، وتعدي الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للمجتمع الخليجي، وينبغي أن تكون الإرادة السياسية الخليجية بمثابة منبه إيقاظ لمجتمعات تعيش في منطقة مركزية من الشرق الأوسط، وفي محيط إقليمي يحاول إيجاد موقع لنفسه على الخريطة العلمية، وينبغي أن تنطلق التصورات بشأن أهمية التطور العلمي في المجتمع الخليجي، من الإيمان بحق هذا المجتمع في التطور العلمي، وإيجاد مكان مرموق له بين المجتمعات المتطورة كحق إنساني، لذا ينبغي أن تكون الإرادة السياسية صارمة في تأسيس هيئة علمية قومية خليجية تعمل على نقل المجتمع إلى مستوى حضاري متقدم، لا سيما أنه يمتلك الإمكانات البشرية والمادية والتخطيطية، وهي إرادة تتصل أولاً بإجراء مراجعة نقدية للتراث الثقافي وغربلته، وتقديم هذا التراث على أسس موضوعية تحفظ لهذا المجتمع أصالته، كما ينبغي الانتباه إلى أن النماذج العلمية المتنامية في المحيط الإقليمي العربي والتي أبرزها النموذج الإسرائيلي، الذي ينمو بعيداً عن ضجيج الأحداث السياسية وصراع الإرادات، تشكل تحدياً حضارياً للمنطقة، إذا لم يكن هناك نموذج حضاري موازٍ أو مقابل لها ينقل العرب بشكل عام والمجتمع الخليجي بشكل خاص إلى مرحلة التعبئة لتأسيس مشروع حضاري علمي متكامل يأخذ من المعرفة العلمية أسلوباً ومنهجاً له في عملية التقدم والتنمية، ومن لغة العلم لغةً للتفاعل الحضاري مع العالم المتطور، فإنسان تلك النماذج ليس أفضل حالاً من قدرات إنساننا، إذا ما توفرت له الإرادة السياسية والمجتمعية على تحقيق تطور

علمي، وربما سيكون أكثر قدرة على النمو من إنسان تلك النماذج، بسبب الإمكانات البشرية والاقتصادية التي يمتلكها العرب بشكل عام والخليجيون بشكل خاص، فضلاً عن الموقع الجغرافي المميز الذي يمتلكه الوطن العربي، ولاسيما في جزئه الخليجي، لذا ينبغي أن تكون الإرادة السياسية مرتبطة أولاً وأخيراً بإيمان قادة دول الخليج العربية بأهمية التحول الحضاري، الذي لا يمكن أن يكون حقيقة واقعة من دون تحول ثقافي متوازن في المجتمع الخليجي.

ثانياً: أهمية التغير الثقافي وبناء هيئة علمية

لا يمكن فصل التغير الاجتماعي والثقافي عن التفكير في تأسيس هيئة علمية خليجية نهضوية تقود المجتمع إلى التقدم والتنمية، لأن الحاضن الحقيقي لأي نهضة علمية يبقى الحاضن الاجتماعي المشجع لها والمستفيد منها، وألا تبقى المحاولات لتحقيق تقدم علمي خارج ثقافة المجتمع عملية عبثية لا تقود نظم المجتمع إلى التناغم والانسجام بقدر ما تقودها نحو الازدواجية والتفكك، وبالتالي ستكون المؤسسات العلمية خارج سياق الواقع الاجتماعي. صحيح أن التغير في المنظومة المادية أو التكنولوجية ستعقبها تغيرات اجتماعية وثقافية، إلا أن المسألة في ما يتعلق بالمجتمع العربي ومنه المجتمع الخليجي، تبقى مرتبطة بالمتغير الفاعل في حركة المجتمع الخليجي، وهو المتغير القبلي الذي يقوم على الولاءات القرابية ويتناقض مع مشروع بناء الدولة المدنية التي يحكمها القانون، لذا تشير كثير من الآراء إلى أن المتغير القبلي كان وراء انهيار الدولة العربية في الأندلس ومن ثم انكماش حضارتها التي كانت مشعلاً منيراً للإنسانية في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تغط في ظلام دامس. ولذلك فإن التفكير في إنشاء هيئة علمية على مستوى دول الخليج العربية مرتبطة بوجود إرادة سياسية وشعبية تؤمن بتبدل العلاقات التقليدية بعلاقات إيجابية جديدة تتلاءم مع حركة التطور الإنساني المعاصر، وتحفظ للمجتمع الخليجي هويته الثقافية، لا يمكن أن يتم من دون مراجعة التراث الثقافي العربي الخليجي، وغربلته بالاستناد إلى قيم العصر الأول من الإسلام، باعتبارها عابرة للقبلية وعصبيتها التي تقود دائماً إلى المحلية، بينما الحضارة الإسلامية في أصلها عابرة للإثنيات والأجناس، وتقوم على العالمية والاندماج الثقافي لكل أجناس البشر، وهذه هي السمة الأساسية للحضارة في كل زمان ومكان، فالحضارة ملك للإنسان أينما كان، ومهما كان لونه وثقافته. إذن ينبغي العمل من أجل إصلاحات حقيقية للمجتمع الخليجي، ابتداء من تقديم قراءة جديدة لكيفية مشاركة الجميع في التنمية البشرية، لكي يأخذ الإنسان دوره في عملية البناء المجتمعي وبناء الذات سواء كان امرأة أو رجلاً، ويتوقف ذلك على إحداث تغير ثقافي واع في منظومة الرجل الاجتماعية، وكذلك في منظومة المرأة الاجتماعية، وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة على أنها من شروط التكامل في الوظائف والأدوار، بينما ينبغي تغيير الفروق الثقافية والاجتماعية بين الجنسين والتي هي من صنع البشر، والمسألة في هذا الجانب أيضاً لا تقوم فقط على استخدام التقنيات الحديثة ووضعها مباشرة في يد الإنسان، رجلاً وامرأة، من دون تحقيق قدرة مناسبة من الانسجام معها فكرياً وتطبيقياً، وكذلك لا تقوم المساواة بين الجنسين على الكلام فقط بقدر ما تقوم على المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والثقافية. لذا كانت أوروبا في نهضتها تقوم على أساس الانسجام بين وعي الإنسان وعملية التحول الحضاري المادي، لذلك لم يستطع المجتمع الأوروبي أن يجاري إنكلترا في ثورتها العلمية ثم ثورتها التطبيقية، إلا بعد تحقيق شروط الاندماج الاجتماعي والثقافي مع المتغيرات العلمية التي أثرت في ابتكار الآلة، واكتشاف عناصر الطاقة المحركة لعجلة الصناعة. لذا نرى حتى يومنا هذا تفاوتاً واضحاً في التقدم الحضاري والصناعي بين دول أوروبا نفسها، حتى ذهب التصنيف العلمي الصناعي فيها، إلى تصنيف سبع دول رئيسية على أنها الدول الصناعية السبع، وهذا دليل على التدرج الحضاري المحكوم بعملية الاندماج المتناغم مع المنجزات المادية، ولذلك فإن تحقيق مثل هذا الاندماج في المجتمع الخليجي لا يمكن أن يتم من دون تهيئة العقلية الخليجية، باعتبارها تمتلك الإمكانات المادية والبشرية، وهو مرتبط أيضاً بقدرة الثقافة الخليجية على تقبل الأسلوب العلمي في تحقيق التقدم الحضاري، وهذا لا يتم إلا بحدوث تغير ثقافي من داخل الثقافة الخليجية نفسها.

> الهيئة العلمية الخليجية ينبغي أن تنبع من فهم متكامل لحاجات المجتمع الخليجي المتجددة

ثالثاً: البرامج المقترحة للهيئة العلمية

بعد الحصول على تشريع قانوني يتم الاتفاق على صيغته وأسلوبه بين دول الخليج العربية، بحيث يأخذ شرعيته السياسية والقانونية من مجلس التعاون الخليجي، وجعل الهيئة مرتبطة بالمجلس، ولا تتعارض مع المؤسسات التي تختص بالتطور العلمي في المجلس، إلا أنها ينبغي أن ترتبط مباشرة برئيس مؤتمر القمة الخليجية مباشرة وتعطى لها أهمية متساوية عند كل زعماء الدول الخليجية نظراً لأهميتها العلمية والمجتمعية لكي تأخذ أسلوب الاستمرارية والتفعيل المستمر، كما ينبغي أن يفتح لها تمويل مادي

ضخم تشترك فيه كل المجتمعات الخليجية ووفق إمكانية كل دولة. ولذلك ينبغي أن تأخذ الهيئة الصيغة التالية، فضلاً عن مقترحات وصيغ وخطط يضعها متخصصون، وأن الصيغة المقترحة هنا تبقى متواضعة أمام أصحاب التخصصات المختلفة، وتتمثل الصيغة المقترحة في ما يأتي:

١- بناء هيكلية تنظيمية من أبرز الخبراء الخليجيين في مجال الإدارة والتخطيط والاجتماع والإنثروبولوجيا وعلم النفس والجيولوجيا والهندسة والعلوم الطبيعية الأخرى يتولون رئاسة المؤسسات البحثية في الهيئة.

٢- تكوين مؤسسة استشارية على مستوى عال من التخصص ويمكن الاستعانة بالخبرات المتميزة في العالم.

٣- تكوين مؤسسة متخصصة في رسم الخطط التنموية، معتمدة على قاعدة بيانات (عالية المصداقية) تقدمها البحوث والدراسات التطبيقية، ثم رسم خريطة طريق لنهضة علمية مستندة إلى فكرة أساسية لتجديد الفكر العربي الإسلامي وتحديث المجتمع لتقديم نموذج خليجي متجدد، كما حصل في تركيا وبعض المجتمعات الآسيوية المسلمة، لكن وفق فلسفة تتلاءم مع المنظومة القيمية الخليجية، وهذا التجديد والتحديث يمكن أن تنجم عنهما منظومة قيم متطورة تحترم القانون والإنجاز.

لا يمكن فصل التغير الاجتماعي والثقافي عن التفكير في تأسيس هيئة علمية خليجية نهضوية

٤- العمل بعناية فائقة على تصنيف النشاط العلمي والجهد البحثي في أقسام متخصصة من العلوم المختلفة تعمل بشكل متكامل ومتبادل، وتعتمد على باحثين يمتلكون خبرات غنية في مجالات البحوث التطبيقية.

٥- تأسيس مؤسسة اتصال متخصصة لديها خبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات تكون مهمتها الاتصال والتواصل مع مراكز الأبحاث العلمية في العالم المتقدم، لإدامة التدفق العلمي النظري والتطبيقي معاً، ونقل تجارب المجتمعات القريبة ثقافياً من ثقافة المجتمع الخليجي من أجل تقديمها إلى اللجان العلمية المتخصصة لفحصها والاستفادة منها عملياً.

٦- مؤسسة متخصصة بالارتباط بالمؤسسات الأكاديمية والبحثية الخليجية تقوم بدراسة وضع هذه المؤسسات والوقوف على عناصر الجودة فيها وتطوير الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، ودراسة إمكانية إرسال البعثات الدراسية إلى المجتمعات المتقدمة ومتابعتها بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية، وينبغي أن تأخذ البعثات العلمية من التخصصات الطبيعية والهندسية الحصة الأكبر، وتشجيع المبدعين الشباب والمتفوقين في التعليم الأساسي والثانوي.

٧- مؤسسة المناهج التي تأخذ على عاتقها مراجعة المناهج على نطاق واسع ودراسة مدى ملاءمتها مع عقلية الأجيال الجديدة التي أخذت تبلور ثقافتها في ضوء تعاملها مع وسائل الاتصال المختلفة، ولاسيما الإنترنت، وكذلك العمل على دراسة واقع الشباب وكيفية العمل على جعلهم مشدودين للدراسة والتفوق العلمي وإبعاد فكرة الحصول على الشهادة فقط، أي العمل على إيجاد ثقافة جديدة تقدر العمل التطبيقي المنتج على الاعتبارات الاجتماعية التي تجعل الشهادة مجرد واجهة اجتماعية، هذه المهمة مرتبطة أيضاً بوظيفة كيفية تحديث المجتمع وتجديد الفكر الاجتماعي فيه وتطوير الإنسان باعتباره أداة التغير والمستفيد منه أيضاً.

٨- كما يمكن تكوين مؤسسة متخصصة تأخذ على عاتقها مهمة التواصل مع المشاريع الصناعية والإنمائية في المجالات المختلفة من أجل مساهمة الأبحاث العلمية في حل مشكلاتها الفنية والإنتاجية، فضلاً عن ارتباطها بمؤسسات المجتمع غير الرسمية، مثل الأسرة والقبيلة والمجتمع المدني ومنظمات المرأة والشباب والطفولة وغيرها من أجل تشخيص مشكلاتها ودراستها بحيث تكون عملية الهيئة متكاملة ومتفاعلة، كما ينبغي أن يشمل هذا النشاط البيئات المختلفة، أي ضرورة مشاركة المجتمع كله في عملية النهضة باعتباره صاحب المصلحة الحقيقية فيها.

٩- تكوين مؤسسة إعلامية واسعة الاختصاصات والمجالات للترويج لعمل الهيئة النهضوية وربطها بثقافة المجتمع.

١٠- ينبغي أن يكون الباب مفتوحاً أمام الهيئة العلمية في تكوين مؤسسات أخرى تقوم بمهام تكاملية مع المؤسسات الأخرى ضمن هيكلية الهيئة العلمية القومية الخليجية، على أن تكون وظيفة هذه المؤسسات تحقيق نهضة علمية في كافة دول الخليج العربية، وأن تسير المهمة وفق خطة علمية رصينة تحرص على تحقيق نهضة علمية متكاملة بين الدول الخليجية، والعمل على فصل مهام الهيئة عن الجوانب السياسية، وتكون علمية خالصة، مهمتها نهضة المجتمع الخليجي، كي يأخذ دوره الاجتماعي والحضاري والسياسي في حركة التاريخ، بحيث يكون قادراً على تحقيق توازن حضاري وإنتاجي مع المحيط الإقليمي، وتسمح لهذا المجتمع بالاعتماد على نفسه في الاقتصاد والدفاع، وتساهم في صنع حضارة إنسانية تكون لغتها الحوار وإسعاد الإنسان ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

التنسيق بين دول مجلس التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا

تحاول هذه الورقة الكشف عن الآليات التي اتبعتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال بناء قاعدة معلوماتية وتكنولوجية قادرة على سد النقص الحاصل في حجم العقول العربية وكذلك المساهمة المتواضعة للعرب في مجال الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، ولا بد من القول إن هنالك جملة من الظروف التي توفرت لدول الخليج والتي مكنتها من إقامة قاعدة علمية وتقنية متينة والاستفادة في الوقت ذاته من العقول والخبرات والكفاءات العربية الأخرى في بناء وتطوير قاعدة علمية في بلدان الخليج كانت قادرة على الاستجابة لتحديات العصر التقاني.

علاء عبدالرزاق *

لا بد من تقرير حقيقة أساسية وهي أن الحياة المعاصرة شهدت طغياناً للعلوم والتكنولوجيا على مختلف الصعد والمجالات حتى إنها أضحت استراتيجية قومية تُعتمد من لدن الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تقدمه من معرفة علمية تعزز قوة هذه الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتغيرة باستمرار.

وتتأثر سياسات تنمية الأبحاث والتكنولوجيا إلى حد كبير في وقتنا الحالي بالقضايا الوطنية المرتبطة بالتعليم والصحة وإيجاد فرص العمل، إلى جانب التحديات العالمية كشح موارد المياه والتغير المناخي وإنتاج الطاقة. وغالباً ما تتم مراجعة هذه السياسات وتعديلها لتتكيف وظروف كل دولة من أجل مزيد من الفاعلية والاستدامة والقدرة على المنافسة.

لقد ولدت متطلبات التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي حاجة متزايدة للتكنولوجيات المختلفة التي تتيح لها إنتاج الطاقة وتوفير المنتجات والخدمات، إلا أنه من أجل أن تحد هذه الدول، في مرحلة أولى، وأن تتخلص في نهاية المطاف، من اعتمادها التكنولوجي على استيراد الابتكارات وخدمات الصيانة، عليها أن تعزز إمكاناتها الوطنية في البحث والتطوير والابتكار.

وتتضمن منطقة مجلس التعاون الخليجي عدداً من العوامل – كالموقع الجغرافي والنمو السكاني المتسارع والنمو الاقتصادي السريع – التي تشكل المبررات الاجتماعية والبيئية لسياسات علمية وتكنولوجية تؤقلم أنشطة البحث والتطوير بحسب القضايا البيئية المحلية، وتمكن الشباب الخليجي من المساهمة بمهام التخطيط والتصميم لمستقبله الصناعي. وفي الواقع، إن تزايد الصناعات المعتمدة على المعرفة في عدد من الدول والتي تتطلب أشخاصاً ذوي كفاءات عالية سيقود الطلب العالمي على الموارد البشرية في مجال العلوم والتكنولوجيا إلى الارتفاع. ولا شك في أن توفر هذه المهارات سيشكل عامل مفارقة أساسياً في التنمية إذ سوف يدفع بها خطواتٍ نحو الأمام.

استخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه في دول المجلس هو أحد الخيارات الأقل تكلفة

الحياة المعاصرة شهدت طغياناً للعلوم والتكنولوجيا على مختلف الصعد

وفي إطار العولمة المتزايدة لأنشطة الإنتاج والبحث والتطوير ومع اختلاف صور الابتكار المنفتح التي تتحدى السياسات العلمية والتكنولوجية الوطنية، يجب تحفيز التكتلات والشبكات والتعاون بين قطاعي الصناعة والأبحاث في دول مجلس التعاون الخليجي، فهذا سيدعم تطور أنظمة الابتكار ويساعد على توطين عمليات البحث والتطوير للشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة في الخليج.

لقد حظي التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني باهتمام خاص منذ بداية تأسيس مجلس التعاون، حيث نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس على دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وهي أهداف أكدت عليها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١، ثم الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١، حيث نصت الأخيرة على أن تقوم الدول الأعضاء بدعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية، بما في ذلك تبني السياسات التالية:

❖ زيادة التمويل المخصص لمجالات البحث العلمي والتقني.

❖ تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتقنية المتخصصة، ووضع الحوافز اللازمة لذلك.

❖ التأكيد على قيام الشركات العالمية العاملة في دول المجلس بتبني برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني في الدول الأعضاء.

❖ توطين القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاستفادة الكاملة في ذلك من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية.

❖ تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، والعمل على إقامة مراكز بحثية مشتركة.

كما نصت الاتفاقية الاقتصادية على عدد من التدابير التي تقوم بها الدول الأعضاء في هذا الإطار، كحد أدنى، وهي:

❖ تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص، والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من جهة ومخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية من جهة أخرى.

❖ دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي والتقني في دول المجلس.

ولتحقيق الأهداف السابقة، تم تشكيل لجنة لدفع التعاون بين الدول الأعضاء في مجال البحث العلمي والتقني، وصيغت مهامها على أساس من التوجيهات المحورية للعمل، وهي التنسيق والتعاون وتوحيد المواقف، كما تم تحديد المجالات التي يمكن من خلالها

تنفيذ تلك المهام، وهي سياسات وبرامج البحث العلمي والتقني واقتراح مجالات العمل المشترك العلمي والتقني.

ويعتبر دور الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية محورياً في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة لدول المجلس، وتعمل اللجنة المختصة على تعزيز الشراكة والتواصل بين المؤسسات العلمية والبحثية والمنشآت الصناعية والإنتاجية عن طريق تطوير العلاقات المتشابكة بين البحث العلمي والتنمية في الدول الأعضاء.

ويمثل قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر-٢٠٠١) المتضمن اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن البحث العلمي والتقني، وقراره في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر-٢٠٠٦) المتضمن إجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون في ما يخص استخدامات التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير الدولية، أبرز موجهات العمل المشترك خلال العقد الحالي، بالإضافة إلى مواصلة المتابعة لقضايا التعاون العلمي والتقني بين دول المجلس. وتقوم الأمانة العامة بالمتابعة والتنسيق بين دول المجلس، وتنفيذ بعض النشاطات والفعاليات. وفيما يلي نبذة عما تم تنفيذه.

الإنجازات

أولاً: متابعة التعاون العلمي والبحثي

❖ إعداد كتيب للتقارير الواردة من الدول الأعضاء حول مرئياتها بشأن واقع البحث العلمي والخطط المستقبلية لتطويره.

❖ الاتفاق على إعداد دولة قطر دراسة جدوى أولية عن إنشاء صندوق لدعم أنشطة البحث العلمي المشترك بين دول المجلس.

❖ تبادل الزيارات الميدانية للمراكز البحثية في دول المجلس.

❖ الترتيب لعقد اجتماع لمجموعة عمل من المسؤولين عن مراكز رصد الزلازل في دول المجلس يهدف إلى التعريف بنشاط هذه المراكز وبحث مدى إمكانية ربطها.

❖ العمل على متابعة المقترحات الواردة من الجهات ذات العلاقة بالبحث العلمي بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين حول تسريع الأداء وإزالة المعوقات التي تعترض مختلف أوجه مسيرة العمل المشترك بين دول المجلس.

❖ الموافقة على إعداد دولة قطر تقريراً يبرز أوجه التعاون المشترك بين المراكز البحثية في دول المجلس بمجال الأنشطة البيئية.

ثانياً: تعزيز استخدام التقنية النووية في الأغراض السلمية

يعتبر تطور معدلات الاستهلاك المحلية في دول مجلس التعاون من الطاقة الكهربائية والمياه المحلاة، اللتين يعتمد إنتاجهما على النفط والغاز، من أعلى معدلات الاستهلاك على المستوى العالمي نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة خطط التنمية وحجم المشروعات. ولهذا فقد رأت دول المجلس أهمية البحث عن مصدر آخر من مصادر الطاقة بهدف استغلاله كمصدر مؤازر للنفط والغاز لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، ووجدت أنه يمكن استغلال الطاقة النووية لتحقيق المطلوب جنباً إلى جنب مع استمرار دعمها للجهود العالمية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة الأخرى.

ومن المؤكد أن هذا التوجه سوف يوفر كميات أكبر من النفط والغاز للتصدير إلى الأسواق العالمية، مما سيساهم في تعزيز استقرار أسواق الطاقة بزيادة المعروض ويحقق زيادة في الإيرادات الوطنية. كما أن تنويع مصادر استخدام الدول الأعضاء لمصادر الطاقة المختلفة سيخفض من معدلات الاستنزاف لاحتياطيات النفط والغاز، ويطيل فترة الإنتاج حفاظاً على هذه الثروة الطبيعية الناضبة للأجيال القادمة، علاوة على ما يتيحه ذلك من إمكانات إضافية لمواكبة ونقل تكنولوجيا متقدمة ذات أغراض سلمية متعددة ومتطورة.

> توفر الكفاءات العلمية المؤهلة سيشكل عامل مفارقة أساسياً في تطور التنمية

ويشجع المضي في هذا التوجه الاستراتيجي لاستخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه عوامل عدة، منها أن استخدام هذا المصدر يسهم في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو أحد الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. كما أن التقدم الكبير في مستويات الأمان والأداء للطاقة النووية أدى إلى انخفاض القلق العام من بناء المفاعلات النووية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف استخدام الطاقة النووية تعتمد على التكاليف الرأسمالية لبناء وإنشاء المفاعلات النووية، مما يحفظ استخدام الطاقة النووية من تقلبات الأسعار.

وقد اتخذت دول مجلس التعاون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، بأن أقرّ المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر-٢٠٠٦) إجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون في ما يخص استخدامات التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير الدولية. وتنفيذاً لهذا القرار، تم الاتفاق على إعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية دراسة جدوى أولية لاستخدامات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه تتبعها دراسات تفصيلية وبرنامج عمل تنفيذي. وقد أوضحت المشاورات بين الأمانة العامة لمجلس التعاون والوكالة أن أي برنامج للطاقة النووية ينطوي بحكم طبيعته على مجموعة قضايا ترتبط بالمواد

حظي التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني باهتمام خاص منذ بداية تأسيس مجلس التعاون

النووية والإشعاعات، مما يقتضي العناية الفائقة في التخطيط والإعداد والاستثمار لتوفير حد أدنى من البنية الأساسية المطلوبة لتنفيذ مثل هذا البرنامج، وأن الشروع بتنفيذ برنامج نووي لتوليد الكهرباء ينطوي على مجموعة من الأنشطة المعقدة والمترابطة والتي تمتد إلى فترة زمنية طويلة تستغرق من عشر إلى خمس عشرة سنة منذ اتخاذ القرار بإدخال الطاقة النووية إلى حين تشغيل أول محطة نووية، وفقاً لقدرات الدول الذاتية والتسهيلات المتوفرة.

واستهدفت دراسة الجدوى الأولية التعرف إلى احتياجات دول المجلس الحالية والمستقبلية من الطاقة الكهربائية والمياه المحلاة، وبحث إمكانية تلبية ذلك جزئياً عن طريق استغلال الطاقة النووية بشكل اقتصادي وآمن، وكذلك التعرف إلى المتطلبات الرئيسية من بنى مؤسسية وتشريعات تنظيمية وقوى عاملة للمشروع المشترك بين دول المجلس. ويعطي التعاون مع الوكالة، خاصة في المراحل الأولى، مزيداً من الشفافية بشأن التوجه السلمي لدول المجلس من استخدامها للطاقة النووية وتوظيفها لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، بالإضافة إلى الحاجة إلى مشورة وخبرة الوكالة.

وخلصت دراسة الجدوى الأولية إلى أن استخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه في دول المجلس هو أحد الخيارات الأقل تكلفة. كما تضمنت الدراسة إرشادات عامة حول إجراءات وخطوات تطوير برنامج مشترك للطاقة النووية، ومن أهمها الجوانب القانونية والتشريعية، والبنى المؤسسية والفنية والبيئية، وضوابط الأمن والأمان النووي والسلامة النووية والإشعاعية.

وبعد اعتماد المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة، ديسمبر ٢٠٠٧) للدراسة الأولية، تم الاتصال بالوكالة لإعداد الأطر المرجعية للدراسات التفصيلية، والتي ركزت على الجوانب المشار إليها أعلاه. وفي الدورة التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر ٢٠٠٨) قرر المجلس الأعلى التأكيد على الإسراع في استكمال فريق العمل للأطر المرجعية للدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وذلك بهدف طرحها على شركات ومؤسسات عالمية متخصصة للبدء في إعدادها، والعمل على استفادة دول المجلس من برامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المشاريع الآتية:

المشروع الأول: تخطيط وتطوير الطاقة النووية.

المشروع الثاني: دعم البنى التحتية القانونية وشروط السلامة.

المشروع الثالث: تطوير مركز إقليمي للبحوث وتطوير القوى البشرية.

وقد وافت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمانة العامة بالصيغة النهائية المعدّلة للأطر المرجعية في فبراير ٢٠٠٩، ويجري الاتصال ببيوت الخبرة المتخصصة في هذا المجال للحصول منها على الأسعار التقديرية والفترة الزمنية اللازمة لإجراء الدراسات التفصيلية.

وفي نطاق مشاريع التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمت تسمية مسؤولي الاتصال لمشاريع التعاون التقني مع الوكالة في كل دولة، الذين شاركوا في ورشة عمل نظمتها الوكالة في فبراير ٢٠٠٩. وتم في هذه الورشة تحديد الفعاليات والدورات، ووضع برنامج زمني وتسمية منسقين عامين لكل من المشاريع الثلاثة. وقد تم إنجاز المشاريع الثلاثة بمشاركة متخصصين من الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما قامت الدول الأعضاء بمراجعة ودراسة مقترح إطار الخطة الاستراتيجية لبرنامج الطاقة الذرية لدول مجلس التعاون، وأوصت بإجراء تعديلات عليه تمهيداً لاعتماد الخطة.

وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (الكويت، ديسمبر ٢٠٠٩) بالموافقة على مشروع الدراسة الاستراتيجية للطرق المحتملة لتقييم مجالات التعاون بين دول المجلس في تطوير استخدامات الطاقة النووية، تم التعاقد مع إحدى الشركات المختصة في هذا المجال لإعداد الدراسة الاستراتيجية، وإنجازها في منتصف عام ٢٠١١م.

ولعل ما يأمله أي متتبع في مجال التعاون والتنسيق العلمي بين دول الخليج هو العمل على استمرار مثل هذا التعاون والتنسيق في قادم الأيام وذلك لما فيه من مصلحة وطنية وقومية ستعود بثمارها على بلدان الخليج وشعوبها في الحاضر والمستقبل ●

*أستاذ العلوم السياسية – جامعة بغداد

جودة التعليم ودروب التنافسية

إن التأكيد على أن التعليم هو طريق الأمم للرقي والتقدم والانتقال بها من حال إلى حال أصبح مكرراً ولم يعد يجهله أحد سواء أولئك العاملين في الحقل التربوي أو صانعي السياسات التعليمية أو حتى أولئك المعنيين بالسياسات العامة لأي بلد وخاصة السياسات الاقتصادية، حيث إن الاعتماد على التعليم يأتي بناءً على قناعات أثبتتها التجربة وأيدها الواقع بأنه الطريق الأمثل والأقصر وهو كذلك الأكثر ثباتاً ونجاحاً لأي مشروع تنموي حقيقي لأية أمة.

د. علي سعيد الكعبي *

بيد أن التعليم ليكتسب هذا التأثير ويتقلد هذا الدور المحوري يجب أن يكون تعليماً ذا جودة، يحقق الأهداف ويلبي الطموحات وتكون مخرجاته ذات جودة عالية تستطيع أن تنافس في سوق العمل العالمي، ويتمتع خريجوه بالحد الأدنى من الكفايات والمهارات والمعارف وليس تعليماً يؤدي دوره التقليدي في محو الأمية ويخرّج موظفين يحتاجون إلى سنوات بطول سنوات دراستهم من التأهيل والتدريب حتى يستطيعوا مواكبة استحقاقات العمل ومتطلباته.

لم يظهر مفهوم التنافسية في التعليم إلا حديثاً ولم تكن الجامعات ونظم التعليم هي أول من نادى به وأول من تبناه، لكنه مفهوم كغيره من المفاهيم التي دخلت مجال التعليم من بوابات كثيرة عادة ما تكون من البوابة الاقتصادية، والتي اهتمت بجودة المنتج وركزت على تحقيق الأفضل حتى يكون للمنتج سوق وزبائن تثق به وتشتريه دون غيره من السلع المنافسة. ورغم أن إسقاط المفاهيم الاقتصادية البحتة على النظم التعليمية يشوبه كثير من عدم الضبط كون المنتج والعمليات مختلفة كلياً في الحالتين إلا أن الاستفادة من هذه المفاهيم الاقتصادية واردة في تطوير النظم التعليمية رغم تعقيد النظام التعليمي كونه يتعاطى مع طلاب ومعلمين وأولياء أمور وليس مع سيارات أو برامج كمبيوتر. ويقدم الدكتور محمد نصحي إبراهيم(١) تعريفاً لمفهوم التنافسية في التعليم العالي، حيث يعتقد أنه «قدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة مما ينعكس إيجابياً على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس فيها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة، وفي الوقت نفسه يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها، وهكذا تتحقق الغاية المنشودة بحيث تصبح الجامعة في خدمة المجتمع، والمجتمع في خدمة الجامعة»، ويمكن تعريف التنافسية في التعليم الجامعي أيضاً بأنها تسابق الجامعات من أجل تحقيق الأفضل في وظائفها الثلاث (التعليم- البحث- خدمة المجتمع) والوصول إلى المستويات العالمية. وفي حقيقة الأمر فإن المتأمل في ما يقدمه التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام لا يكاد يقترب كثيراً من التنافسية العالمية في المجالات الثلاثة وهي التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، حيث تعاني أساليب التدريس في كثير من الجامعات العربية من التقليدية والتلقين وعدم مشاركة الطالب بالرأي والتفكير ويعتمد تقويمها في غالب الأحيان على الامتحانات التقليدية، حيث يسترجع المتحن ما حفظه لورقة الامتحان من دون فهم صحيح في غالب الأحيان للمفاهيم والأفكار التي ينبغي أن يقيسها ذلك الامتحان. وهو التعليم الذي أطلق عليه التربوي البرازيلي باولو فيريري التعليم البنكي، حيث يجمع المتعلم كماً من المعلومات حتى يتم إفراغها في ورقة الامتحان ويبقى ذهنه بعد ذلك خاليا من كل هذه المعلومات حيث إنه نظام التعليم والتقويم في العالم الثالث بحسب رأيه يقوم على هذا الأساس وهو شحن الطالب بكميات من المعلومات بغرض إفراغها في ورقة الامتحان في

لا يمكن أن يحقق أي نظام تعليمي أي مستوى من الجودة والتنافسية ما لم يكن المعلم في أول سلم اهتماماته

نهاية العام الدراسي وبعدها يصبح ذهنه خالياً للعام المقبل حتى يستقبل معلومات جديدة ليتم إفراغها في ورقة الامتحان وهكذا حتى لربما تصادف من حصل على درجات كاملة في مادة ما، لكنه بعد الامتحان لا يكاد يذكر أبسط مفاهيمها.

غير أن التنافسية وجودة التعليم لا يقصد بهما التعليم العالي فقط، لكن يقصد بهما التعليم بشكل عام سواء كان التعليم العالي أو التعليم العام والأخير تصبح التحديات فيه أكبر وأعظم. لكن الارتباط بين التعليم العام والتعليم الجامعي ارتباط عضوي لا يمكن تجاهله ويأتي ثالثهما سوق العمل. ويبدو من نافلة القول إن مدخلات التعليم العالي هي مخرجات التعليم العام وكذلك مدخلات التعليم العام هي مخرجات التعليم العالي، وكلا الطرفين يرمي بالكرة في مضمار الجودة والتنافسية في ملعب الآخر ليخلي مسؤوليته من الإخفاق في الولوج إلى عالمها وليبرر عدم جودة التعليم من جانبه. فعلى سبيل المثال تشتكي الجامعات من ضعف خريجي التعليم العام في رفد الجامعات بالطلبة الذين لديهم الحد الأدني من المعارف والمهارا ت والكفايات التي تعينهم على مواصلة الدراسة الجامعية من دون عقبات ومطبات تفضي إلى عدم مواصلة الطالب لدراسته الجامعية. وعلى ضوء ذلك لجأت كثير من الجامعات الخليجية إلى إلزام الطالب بسنة تأسيسية قبل دخوله الجامعة حتى تتأكد أنه اكتسب من المهارات والمعارف والكفايات ما يؤهله للدراسة الجامعية، وفي هذا إقرار واضح بأن هناك فجوة كبيرة بين التعليم العام والتعليم العالي، حيث يرى التعليم العالي أنه لن يقبل سوى طلبة دارسين بمستوى أدنى من التنافسية يتمتعون بتعليم أكسبهم على الأقل الحد الأدنى من المهارات والمعارف المطلوبة للقبول والنجاح في التعليم العالي. ثم يأتي دور سوق العمل الذي يرى في خريجي الجامعات عدم التنافسية ولذلك تقل فرص خريجي الجامعات في العمل في القطاع الخاص كونه يتطلب مهارات ومعارف وكفايات غير متوفرة لدى الخريج، وبالتالي تتكبد الحكومات إيجاد وظائف في القطاع العام لهؤلاء الخريجين وإعادة تأهيلهم وتدريبهم لاستيفاء شروط ومتطلبات الوظيفة الحكومية التي بدورها تتطلب قدراً أدنى من المعرفة والمهارة. وفي المقابل يقف التعليم العام موقفاً أكثر خطورة في موضوع الجودة والتنافسية، حيث إنه الرافد الأساسي لكل من الجامعات وكذلك سوق العمل وموضوع الجودة والتنافسية فيه أكثر تعقيداً وأكبر تحدياً؛ حيث إن هناك عوامل كثيرة تتداخل ولا يمكن ضمان الجودة في أحدها دون آخر. على سبيل المثال لا يمكن أن يكون هناك نظام تعليمي متطور من دون أن يكون هناك معلم متميز لديه مهارات ومعارف تساعده على التعامل مع الطالب من حيث توصيل المعلومة والتشجيع على التفكير والتفاعل الصفي، وكذلك لديه القدرة على فهم المنهاج والتعامل والتعاطي معه، لا بل إثراء المنهاج بمعارف وأفكار جديدة. فإذا كانت النظريات التربوية الحديثة كلها تنادي بأن يكون الطالب هو محور العملية التعليمية فإنني أرى أن المعلم هو جوهر أي نظام تعليمي متميز ولايمكن أن يحقق أي نظام تعليمي أي مستوى من الجودة والتنافسية ما لم يكن

المعلم في أول سلم اهتماماته ولديه قناعة بأنه الوسيلة الوحيدة لإنجاح أي نظام تعليمي. ورغم وجود هذه القناعات إلا أن المعلمين بشكل عام يتخرجون من الجامعات في الوطن العربي ولديهم ضعف واضح في المادة العلمية وكذلك المعارف والمهارات التعليمية، ناهيك عن الاتجاهات السلبية بشأن المهنة نفسها المتراكمة عبر السنين. ولما للمعلم من دور جوهري للارتقاء بالنظام التعليمي لمستويات الجودة والتنافسية فيجب ألا تترك هذه المهنة لمن لا مهنة له أو لأولئك المتعثرين دراسياً ولم يجدوا من يقبلهم سوى كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين. إن إعداد أي إنسان للعمل بمهنة عظيمة مثل التدريس يجب أن يكون وفق أعلى مستويات ضمان الجودة حتى نضمن بعد ذلك أن من يتخرج على يديه يكون قد تلقى تعليماً ذا جودة عالية. ولذلك فإن عملية اختيار وقبول وإعداد المعلم ومن ثم تدريبه ومتابعة نموه المهني يجب أن يكون بطريقة مختلفة عن تلك المعمول بها في بلادنا العربية، فلو عقدنا مقارنة بسيطة بين إعداد المعلم في النظم التعليمية المتميزة وبين إعداد المعلم عندنا لتبين لنا سبب جودة التعليم في تلك البلدان. ففي بلادنا من لا يحصل على معدل يؤهله للقبول في كليات مثل الهندسة والطب والعلوم فإنه يتجه إلى كلية التربية أو معاهد إعداد المعلمين، في حين أن في تلك الدول لا يقبل في كليات التربية إلا من هم الأفضل بين الطلبة وتعقد لهم مقابلات قبل قبولهم للتأكد من أن لديهم الكفايات والرغبة في العمل في مهنة التدريس، ورغم ذلك فإن في تلك الدول لا يقبل في مهنة التدريس إلا أولئك المتميزون من خريجي كليات التربية وإعداد المعلمين وبذلك اكتسبت هذه المهنة صبغة التنافسية، وبالتالي انعكست هذه الجودة على بقية أركان وأطراف العملية التعليمية، فالمعلم المتميز لن يقبل بمنهج لا يلبي الطموحات وكذلك لن يقبل ببيئة تعليمية غير جادة، ولن يقبل بوسائل وأساليب تقويم تقليدية تخدع بنتائجها الطالب والمعلم والمجتمع.

إن للتنافسية دروباً يجب أن تمشى، ولا يمكنك الادعاء بأن لديك نظاماً تعليمياً متميزاً وأنت لم تتقدم خطوة لتعرف موقعك مقارنة بغيرك من النظم التعليمية في العالم. إن الاختبارات الدولية المختلفة تساعد على إعطاء مؤشرات عن مدى جودة نظامك التعليمي وعن جودة مخرجاته، وهي بذلك تساعدك على التعرف إلى مواضع الضعف وكذلك مواضع القوة لتعمل على تقوية الأولى وتعزيز الثانية. ورغم أن المشاركات العربية في هذه الاختبارات الدولية خجولة وقليلة إلا أن نتائج تلك المشاركات على قلتها تبين أننا أقل من المتوسط العالمي في هذه الاختبارات، وأن دولاً كثيرة نظن أننا أفضل منها على الأقل من ناحية التعليم قد فاقتنا بمراحل في درجاتها في هذه الاختبارات مما يدلل على وجود قصور كبير في نظامنا التعليمي. بيد أن الفاجعة تكمن ليس فقط في كوننا أقل من المتوسط العالمي في هذه الاختبارات التي تقيس المعارف والمهارات في العلوم والرياضيات والقراءة وغيرها، بل إن لدينا تراجعاً كبيراً أيضاً في المستوى القيمي حيث أشارت الدراسات إلى أن قيماً مثل حب العمل واحترام الوقت وغيرها من القيم التي نظن أنها من مكوناتنا الثقافية قد تراجعت لدى الشباب بشكل كبير، فأصبحت المصيبة ليست في التنافسية من حيث المعارف والمهارات فقط ولكن أيضاً من حيث القيم والاتجاهات.

> التنافسية وجودة التعليم لايقصد بهما التعليم العالي فقط بل التعليم بشكل عام

إن المشاركة في الاختبارات الدولية تعد محكاً حقيقيا ومؤشراً مهماً يمكن استخدامه في تجويد النظام التعليمي والتعرف إلى واقعنا وتحديد أين نقف بطريقة دقيقة، ويجب ألا تخيفنا النتائج بدرجة تجعلنا نخفيها ونعتبرها سراً من الأسرار - كما تفعل النعامة برأسها- لكن يجب أن ننظر إليها في كونها أداة تشخيص ومؤشراً يساعدنا على التقدم للأمام بطريقة صحيحة، ونتلمس من خلاله مواضع أقدامنا حتى تكون الانطلاقة واثقة وسليمة وخطواتنا متزنة في دروب التنافسية. ●

*أستاذ سياسات التعليم المساعد
- كلية التربية - جامعة الإمارات

الهوامش:

١- بحث (المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية) المقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي - اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي والمنعقد خلال الفترة (١ - ٢ نوفمبر) ٢٠٠٩ بجامعة المنصورة. د. محمد نصحي إبراهيم

البحث التربوي في دول الخليج: الواقع والتحديات

لا أحد يستطيع أن يجادل في العلاقة العضوية بين التنمية والتقدم والبحث العلمي، فنتائج الدراسات التي تجري في مراكز البحث في الجامعات المختلفة لها دور كبير في تقدم مجالات الإنتاج المختلفة الزراعية والصناعية والسياحية والاجتماعية والتربوية، وبذلك لم يعد البحث العلمي ترفاً إنما أداة للتقدم والتطور.

د. سيف بن ناصر المعمري *

لكن البعض لا يزال يرى أن لا ضرورة للاهتمام بالبحث ورصد الأموال الضخمة للباحثين والمؤسسات البحثية طالما أن هناك قدرة على الاعتماد على الآخر عن طريق استيراد منتجاته لأن في ذلك توفيراً للتكلفة، إلا أن هذه النظرة الضيقة قادت إلى عدم التوظيف الجيد للإمكانات البحثية في الجامعات الخليجية المختلفة، فهذه الجامعات تتمتع بالأبنية الحديثة والأجهزة المختلفة التي تسهل القيام بالأبحاث، وبمصادر البيانات المختلفة، وبتزايد عدد طلبة الدراسات العليا.

إن البحث التربوي في الدول الخليجية يعتبر جزءاً مهماً من منظومة البحث العلمي، حيث يأمل أن يكون إحدى الدعامات الأساسية للتطوير والرقي التربوي، ومما يزيد من أهمية البحث التربوي هو النمو في عدد الطلبة في كافة المجتمعات الخليجية فعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلبة في سلطنة عمان مع بداية العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ م (٥٢٩٥٥١)، أي ما يمثل ربع سكان سلطنة عمان مما يقتضي وجود بحث تربوي فاعل يبحث في معارفهم واتجاهاتهم، وميولهم، ومهاراتهم، والصعوبات التي تواجههم، وأساليب التدريس المناسبة لهم.

علاوة على ذلك تبدو الحاجة ماسة للبحث التربوي في ظل التغير المستمر في الأنظمة التربوية من أجل تضييق الفجوة بين طبيعة النظام التربوي وبين حاجات العالم المتجددة، مما يتطلب أبحاثاً تربوية تتميز بالموضوعية والمصداقية من أجل أن يكون متخذ القرار التربوي قادراً على الاستناد إلى نتائجها، إلا أن واقع البحث التربوي- رغم هذه الأهمية ؟ يواجه تحديات ويعاني من صعوبات من أبرزها الآتي:

❖ تظهر معظم الدراسات التربوية في المنطقة بصفة خاصة وفي الدول العربية بصفة عامة على شكل دراسات فردية لأهداف الحصول على الدرجات العلمية أو من أجل الحصول على الترقية العملية، مما يضعف من إمكانية التصدي للمشكلات التربوية ودراسة مختلف المتغيرات التي تؤثر فيها، وتتبع هذه المشكلة لفترة زمنية أطول، لأن مثل هذه الطموحات البحثية بحاجة إلى جهد فريق بحثي وليس إلى باحث منفرد.

❖ الدراسات التربوية تظهر في صورة أبحاث متكررة، ويمكن القول من دون الدخول في تعميم مطلق، أن كثيراً من الدراسات التربوية تبحث في القضايا نفسها وبالعناوين نفسها وفي كثير من الأحيان بالخلفية النظرية نفسها، وربما يعود هذا إلى بعد الباحثين عن إشكاليات الواقع التربوي في مجتمعهم، وقد يعود أيضاً إلى عدم الاعتقاد بقدرة البحث التربوي على المساعدة في علاج تلك الإشكاليات.

❖ الدراسات التربوية أبحاث قصيرة الأمد: معظم الدراسات التربوية في المنطقة تبحث القضايا التربوية خلال فترة قصيرة جداً، ولذا نجد وحدة دراسية لتنمية الإبداع تدرس خلال أسبوعين، ونجد برنامجاً لتنمية الوعي السياسي ينفذ خلال شهرين.. وهكذا، لكن لا يوجد اتجاه لتنفيذ البحوث التربوية خلال فترة زمنية تسهم في الخروج بنتائج تتمتع بمصداقية، كما لا تظهر الدراسات التتبعية التي تنفذ خلال سنوات عدة بحيث تحلل الظاهرة التربوية من كافة جوانبها لتعرف الاتجاهات العامة التي تحكمها.

❖ الدراسات التربوية دراسات كمية، تعالج كثيراً من الدراسات: في الوقت الذي تطورت فيه منهجية البحث الأجنبية في نظرتها إلى عملية التربية باعتبارها عملية إنسانية لا يمكن التعامل معها بالأرقام والإحصاءات كما هو الحال أثناء التعامل مع الظواهر العلمية التطبيقية، ولذلك تركز الدراسات الحديثة في قطاع التربية على الدراسات ذات الطبيعة الكيفية التي تقوم على توظيف المقابلة والملاحظات الحقلية من أجل الوقوف على إشكاليات الواقع والتفاعل المباشر مع المستجيبين، إلا أن الدراسات التربوية في منطقتنا لا تزال

كمية تعطي أهمية للرقم وللأساليب الإحصائية على حساب تقديم تفسيرات منطقية عميقة لمجريات العمل التربوي.

❖ أبحاث للترقية: تحت ضغط متطلبات الترقية في الجامعات التي تعتبر البحث التربوي المعيار الأهم في ترقية الأستاذ الجامعي، يضطر كثير من الأساتذة إلى دراسة مواضيع بسيطة يسهل إنجازها في وقت زمني قصير من أجل مضاعفة رصيد الأستاذ من الدراسات المنشورة، وفي ظل هذا الواقع يقلل التعاطي مع القضايا التربوية التي تتسم بالجدة والأصالة، أو تتطلب دراستها فترة زمنية أطول، وهذا ينعكس لاحقاً على ضعف مساهمة البحث التربوية في تقديم المؤشرات المنهجية الموضوعية للإشكالات التربوية.

❖ أبحاث للحصول على درجة علمية: كما أن كثيراً من الدراسات التربوية تقدم للحصول على درجة علمية كالماجستير أو الدكتوراه، ويرى بعض الطلبة أن لا داعي لبحث مواضيع تربوية شائكة في هذه المرحلة لأن الهدف الرئيسي هو الحصول على درجة علمية، ويجد بعضهم تشجيعاً من مشرفيهم في هذا الاعتقاد، مما يفقدنا جهود عدد كبير من الباحثين الذين كانوا بدراساتهم سيسهمون في تطوير التربية في منطقتنا، ولذلك يكون مصير هذه الدراسات أرفف المكتبات ولا يعود إليها إلا زملاؤهم من الباحثين الجدد فقط، وتستمر دورة البحث التربوي في كليات التربية من دون أجندة بحثية مستمدة من الواقع من أجل التعرف إليه بشكل أفضل، وتقديم التصورات المناسبة للنهوض به.

❖ غياب أبحاث المقارنة بين الأنظمة التربوية الخليجية لتعرف جوانب التطوير اللازمة التي يمكن أن تنفذ بجهد جماعي، ومثل هذه الدراسات تسهم في دراسة قضية تربوية في أكثر من دولة مثل الضعف القرائي، وإشكالية تعلم الرياضيات، والرضا الوظيفي عند المعلمين، والتسرب المدرسي، والعنف عند الطلبة، مما يقدم صورة كافية مقارنة عن الأسباب التي تقف وراء هذه الظواهر، مما يقود إلى تعرف أوجه التشابه والاختلاف بين المجتمعات في هذه الظواهر، ويساعد على التأسيس لجهد جماعي في التغلب عليها.

❖ قلة قنوات نشر الدراسات التربوية: لا يزيد عدد الدوريات التربوية في المنطقة على عدد أصابع اليد الواحدة، مما يقلل من وصول نتائج الدراسات التربوية إلى قطاعات كبيرة من المجتمع ربما يهمها التعرف إلى الواقع التربوي في مجتمعها، والقضايا التي يعاني منها، ونقاط القوة والضعف التي يعاني منها، وهذا يستدعي تأسيس مزيد من القنوات ليجد البحث التربوي من خلالها طريقه إلى المعنيين بشؤون التعليم وتطويره.

❖ ضعف ثقة متخذي القرار بنتائج الأبحاث التربوية: قادت الصعوبات المتعددة التي يعاني منها البحث التربوي في المنطقة إلى ضعف ثقة متخذي القرار بنتائج الدراسات التربوية، لتوظيفها في اتخاذ قرارات التطوير التربوي، ولذلك تلجأ كثير من وزارات التربية في المنطقة إلى الاستعانة بمنظمات وهيئات استشارية عالمية لدراسة جوانب النظام التربوي بدلاً من الاعتماد على كليات التربية الكثيرة المنتشرة في المنطقة.

❖ النظرة الدونية للأبحاث التربوية إذا ما قورنت بالأبحاث التطبيقية، ولذلك تظل الفجوة كبيرة بين المشكلات التربوية المتزايدة التي بحاجة إلى دراسة وبين ما ينجز من دراسات تربوية في كل دولة.

❖ زيادة العبء التدريسي والإشرافي للأستاذ الجامعي في غياب مساعدين له، تجعل من الصعب عليه التوفيق بين مهامه الوظيفية والبحث العلمي، لأن البحث العلمي لا يعتبر من ضمن المهام الفعلية له، وإذا كان مناضلاً فلن يتمكن من إنجاز أكثر من دراسة واحدة أو اثنتين خلال العام الدراسي الواحد.

البحث التربوي في الدول الخليجية يعتبر جزءاً مهماً من منظومة البحث العلمي

ومن أجل التغلب على تلك التحديات لابد من إحداث تحول ثقافي بنيوي في النظر إلى قيمة البحث التربوي سواءً من قبل الباحثين أنفسهم، أو كليات التربية، أو متخذي القرار التربوي، كما أنه من المهم أن تحدد كليات التربية بالتعاون مع وزارة التربية أجندة بحثية مشتركة من أجل تفعيل دور البحث في التطوير التربوي. وفي هذا السياق يمكن أن تخصص المكافآت الكبيرة لمن يقدمون إسهامات علمية متميزة أسوة بالاهتمام الذي يمنح لغيرهم من الفئات في المجتمع، كما لابد من تجويد التعليم، والتشدد في تطبيق المعايير والضوابط التي تحكم البحث العلمي حتى لا يتحول البحث ودرجاته العلمية إلى (برستيج) اجتماعي يحصل عليه من يشاء من دون مراعاة لعنصر الكفاية والقدرة العلمية.

إن الباحثين الخليجيين بحاجة إلى دعم مادي يؤمن لهم متطلبات الحياة التي تشغلهم عن البحث العلمي والاستقرار العقلي، فكثير من هؤلاء الباحثين منشغلون بالبحث عن المسكن الملائم والعمل العلمي، كما يرى الدكتور محمد عبدالعليم مرسي أن الباحث يحتاج فضلاً عن العلم والمعرفة، إلى راحة البال وصفاء الذهن من المشكلات، ولا شك في أن المال إن لم يكن ميسوراً لرجل العلم في هذا العصر خاصة، حيث تطغى النزعة المادية وتتنوع أساليب الحياة الحديثة، فإنه يتعرض لضيق وحرج، إن لم يكن لإشباع حاجاته هو فلإشباع حاجات أفراد أسرته، وإذا تعرض إلى مثل هذا الضيق والحرج أصيب بالقلق والتوتر، وابتعد عن الدقة في استيعاب الأمور والتفكير الشديد ●

*كلية التربية – جامعة السلطان قابوس
– متخصص في تربية المواطنة

مؤشرات تقييم البحث والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي

سبق أن تناولنا في مجلتنا الغراء «آراء حول الخليج» في عددها الصادر في سبتمبر عام ٢٠٠٧ موضوع آليات البحث العلمي ومعوقات اعتمادها في بناء المجتمع مع التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي، ونعود اليوم إلى تقييم واقع حال البحث العلمي وعلاقته بالبحث والتطوير بالاعتماد على مؤشرات علمية حديثة كبديل عن النظرة التقليدية.

د. مثنى عبد الرزاق العمر *

تقسم المؤسسة الوطنية للعلوم١ مجالات البحث والتطوير إلى ثلاثة مستويات هي البحوث الأساسية، والتطبيقية والتنموية، وينبغي التمييز ما بين هذه المستويات من جهة وبين التكنولوجيا وهي فن تطبيق المعرفة من جهة ثانية، فهناك فروق كبيرة بين الطرفين، إذ تحتاج التكنولوجيا إلى بنى ارتكازية عديدة غير ما تحتاجه المستويات الثلاثة، وبناء على ذلك يمكن القول إن دخول أية دولة في مجال البحث والتطوير بكفاءة عالية يحتم وجود البنى الارتكازية اللازمة لمجمل هذه العملية.

تطوير التكنولوجيا أم نقل التكنولوجيا؟

في الوقت الذي باشرت فيه دول كثيرة بتطوير التكنولوجيا الخاصة بها، عمدت دول أخرى إلى اقتناء التكنولوجيا الجاهزة، ومن الواضح أن لكل من هذين الاتجاهين محاسنه ومساوئه، إذ ليس بإمكان أية دولة أن تباشر بتطوير تكنولوجياتها بسهولة لا سيما بعد تنوع القطاعات الصناعية، لذا تعمد إلى اتباع الخيار الثاني الذي لا بد أن تواجه فيه مشكلات عديدة أخرى في مقدمتها ما يلي:

جدول رقم (١): الأركان الأساسية لتقييم التنافس وتوزع دول الخليج العربية وفقها

الدولة	أعداد النفوس بالمليون	الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة الاجمالية		المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		عوامل المعرفة والإبداع	
			المرتبة	الدرجة	المرتبة	الدرجة	المرتبة	الدرجة	المرتبة	الدرجة
الإمارات	٤,٧	٣٠١,٩	٢٧	٤,٨٩	١٠	٥,٨٤	٢٥	٤,٧٨	٢٧	٤,٤٣
السعودية	٢٦,٢	٤٤٣,٧	١٧	٥,١٧	١٦	٥,٦٦	٢٤	٤,٨٢	٢٤	٤,٦٤
قطر	١,٥	١٢٩,٥	١٤	٥,٢٤	١٢	٥,٨١	٢٧	٥,٦٨	١٦	٤,٩٨
البحرين	٠,٨	٢٢,٧	٣٧	٤,٥٤	٢٦	٥,٤٢	٣١	٤,٥٩	٤٦	٣,٨٦
الكويت	٣,١	١٣١,٣	٣٤	٤,٦٢	٣٤	٥,٢٥	٦٧	٤,٠٥	٦٦	٣,٥١
عمان	٢,٩	٥٥,٦	٣٢	٤,٦٤	٢٠	٥,٦٢	٤٥	٤,٣٣	٤٤	٣,٨٧

*الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالمليار دولار أمريكي وفق عام ٢٠١٠

جدول رقم (١): مؤشرات تقييم أداء البحث العلمي والبحث والتطوير في دول مجلس التعاون مقارنة بالدول التي حصلت أولى المراتب عالمياً

مؤشرات تقييم أداء البحث العلمي والبحث والتطوير وفق معطيات عامي ٢٠١٠-١٠١١	المرتبة الأولى في العالم ٢٠١٠	أعلى درجة متحققة	المراتب التي حصلت عليها دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها					
			الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
جودة التعليم الإبتدائي ٢٠١٠-٢٠١١	فنلندا	٦,٧	قطر	الإمارات	السعودية	البحرين	عمان	الكويت
معدل الانخراط بالتعليم الثانوي٢٠٠٨ *	أستراليا	١٤٩,٣	السعودية	البحرين	الإمارات	عمان	الكويت	قطر
معدل الانخراط بالتعليم الجامعي*	كوريا	٩٨,١	البحرين	السعودية	الإمارات	عمان	الكويت	قطر
جودة نظم التعليم	سويسرا	٥,٩	قطر	الإمارات	البحرين	عمان	السعودية	الكويت
جودة تدريس منهجي الرياضيات والفيزياء	سنغافورة	٦,٤	قطر	الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	الكويت
كفاءة الإدارات المدرسية	بلجيكا	٦,١	قطر	الإمارات	السعودية	البحرين	عمان	الكويت
توفير الإنترنت في المدارس	أيسلندا	٦,٦	قطر	البحرين	السعودية	عمان	الإمارات	الكويت
توفير خدمات التدريب المتقدم على إجراء البحوث	سويسرا	٦,٤	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عمان	الكويت
تدريب الموظفين	سويسرا	٥,٦	البحرين	السعودية	عمان	الإمارات	قطر	الكويت
هل تستقطب الدولة الخبرات الخارجية ؟	سويسرا	٦,٣	قطر	الإمارات	السعودية	البحرين	عمان	الكويت
توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة	السويد	٦,٩	الإمارات	البحرين	قطر	السعودية	عمان	الكويت
القدرة على اكتساب التكنولوجيات الجديدة	السويد	٥,٥	قطر	الإمارات	البحرين	الكويت	عمان	السعودية
القدرة على استقطاب الاستثمارات التكنولوجية الأجنبية	أيرلندا	٦,٤	قطر	الإمارات	السعودية	البحرين	عمان	الكويت
مستعملو الإنترنت كنسبة مئوية من السكان	أيسلندا	٩٥	الإمارات	قطر	عمان	البحرين	السعودية	الكويت
اقتباس التكنولوجيا الحديثة (بحوث وتطوير أم اقتباس ؟)	اليابان	٥,٨	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	الكويت	البحرين
نوعية ودرجة تطور مؤسسات البحث العلمي	فلسطين المحتلة	٦,٣	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	الكويت	البحرين
الصرف على البحث والتطوير	اليابان	٥,٩	السعودية	قطر	الإمارات	عمان	البحرين	الكويت
تعاون الجامعات والدوائر الإنتاجية في البحث والتطوير	سويسرا	٥,٨	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	الكويت
الدور الحكومي في استيراد التكنولوجيا الحديثة	قطر	٦,٢	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	الكويت
وفرة العلماء والمهندسين	فنلندا	٦,٠	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	الكويت	عمان
عدد براءات الاختراع نسبة لكل مليون من السكان	تايوان/الصين	٣٥٥	الكويت	السعودية	الإمارات	البحرين	عمان	قطر

وفق إحصائيات اليونسكو (٤) فإن هذا المؤشر هو نسبة المنخرطين فعلياً محسوباً إلى العدد الكلي من الفئة العمرية لتلك المرحلة الدراسية

❖ حقوق الملكية الفكرية: تتمثل في صعوبة امتلاك بعض الأسرار الصناعية ما لم يكن قد مضى عليها فترة محددة (١٧ سنة في الغالب) أو التعويض بدلاً منها بدفع كلف مضاعفة وتقديم التزامات إضافية.

❖ عنصر الزمن: يلعب النظام الإداري والاقتصادي دوراً بالغ الأهمية في إنجاح أو فشل نقل التكنولوجيا، فحين تستغرق عملية النقل بما فيها تدريب العاملين فترة طويلة، فإن تلك التكنولوجيا المشتراة قد تصبح غير ذات قيمة لا سيما في بعض القطاعات الإنتاجية ذات التطور السريع.

❖ الخبرة في نقل التكنولوجيا: حدث في عدد من الحالات المثبتة – وبسبب نقص الخبرة– اقتناء تكنولوجيات قديمة عفا عليها الزمن إما لكونها تتعارض مع مفاهيم السلامة أو البيئة أو لتدني مواصفات الإنتاج أو لكثير من الصفات غير ذلك، مما شكل عبئاً مضافاً على الاقتصاد الوطني.

النظـــام الإداري والاقتصادي لـــه دور مـــهم في نجـــاح أو فشل التكنولوجيا

المنظور الحديث لأركان البحث والتطوير

في عـام ١٩٧١ أنشـأ كـلاوس شـواب٢ المنـتـدى الإداري الأوروبي والذي تحول اسمه في عام ١٩٨٧ ليـكـون المنـتـدى الاقتصـادي الـعـالمي، وهـو مـؤسسـة سويسـرية مستقلة غير حكومية تهدف إلى تشجيع الحكومات والمجتمعات المدنية والمصالح الاقتصادية للقطاع الخاص على العمل بصورة مشتركة للارتقاء بالواقع العالمي من خلال عمليات البحث والتطوير، وفي ذلك منظور جديد للبحث العلمي التقليدي الذي كان يسعى إلى تحقيق الهدف نفسه.

وباشر المنتدى منذ عام ٢٠٠٥ باعتماد ما أسماه (دليل التنافس العالمي) ويعرف دليل التنافس بأنه مجموعة المؤسسات، والسياسات والعوامل التي تتحدد بضوئها إنتاجية دولة ما والتي بدورها تحدد قوة ومتـانـة اقتصـاد تلك الدولة. ويستـنـد دليـل التـنـافس الـعـالمي إلى ١٢ مرتكزاً، تشترك فيما بينها لتؤلف ثلاثة أركان أساسية سيلي ذكرها لاحقاً، ويتم تقييم مستوى أداء كل دولة بموجب صيغ خاصة تؤدي في النهاية إلى إحلال كل دولة في مرتبة معينة بالاعتماد على ما حققته من نقاط التي يصل أقصاها إلى سبع درجات.

يوضح الجدول رقم (١) قيم الدليل التنافسي لدول الخليج العربية وفق معطيات عامي (٢٠١١-٢٠١٢) ويشمل القيمة الإجمالية للدليل، وقد كانت سويسرا هي أعلى دول العالم فاحتلت المرتبة الأولى بعد أن حققت رصيداً من النقاط بلغ ٥,٧٤ درجة، وجاءت قطر في المرتبة الأولى بين دول الخليج العربية تلتها السعودية فالإمارات ثم بقية دول مجلس التعاون.

عند تقييم الدول وفق المتطلبات الأساسية «والتي تستند إلى المرتكزات التالية: البيئة المؤسسية، البنى الارتكازية، الاقتصاد الكبير، الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي»، فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى بين دول الخليج وفق هذا التقسيم، تلتها قطر فالسعودية ثم بقية دول مجلس التعاون. أما التقييم وفق معززات الكفاءة «التي تستند إلى مرتكزات: التعليم العالي والتدريب، الجودة الإنتاجية والبضائعية، كفاءة سوق العمل، نمو الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق»، فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى بين دول الخليج تلتها الإمارات ثم قطر ثم بقية دول المجلس. وأخيراً عادت قطر لاحتلال المرتبة الأولى وفق عوامل المعرفة والإبداع «التي تعتمد على مرتكزين هما تداخلات الأعمال، والابتكار»، تلتها السعودية فالإمارات ثم بقية دول الخليج العربية. وقد تحتاج بعض المرتكزات الوارد ذكرها إلى شيء من التوضيح ومنها:

❖ البيئة المؤسسية: وتشمل الأطر التشريعية والإدارية التي يتفاعل بظلها الأفراد والمؤسسات الأهلية والحكومية، لتحقيق النمو والازدهار، وتتضح متانة هذا التفاعل عند الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالبلد أو الاقتصاد العالمي، ومدى قوة ومتانة الاقتصاد في تجاوزها بأقل خسائر ممكنة.

❖ البنى الارتكازية: تؤدي هذه البنى دوراً أساسياً في مجمل عمليـة التـقـدم الـعـلـمـي، فـوسـائـل المواصـلات والاتصالات على سبيل المثال لها بالغ الأثر في شمول جميع أطراف المجتمع في العمليات التنموية، وتسهيل انسيابية حركة البضائع والمستلزمات وهكذا الأمر بالنسبة لبقية البنى.

❖ الاقتصاد الكبير، يقصد به الاقتصاد الإقليمي بما فيه من مقـومـات أسـاسـيـة مـثـل: الـنـاتـج المحلي الإجـمـالي، معـدلات البـطـالـة والتضخم وما إلى ذلك، وبالمقابل من ذلك هناك الاقتصاد الدقيق الذي يتضمن حركة السلع على أساس العرض والطلب في الأسواق المحلية، وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية محدودة النطاق.

وفيما يلي بعض الإحصائيات التفصيلية المهمة في دول الخليج العربية والمأخوذة من تقرير التنافس العالمي إلا إذا أشير إلى غير ذلك، علماً أنها منتقاة بما يخدم الأهداف المباشرة لهذا المقال إذ يتعذر الأخذ بكل ما ورد فيه من إحصائيات لسعتها وشموليتها. ومن الضروري الإشارة إلى وجود شيء من عدم التناغم أو عدم الدقة الذي قد يلاحظ في مثل هذه الإحصائيات، وهذا أمر متعارف عليه، وتبقى مثل هذه الإحصائيات هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لأغراض المقارنة.

ويوضح الجدول رقم (٢) الإطار العام لتقييم مؤشرات البحث والتطوير في دول الخليج العربية، أما تفاصيل المؤشرات الأكثر أهمية فمبينة في الأشكال الإيضاحية (من ١-٨).

بعض المؤشرات ذات الأهمية المتعلقة بالبحث والتطوير:

١- نوعية التعليم الإبتدائي: يبلغ المعدل العالمي ٣,٨ وأعلى دول العالم في هذا المجال كانت فنلندا التي حققت ٦,٧ من أصل ٧، أما دول الخليج العربية فهي مرتبة بالتسلسل التنازلي في الشكل١، وأعلى ثلاث مراتب فيها كانت لقطر، فالإمارات فالسعودية.

شكل رقم ١: نوعية التعليم الابتدائي في دول المجلس

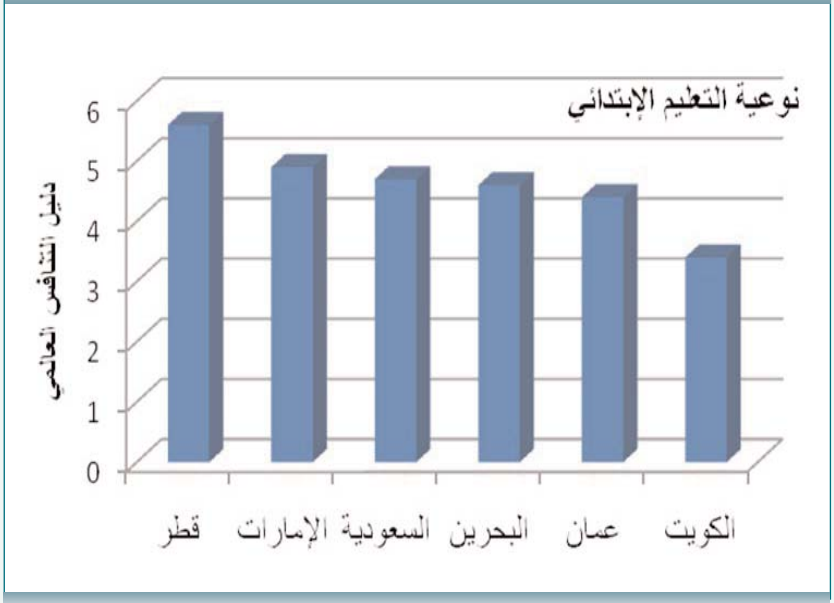

المصدر: الكاتب

٢- معدل الانخراط بالتعليم الثانوي: هو نسبة المنخرطين بالتعليم الثانوي بغض النظر عن أعمارهم بالقياس إلى مجموع أفراد الفئة العمرية المناظرة، وفق إحصائيات اليونسكو عام ٢٠٠٨(٤)، وقد احتلت استراليا المرتبة الأولى في العالم إذ حققت ١٤٩,٣، أما دول الخليج العربية فموضحة في الشكل(٢) وكانت المراتب الثلاث الأعلى هي للسعودية فالبحرين ثم الإمارات.

شكل رقم ٢: نسب الانخراط بالتعليم الثانوي في دول الخليج العربية وفق إحصائيات اليونسكو عام ٢٠٠٨

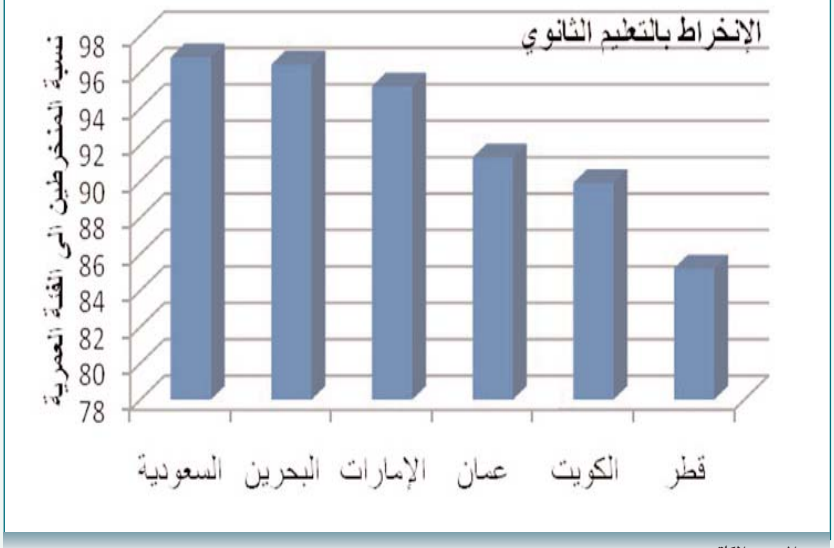

المصدر: الكاتب

٣- معدل الانخراط بالدراسة الجامعية: ويمثل أيضاً نسبة المنخرطين بغض النظر عن أعمارهم بالقياس إلى مجموع أفراد الفئة العمرية المناظرة للدراسة الجامعية عام ٢٠٠٨(٤)، وقد احتلت كوريا المرتبة الأولى في العالم إذ حققت ٩٨,١، أما دول الخليج العربية فموضحة في الشكل٣- وكانت المراتب الثلاث الأعلى هي للبحرين فالسعودية ثم الإمارات.

شكل رقم ٣: نسب الانخراط بالدراسة الجامعية في دول الخليج العربية وفق إحصائيات اليونسكو عام ٢٠٠٨

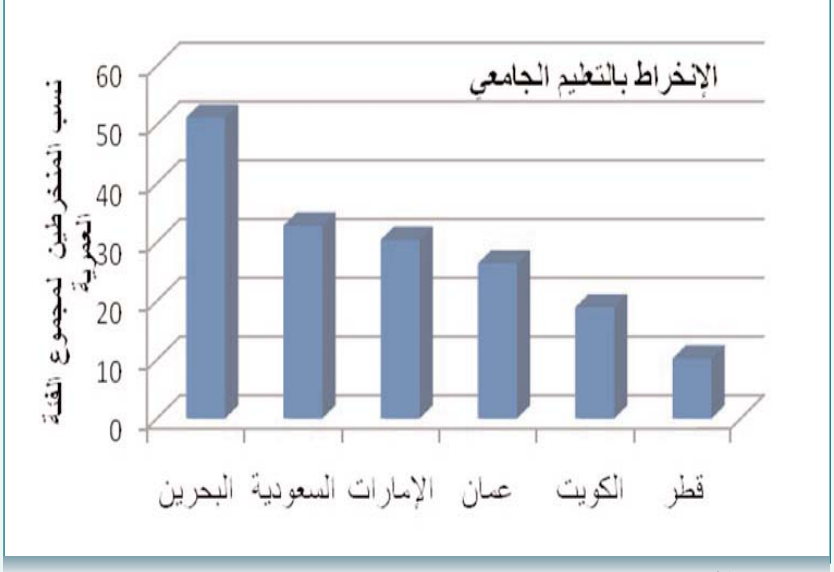

المصدر: الكاتب

٤- جودة نظم التعليم: يستعرض هذا المؤشر كيفية تلاؤم نظام التعليم في الدولة مع متطلبات الاقتصاد الناجح، وقد جاءت سويسرا في المرتبة الأولى بتحقيق ٥,٩، وفي دول الخليج العربية (شكل ٤) جاءت قطر بالمرتبة الأولى تلتها الإمارات ثم البحرين، انطبق التسلسل نفسه لدول الخليج العربية عند تقييم مؤشرين آخرين هما كفاءة الإدارات المدرسية وجودة تدريس منهجي الفيزياء والرياضيات.

شكل رقم ٤: جودة نظم التعليم في دول الخليج العربية عام ٢٠١١ وينطبق التسلسل نفسه عند تقييم مؤشري كفاءة الإدارات المدرسية وجودة تدريس منهجي الفيزياء والرياضيات

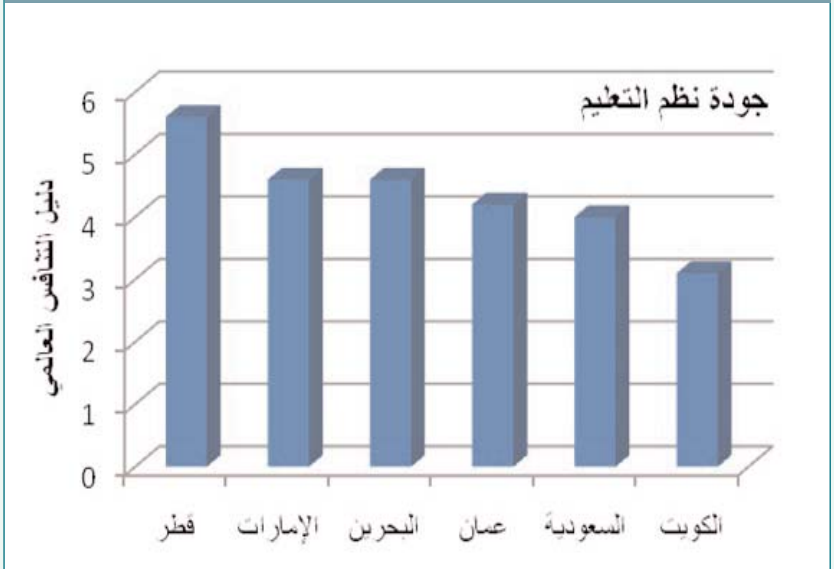

المصدر: الكاتب

٥- توفير التدريب المتقدم على إجراء البحوث المتخصصة: حصلت سويسرا على المرتبة الأولى في العالم لعام ٢٠١٠ بتحقيقها درجة قدرها ٦,٤ تلتها كل من هولندا وألمانيا ٦,٠ ويبلغ المعدل لعموم دول العالم ٤,١، أما دول الخليج العربية فقد جاءت كل من الإمارات والسعودية في المرتبتين الأولى والثانية بتحقيقهما درجة ٤,٩ ثم قطر بالمرتبة الثالثة إذ حققت ٤,٠ (شكل ٥).

شكل رقم ٥: توفير خدمات التدريب المتقدم على إجراء البحوث

المصدر: الكاتب

٦- عدد براءات الاختراع: براءات الاختراع هي أحد المؤشرات الأساسية على نشاط العلماء والمهندسين في بلد ما، وقد حصلت الصين/تايوان على أعلى عدد منها بلغ ٢٥٥ براءة اختراع لكل مليون من السكان تلتها اليابان ٣٥٢,٩ براءة اختراع. أما في دول مجلس التعاون فقد حصلت الكويت على أعلى عدد وهو ٤,٥ براءة اختراع لكل مليون من سكانها تلتها السعودية ثم الإمارات كما موضح في الشكل ٦.

شكل رقم ٦: عدد براءات الاختراع الممنوحة لدول الخليج العربية في عام ٢٠١٠ محسوبة لكل مليون من السكان.

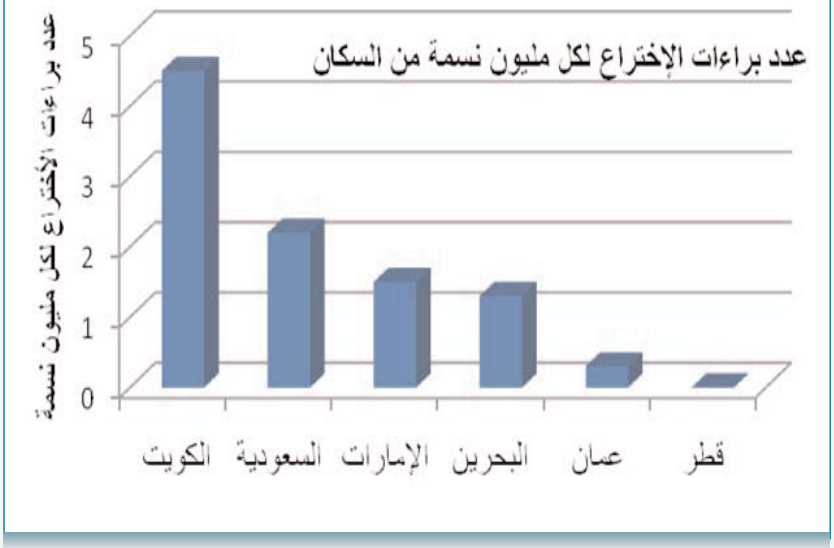

المصدر: الكاتب

٧- الإجـراءات المطلـوبـة قـبـل بـدء استثمار صناعي، يتناول هذا المؤشر عدد الإجراءات الأساسية الملطوب اتباعها بغية البدء بمشروع استثماري، وعلى العكس من بـقـيـة المؤشـرات فـإن الـرقـم الأدنـى هـو الأفضل ويدل على كفاءة وواقعية النظام، وقد جاءت كل من كندا ونيوزيلندا بالمرتبة الأولى بـدرجـة قـدرهـا (١) لـكـل مـنـهـمـا باعتبارهما أسرع دول العالم في تسهيل الإجراءات الاستثمارية تلتهما أستراليا (٢) أمـا في دول الخلـيـج الـعـربـيـة فـقـد تفاوتت الإجراءات المطلوبة ما بين أدناها في السعودية (٤) وأكثرها عدداً في الكويت (١٣) (شكل ٧).

شكل رقم ٧: الإجراءات الواجب اتباعها لبدء مشروع استثماري في دول الخليج العربية

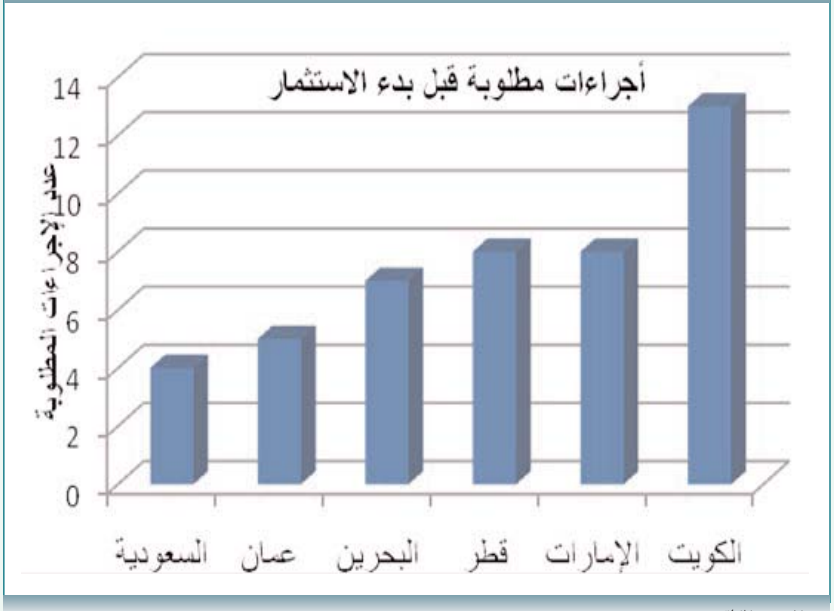

المصدر: الكاتب

٨- الزمن اللازم لبدء مشروع استثماري: وهـو عـدد الأيـام المنصـرمـة قـبـل اسـتـحـصـال الموافقة النهائية على المباشرة بالمشروع، وقد جاءت نيوزيلندا بالمرتبة الأولى في العالم تلتها أستراليا، أما في دول الخليج العربية فقد جاءت السعودية كأسرع دولة (٤) تلتها البحرين (٩) ثم عمان (١٢) (شكل ٨).

شكل رقم ٨: الزمن المستغرق بالأيام واللازم لبدء مشروع استثماري في دول الخليج العربية

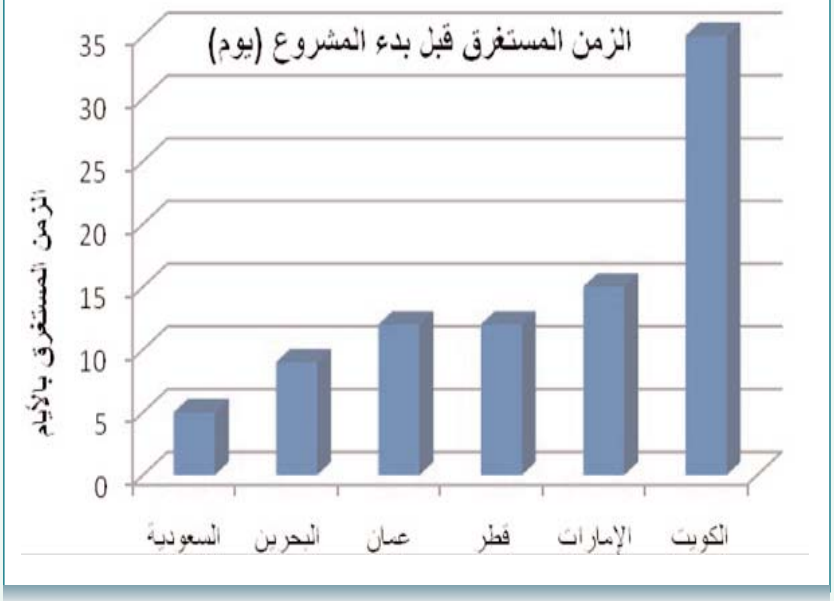

المصدر: الكاتب

وفي الختام فإنه على الرغم من وجود بعض التضارب في المعلومات الواردة في تقرير التـنـافس الـعـالمي، إلا أنه يمثل الأسـاس الـذي يمكن بضوئه لكل دولة مـراجـعـة إجـراءاتـهـا المتعلقة بالبحث والتطوير في سبيل الارتقاء نحو الأفضل، وقد يكون مناسباً قيام لجنة مخولة ضـمـن مجلس الـتـعـاون بـالاتـفـاق عـلـى أسس موحدة في تقديم المعلومات ليتسنى المقارنة على أسس أكثر واقعية ●

*أستاذ في جامعة بغداد سابقاً

أهميـة التـوجـه نحو الاستثمار في التعليم

اتجهت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تنمية التعليم فقفز عدد الجامعات في ست سنوات من ٨ جامعات إلى ٣٢ جامعة حكومية وأهلية، وارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى ٢٤ جامعة تضم ٤٩٤ كلية تتوزع على ٧٦ مدينة ومحافظة إلى جانب ٨ جامعات أهلية تضم عشرات الكليات.

د. عبدالحفيظ محبوب *

ركزت الدولة في تعزيز تنمية التعليم على اعتبار أن التعليم ركيزة مهمة من الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التقدم ومواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم وتحويل مؤسساته إلى مراكز تنموية شاملة. أي أن لدى خادم الحرمين الشريفين رؤية ثاقبة لمستقبل التعليم التي دعمها باستراتيجية بعيدة المدى خصوصاً في التعليم العالي، ووضعت وزارة التعليم العالي تنفيذ (آفاق ١٤٥٠) من أجل أن يحظى التعليم في تلك الفترة بالاعتراف والتقدم الإقليمي والعالمي كي يسهم في توليد المعرفة ونشرها واستخدامها.

والملك عبدالله لا يقود تطور التعليم في بلاده، بل إنه يشعر بأن دول الخليج منظومة متكاملة فتقدم بـ «وثيقة التعليم» لقادة دول مجلس التعاون الخليجي وتمحور حولها اللقاء السادس للحوار الوطني الذي عقد تحت إطار «التعليم... الواقع وسبل التطوير».

صحيح أن أول خطوة في تطوير التعليم هي الاهتمام بالجانب الكمي فبلغ عدد طلاب وطالبات التعليم العالي في السعودية نحو مليون طالب وطالبة في ٢٤ جامعة حكومية ونحو ٤٢ ألف أستاذ للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١ بالإضافة إلى ٣٣ ألف مدرسة للبنين والبنات بإجمالي عدد طلاب وطالبات أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة يقوم على تعليمهم أكثر من ٤٨٢ ألف معلم ومعلمة.

ومن أجل أن يحفز خادم الحرمين الشريفين تطوير التعليم ونقله نحو جودة التعليم اتخذ خطوة جريئة بابتعاث أكثر من ١٢٠ ألف طالب وطالبة لسد الفجوة العلمية التي يعاني منها التعليم المحلي الذي يفتقد نوعية التعليم وجودته لنقله من تعليم تقليدي إلى تعليم نوعي يمكن استثماره في التنمية المحلية والخليجية لتخرج دول الخليج من التنمية المحلية الضيقة التي تعتمد على الدخل الريعي إلى التنمية الواسعة الشاملة التي تعتمد على سد فجوة الميزان التجاري والاعتماد على الصادرات غير النفطية، لكن تستثمر عوائد النفط كمميزات نسبية من أجل توليد مميزات نسبية جديدة لتوسيع قاعدة التصنيع المعتمدة على التنافسية العالمية.

التعليم التقليدي غير قادر على اكتشاف المواهب والقدرات وتمكينها من تعزيز فرص الاستثمار في التعليم

هناك غياب للمؤسسات القادرة على كشف المواهب العلمية في دول الخليج

فالابتعاث الخارجي يحفز ويتكامل مع عملية تطوير التعليم المحلي والخليجي، لأن تطوير التعليم بحاجة إلى بناء مؤسسات وأطر قادرة على توسيع التعليم النوعي والقادر على اكتشاف القدرات والمواهب وتمكينها من القيادة، لأن التعليم التقليدي غير قادر على اكتشاف المواهب والقدرات وتمكينها من تعزيز فرص الاستثمار في التعليم، وهناك أمثلة كثيرة لطلاب وطالبات تم اكتشاف مواهبهم في الخارج، ولم يعر التعليم التقليدي المحلي أي اهتمام لتلك المواهب والقدرات مثال على ذلك الدكتورة عبير عبداللطيف النمنكاني التي تفوقت على ٢٠٠ طبيب في الجامعات البريطانية وحصلت على المركز الأول وجائزتين عينية ونقدية من الكلية الإسكتلندية للأطباء والجراحين والجمعية البريطانية لطب أسنان الأطفال في حفل أقيم في مدينة غلاسكو، وسبق أن عرضت الطبيبة السعودية الفائزة بالمركز الأول اختراعها على المسؤولين في السعودية، لكن تم تجاهل اختراعها ليس تعمداً بل لعدم وجود المؤسسات التي تقود إلى اكتشاف مثل هذه الاختراعات والقدرات حتى نتجه نحو الاستثمار الفعلي في التعليم.

وهناك قصص أخرى كثيرة يخسر من خلالها الوطن نتيجة لهذا التجاهل أو نتيجة لغياب مؤسسات قادرة على كشف مثل هذه المواهب، لا بل في بعض الأحيان تعاني مثل هذه المواهب تهميشاً وإقصاء، فمثلاً هناك أستاذة جامعية عملت في الجامعة أربعة عشر عاماً وهي على ملاك التعليم العام وتقدمت باكتشاف لها، ولم تقدم اكتشافها الجامعة وحصلت على براءة اختراع من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ومن دول الخليج العربية وحصلت على المركز الثالث للاختراعات عام ٢٠١٠ والآن تتريث الجامعة في قبول انتقالها إلى الجامعة رسمياً من التعليم العام بعد خدمة أربعة عشر عاماً، لأن البوصلة غائبة وتقدير قيمة الاختراعات مهمش وكان يفترض أن تجتذب الجامعة الأستاذة وتطالبها بالانضمام إليها تقديراً لاختراعها.

وفي المقابل هناك إحدى بناتي مبتعثة من إحدى الجامعات السعودية إلى بريطانيا توصلت في بحث الماجستير إلى اكتشاف ثلاث طرق جديدة في سرعة تشخيص سرطان الثدي عند النساء، ورغم أن بريطانيا تعاني بطالة مرتفعة نتيجة الأزمة المالية والديون السيادية التي تمر بها دول أوروبا وأمريكا إلا أن الجامعة عرضت عليها العمل في مركز البحوث إلى جانب مواصلة دراستها براتب مجز حرصاً من الجامعة على استثمار مثل هذه القدرات وتوظيفها في خدمة الجامعة وتطويرها كي تنافس بقية الجامعات الأخرى، هذه هي نظرة الجامعات في العالم المتقدم.

إن الإشكالية الأكبر لدينا أن التعليم الجامعي لا يزال محور القبول الرئيسي لخريجي الثانوية بنسبة ٩١ في المائة وهي من أعلى معدلات القبول في العالم، بينما لا تزيد نسبة القبول في

جامعات العالم على ٧٠ في المائة، وقد تكون أقل ويتجه بقية خريجي الثانوية نحو الكليات التقنية ومعاهد التدريب لسد حاجة السوق ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، والسبب في ذلك أن السوق السعودي مثله مثل مثيلاته في دول الخليج الأخرى تحتكره العمالة الوافدة بنسبة أكثر من ٩٠ في المائة خصوصاً في تجارة التجزئة بينما دول العالم لا تسمح بأكثر من ١٠ في المائة وهو ما يضاعف من تراكم مشكلة البطالة في دول الخليج، ليس بسبب عدم وجود فرص عمل، ولكن بسبب احتكار الأعمال من قبل العمالة الوافدة التي تحول أكثر من ١٠٠ مليار ريال سنوياً يمكن تدويرها محلياً في التنمية لو طبق النظام الدولي بألا تزيد نسبة العمالة الوافدة على ١٠ في المائة، لكن لوبي رجال الأعمال الخليجيين المدمنين على العمالة الوافدة الرخيصة يقف عقبة أمام تصحيح الأوضاع، وهي مشكلة بحاجة إلى برامج وقرارات مرحلية يشارك فيها رجال الأعمال أنفسهم كي نضمن تطبيق هذه القرارات.

ولدى السعودية توجه نحو رفع عدد كليات التقنية ومعاهد التدريب إلى ٢٥٠ كلية ومعهداً، وسيتضاعف عدد المتدربين فيها من ١٠٠ ألف متدرب إلى ٤٠٠ ألف متدرب ومتدربة وسيتضاعف أيضاً عدد الخريجين من ٤٠ ألفاً إلى ١٨٠ ألف خريج وخريجة سنوياً، لكن يجب أن تكون تلك الكليات والمعاهد أذرعاً للجامعات أو للشركات الكبرى التي تشرف عليها، وأن تجعلها نواة شراكة ما بين القطاعين الخاص والحكومي ونواة تعليمية متفوقة تنافس معاهد التدريب العالمية وتضاهيها في إمكاناتها وقدراتها.

يجب إيقاظ العقول النائمة التي تحلم وتنفخ وتشخر وتتصارع على الكراسي وتحولها إلى مصالح خاصة لها وتحرم الكفاءات والقدرات، بل تغيبها عن قصد لأنها تهدد مراكزها، ولا يمكن أن تستثمر المملكة العربية السعودية ومعها بقية دول الخليج التعليم الا بتحويل مراكزه إلى مؤسسات تعليمية تتنافس القدرات على قيادتها بدلاً من النخب التقليدية التي ليس لديها طموح غير الإدارة من أجل التطوير والاستقرار ونستمر في عنق زجاجة التنمية الضيق الذي يعتمد على الدخل الريعي بعيداً عن التنمية الواسعة الشاملة التي تنقلنا إلى التنمية الحقيقية التي تعزز التنمية المستدامة والشاملة المتوازنة.

وفي الوقت نفسه يجب ألا ننكر بأن طفرة التعليم العالي في السعودية حولت الجامعات من أسوار مغلقة إلى أبواب مشرعة وهو ما يدل على اهتمام الدولة بصناعة المواطن وبدأت السعودية تخترق أبواب الاقتصاد المعرفي، كما بدأت العديد من الجامعات تتبنى شراكات ما بين القطاع الخاص والجامعة لخدمة التنمية واستثمار التعليم، فجامعة الملك سعود مثلاً استطاعت إنشاء ١١ شركة تجارية عام ٢٠١١ وهو ما يدل على أن الجامعات بدأت تتبنى ثقافة الاقتصاد المعرفي وريادة الأعمال باعتباره الخيار الاستراتيجي للحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

كما أن خطط جامعة الملك سعود انتقلت إلى جعل خريجيها قادرين على إيجاد فرص عمل لهم ولغيرهم ولا يكونون أجراء فقط عند الآخرين، وأصبحت لدى الجامعة رؤية مستقبلية واضحة بدأت بإنشاء وادي الرياض للتقنية وشركة (وادي الرياض) ومركز الابتكار، وحاضنة الرياض للتقنية، وبرنامج الملكية الفكرية، وكلها تمثل مبادرات عملية لتحقيق هذه الرؤية.

تطوير التعليم بحاجة إلى بناء مؤسسات وأطر قادرة على توسيع التعليم النوعي

إن كل دول العالم تهتم بتطوير نوعية التعليم فأمريكا أكبر بلد متفوق في نوعية التعليم والتي تحاول كافة دول العالم أن تصل إلى ما وصلت إليه، نجدها تحذر من خطورة التلقين في المدارس الأمريكية، وتجد أفضل طريقة لاختيار متفوق هي الزج به في وظيفة عالية المخاطر، كما تبحث أمريكا اليوم عن أسباب فشل سياسات إصلاح التعليم ولديها برامج تكشف عن الخلل في التعليم مثل برنامج (إيمباكت) لتقييم المعلمين وتصفية نظام التعليم من المعلمين غير الأكفاء وإبدالهم بالمعلمين الأكثر كفاءة، وهو البرنامج الذي أثار جدلاً واسعاً في زمن ترتفع فيه نسب البطالة عند مستوى ٩,١ في المائة، وينتقد هذا النموذج غياب بنية تحتية موحدة ومشتركة للمدارس نتيجة للانقسام الحكومي بما في ذلك الرقابة المحلية، لكن تركيز النموذج كان بشكل كبير جداً على أداء المعلمين، حيث اعتبر أن المعلمين ضعاف المستوى هم أساس المشكلة.

فالاستثمار في التعليم يعترف بالفوائد الاجتماعية للتعليم، ويشجع الاختيار الذاتي في ما يتعلق بالقدرة المحتملة على دفع عملية التنمية لإدخال منافسة حقيقية على التعليم كي تجعل من المنطقة مركزاً إقليمياً لجذب الطلاب من مختلف أنحاء العالم خصوصاً في ما يتعلق بجوانب تتعلق بصناعة النفط وصناعة بدائل الطاقة والتحلية ودراسات البيئة الصحراوية ●

*أستاذ الجغرافيا الاقتصادية في جامعة أم القرى - مكة

البحث العلمي والمشاركة المجتمعية في عالمنا العربي

من المعروف في عالمنا المعاصر أن البحث العلمي أصبح هو المؤشر الرئيسي والأساسي الدال على تقدم الدول ورفعة شأنها، حيث ارتبطت كلمتا البحث والتنمية في معظم دول العالم المتقدم ارتباطاً وثيقاً وكبيراً، حيث أصبح البحث والتطوير والتنمية مقياساً رئيسياً وأساسياً لمعرفة مدى تقدم الدول. وعلى الرغم من ذلك مازال يواجه البحث العلمي في عالمنا العربي العديد من الصعوبات والتحديات التي أدت إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية بدرجات متباينة في عالمنا العربي.

د. أشرف صالح إبراهيم *

لعل أكثر ما شد الانتباه إلى تدني الحالة العلمية والتعليمية في عالمنا العربي هو الضعف الواضح في الكفاءة العلمية للخريجين، والذي أدى إلى ضآلة مساهمتهم في الناتج المحلي العام. كما أنه يجب الإشارة إلى أن تدني مستوى مخرجات التعليم في البلاد العربية، وعزوف الجامعات العربية والمدارس عن الاهتمام بقيم البحث العلمي، أديا إلى أن تصبح إمكانية قيام شراكة مجتمعية في مجال البحث العلمي التنموي عملية معقدة، فالمؤسسات العلمية تعاني عجزاً واضحاً في هذا الجانب، والشريك المجتمعي لديه تحفظات على أدائها، ومخاوف من الشراكة معها، والمطلوب بحث السبل الكفيلة بتقريب وجهات النظر، والعمل على تعرية العوائق ووضع الحلول الناجعة لها.

وبدراسة العوامل التي تؤثر في العمليات التعليمية والتي تتحكم في أوضاع البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والبحثية في الدول العربية نجد أنها ترجع إلى أن معظم هذه الدول ما زالت تنتمي إلى ما يعرف بالدول النامية والتي لها طبيعتها الخاصة من حيث أوضاع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي فيها، والتي بلا شك تلعب دوراً كبيراً في إضعاف الشراكة المجتمعية في البحث العلمي، ويمكن إجمال تلك العوامل في النقاط الآتية:

١- الاهتمام بالجانب الأكاديمي على الجانب التطبيقي في الأبحاث العلمية الصادرة عن الجامعات والمراكز والهيئات التعليمية.

٢- ضعف الارتباط الوثيق والمثمر بين البحث العلمي وأهداف

جدول١: يبين مصادر تمويل البحث والتطوير في الدول العربية

مصدر التمويل	مقدار الإنفاق (مليون دولار)	نسبة المصدر للمجموع الكلي (في المائة)
ميزانيات حكومية	٤٨٠,٩	٦١,٥
ميزانيات الجامعات	٢١٧,٣	٢٧,٨
القطاع الخاص	١٢,٦	٢,٩
تمويل خارجي	٦١,٥	٧,٨
المجموع الكلي	٧٨٢,٣	١٠٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ١٩٩٨

جدول رقم ٢: يبين نسب مصادر تمويل البحث والتطوير في بعض الدول العربية مقارنة ببعض دول العالم خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

البلد	الحكومة	مؤسسات الأعمال الخاصة	الجهات الخارجية	الهبات والتبرعات
اليابان	٢٢	٦٧	٠.١<	١١
المملكة المتحدة	٣٠	٥٢	٥	١٣
الولايات المتحدة	٣٣	٦٣	٠	٤
الدنمارك	٣٣	٥٢	٠	٠
إسبانيا	٥٤	٣٨	١	٧
تركيا	٦٥	٢٩	٣	٣
الأردن	٧٨	١٢	٨	١
مصر	٨٦	٤	٨	٢
الكويت	٩٣	٦	١ <	١

المصدر: تقرير التنمية الاقتصادية، الامم المتحدة - ٢٠٠٠

وخطط التنمية وكذلك عدم الربط بين أهداف مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٣- غياب أساليب وآليات التنسيق والتفعيل والتنظيم المركزي للعلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٤- المعوقات المادية والفنية والبشرية التي تحول دون تقدم البحث العلمي في هذه البلاد وأدائه لدوره المنشود.

٥- غياب التشريعات الكافية والملزمة والتي تؤدي إلى الشراكة الحقيقية بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المختلفة.

٦- غياب التحديد العلمي السليم للأهداف التعليمية وأهداف البحث العلمي وفقاً للظروف المجتمعية.

٧- قلة وندرة الكفاءات ذات الخبرة التطبيقية في ما يتعلق بالربط بين المؤسسات البحثية والإنتاجية.

٨- انخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي بشكل عام والتطبيقي على وجه الخصوص.

٩- نقص الخبرة والكفاءات العلمية أو هجرتها إلى الدول الأخرى.

١٠- ضعف البنية التحتية المعلوماتية.

١١- مشكلات الروتين والبيروقراطية إضافة إلى صعوبة ومشكلات التغيير.

١٢- مشكلات الهياكل التنظيمية للمؤسسات التعليمية.

١٣- نظرة المجتمع والدولة للبحث العلمي ودوره ورسالته وفوائد تسخيره في خطط التنمية.

١٤- تشابك العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١٥- قصور قواعد البيانات ونظم المعلومات المتاحة.

١٦- مشكلات وتحديات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم الدول.

١٧- عدم وجود اهتمام كاف بدراسة كيفية الاستفادة من مخرجات التعليم والبحث والتطوير وكذلك القصور في ثقافة مفاهيم وأهداف (الجامعة) و(البحث العلمي).

١٨- إحجام مؤسسات القطاع الخاص عن الدخول في العملية التنموية القائمة على البحث العلمي الجاد له أسباب متعددة منها قلة الوعي بأهمية العملية البحثية، وكذلك نقص الثقة المتبادلة بجدوى البحوث التي تجري في البلاد العربية، والاعتماد على النتائج المستوردة من الخارج، وانعدام رأس المال المغامر وسيطرة رأس المال الجبان.

١٩- غياب الاستراتيجيات الوطنية الناظمة لهذه المجالات الحيوية، والتي تقوم برسم خطوط عريضة ومبادئ عامة لشركاء العملية التنموية في البلاد، وهذا يؤدي إلى الحرية المطلقة في القبول أو الرفض بالنسبة لعملية الانخراط والاندماج في هذه العملية، أما إذا وجدت القوانين الناظمة التي تحدد وظائف اجتماعية ومهام وطنية للشركات غير الوظائف التي قامت أساساً للعمل عليها، فإن البداية ستكون أسهل رغم صعوبة المرحلة.

وعلى الرغم من المشكلات والتحديات التي يواجهها العالم العربي، فقد بدأ في الأعوام الأخيرة التنبه لهذه القضية والعمل على تغييرها كحتمية ضرورية للتقدم التنموي والحضاري فيها، ولمواكبة ما يحدث من تقدم سريع في كافة المجالات على المستوى العالمي. ومن هنا يأتي دور المؤسسات الإنتاجية والخدمية والبحثية في تلك البلدان، حيث نجد أن وحدات «البحث والتطوير والتنمية تمثل قطاعاً مهماً

المؤسسات التعليمية تعتبر النواة الرئيسية في تنمية البحث العلمي

من قطاعات هذه المؤسسات التي تعتمد كلياً على هذه الوحدات في نجاحها وتقدمها واستمراريتها، حيث نجد أن حجم المصروفات التي تنفقها هذه المؤسسات على وحدات (البحث والتطوير أو التنمية) في البلدان المتقدمة تتراوح بين ٣٠٢٥ في المائة من ميزانياتها، واضعة في اعتبارها أن الإنفاق على مثل هذه الوحدات هو في حقيقته وجه من أوجه الاستثمار ذي العائد الضخم والذي لا يقل في أهميته عن بقية الأوجه الإنتاجية أو الإعلامية الظاهرة. وهذا لابد أن يحدث في العالم العربي؛ فوفقاً لتقارير التنمية الاقتصادية العالمية فإن المؤسسات الخاصة قد أنفقت في عام ١٩٩٦م ما يقارب ١٢,٦ مليون دولار فقط لتمويل البحث العلمي في كافة البلدان العربية، وبما يعادل ٢,٩ في المائة فقط من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، في حين تحملت الميزانيات الحكومية ٤٨٠,٩ مليون دولار بنسبة ٦١,٥ في المائة، وتحملت ميزانية الجامعات ٢١٧,٣ مليون دولار بنسبة ٢٧,٨ في المائة» (جدول رقم ١).

وكذلك (كما هو موضح في الجدول رقم ٢) فإن الصناعات ومؤسسات الأعمال الخاصة أصبحت تتحمل العبء الأكبر في تمويل البحث العلمي في كافة دول العالم المتقدم، ليس فقط لتنمية وتطوير إنتاجيتها، لكن لإدراكها بأهمية تنمية وتطوير مجتمعاتها من خلال البحث العلمي التطبيقي الجاد والمثمر، أما في عالمنا العربي فالصورة مختلفة تماماً بما يؤكد اختلاف مفهوم الشراكة المجتمعية في مجالات البحث العلمي وأهميته، وفقاً لمدى التطور والتقدم في المجتمعات، وإيمانها الحقيقي بضرورة تفعيل هذه الشراكة لصالح الجميع «المجتمع والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك المواطن».

الخلاصة والتوصيات:

١- العمل على تطوير المناهج الدراسية لكل المراحل بما يتواءم مع متطلبات نشر ثقافة البحث العلمي وذلك من خلال تصميم برامج تشجع التفكير، وتعلي شأن الابتكار.

٢- إنشاء مراكز بحث علمية ومعاهد متخصصة.

٣- إنشاء قاعدة بيانات بحثية متكاملة على مستوى المؤسسات البحثية والجامعات في كل دولة على حدة، يشرف عليها اتحاد الجامعات العربية بشكل عام.

٤- زيادة دور المشاركة المجتمعية بين مؤسسات الدولة والجهات البحثية.

٥- قيام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بتكثيف البرامج التوعوية الموجهة للمجتمع، وكذلك البرامج التي تبسط الثقافة العلمية وتقربها من مستويات فهم الجماهير.

٦- إصلاح كافة المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها لأنها النواة الرئيسية والأساسية في عمليات تنمية البحث العلمي، والعمل على تطويرها بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

٧- تطبيق ما يعرف بنظام مقاييس التقويم الذاتي لمعايير مؤسسات التعليم المختلفة.

٨- وضع خطة استراتيجية متكاملة للنهوض بالعملية التعليمية والعلمية والاستعانة بكافة الخبرات في المجالات العلمية المختلفة ●

*مدير ادارة انبعاثات المنشآت – جهاز شؤون البيئة – وزارة الدولة لشؤون البيئة – مصر

مقترحات وتوصيات لدعم جهود التقدم العلمي في دول الخليج العربية

بذلت دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى خلال الثلاثين سنة الماضية جهوداً كبيرة، وصرفت أموالاً جمة لتطوير البحث العلمي، وإيجاد بيئة علمية مركزة لمعالجات وتطوير التقنيات الحديثة في كل المجالات. كما بذلت الجامعات العربية في المنطقة جهوداً مضنية للارتقاء بالبحث العلمي في المستويات كافة. وخلاصة هذه الجهود أن أعدت مئات التقارير العلمية، ونشرت آلاف الأبحاث على مستوى الوطن العربي في المؤتمرات، وفي المجالات العلمية المحكمة وغير المحكمة.

د. بكر بن حمزة خشيم *

بذلت دول الخليج العربية الدعم الكبير لتأسيس مراكز متخصصة للبحث العلمي، فتم إنشاء مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية التي أسست العديد من المختبرات العلمية في مجالات الطاقة والبتروكيميائيات وغيرها، وأسس في الكويت وفي الإمارات العربية المتحدة مراكز متخصصة للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ومثلها من المراكز البحثية في البحرين وعمان وقطر.

والنتيجة بعد هذه السنين من الجهود وهذه المليارات من الدولارات التي صرفت على هذه البرامج، أنك لا تجد من هو راض عن النتائج، والأساتذة في الجامعات ومراكز الأبحاث يشعرون بشيء من خيبة الأمل، لأن ما تم تنفيذه من أبحاث لم تستفد منه البلاد بالقدر والحد الأدنى من الاستفادة. فكثير من تلك الأبحاث أنجزت لغرض الترقيات العلمية البحتة، بغض النظر عن إمكانية التطبيق العملي من عدمه - معظم الأبحاث كانت تجاري وتحاكي مجالات البحث العلمي العالمية - وتكمل أجزاء فيها لتكون مؤهله للنشر في المجالات العلمية المحكمة، غير أنها بعيدة كل البعد عن الاحتياج الوطني الداخلي، فانتهت هذه الأبحاث والتقارير على رفوف المكتبات لمن يريد الاطلاع عليها إن وجد.

كما أن القطاع الصناعي أيضاً متذمر ويشكي من عدم وجود ربط بين ما يقال عنه بحث علمي للتطوير، وما يدور في الصناعة من عثرات تحتاج إلى حلول، ومن النادر أن تجد بحثاً علمياً أوجد حلاً لمشكلة علمية صناعية قائمة. والحكومات الداعمة للبحث العلمي أيضاً في حالة عدم الرضا لأنها لم تر بوضوح الفوائد العائدة على الصناعة وتوطين التقنية بما يوازي الأموال الكبيرة التي صُرفت، والدعم الكبير المعنوي الذي قدم، فأين السبب؟

ويستمر الأمر، فجوة واضحة وكبيرة بين البحث العلمي وتطوير التقنيات وبين احتياجات البلاد العربية والخليجية، ومشكلاتها الصناعية وحاجتها للتطوير.

والتوصية للخروج من هذه الأزمة تكمن في الآتي:

١- الحاجة الماسة لإيجاد وزارة للبحث العلمي في كل دولة من الدول العربية، مهمتها الأولى تطوير البحث العلمي والعملي بما يخدم مصلحة البلاد المباشرة، والعمل على سد الفجوة القائمة بين البحث العلمي والصناعة الموطنة، وتوحيد الجهود وتفادي التكرار والازدواجية.

٢- تخصيص مبالغ مالية مجزية للبحث العلمي والتطوير التقني لكل وزارة بحث علمي، تمكنها من إدارة الهدف والوصول به للاستفادة المرجوة.

٣- الحاجة الماسة إلى أن تكون هنالك لجان وهيئات علمية رفيعة المستوى مسؤولة عن الاتفاقيات العلمية الثنائية مع الدول الغربية المتقدمة علمياً تخصص لها ميزانيات مالية وبرامج محددة لتطوير البحث العلمي، ويمثل فيها الصناعات ذات العلاقة حسب طبيعة برنامج البحث، وتعمل كل ما يمكن لمتابعة تنفيذ برامج أبحاث محددة متفق عليها مسبقاً، ومسؤولة عن البحث حتى وصول نتائجه للتطبيق العملي الميداني.

٤- الحاجة الماسة إلى توحيد الجهود، وتفادي التكرار، بحيث تتم الاستفادة من مجلس التعاون الخليجي للتنسيق بين الدول الأعضاء لتفادي الازدواجية، والاتفاق الثنائي بين الأعضاء وتبادل النتائج فيما بينها بموجب اتفاقيات ثنائية لتبادل المعرفة ●

*عضو مجلس الشورى السعودي

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

يصدر المركز دورية «دراسات عراقية»، وهي سلسلة محكَّمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق باللغتين العربية والإنجليزية. ويرحب مركز الخليج للأبحاث بمساهمات الباحثين والخبراء المتخصصين في شؤون العراق، ولاسيما من العراقيين، في هذه الدورية الأكاديمية.

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

دراسات عراقية

البحث العلمي والأمن في دول الخليج.. بين الواقع والطموح

يمثل البحث العلمي ثروة مهمة وقوة للدولة تحقق الأمن الوطني، وبنوك التفكير التي تتولى البحث العلمي تعتبر السلطة الخامسة، وعندما كانت بريطانيا الدولة العظمى الأولى في القرن الـ١٩ كان البحث العلمي سر قوتها بما توفر لديها من اختراعات، ثم ورثت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا العظمى في البحث والتقدم العلمي وجذبت العلماء من مختلف دول العالم.

أ.د.أحمد سليم البرصان *

جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في الأبحاث المنشورة لعام ٢٠١٠، واحتلت الصين المرتبة الثانية بعد أن كانت تحتل المرتبة السادسة في الفترة ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٣، ومن المتوقع أن تحتل الصين المرتبة الأولى في عام ٢٠١٣، في الأبحاث المنشورة كما جاء في الجمعية الملكية للعلوم في بريطانيا ويتوقع أن تكون الدولة العظمى الأولى في المستقبل، وتتقدم دول صاعدة في البحث العلمي كما هو الحال في الهند والبرازيل، لكن الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي هو أقل مستوى للإنفاق في العالم كما جاء في تقرير اليونسكو للعلوم لعام ٢٠١٠.

تقرير اليونسكو وواقع الدول العربية

إن تقرير اليونسكو لعام ٢٠١٠ الذي صدر بمناسبة اليوم العالمي للعلوم، أشار إلى أن الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي في أقل مستوى له في العالم، ففي الدول العربية الإفريقية وصل ما بين ٠,٣ - ٠,٤ في المائة، خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧ من جملة الناتج القومي، بينما وصل الإنفاق في الدول العربية الآسيوية ٠,١ في المائة، في الفترة نفسها، بينما وصل متوسط الإنفاق على البحث العلمي على المستوى العالمي إلى ١,٧ في المائة من جملة الناتج القومي، ووصل الإنفاق العلمي في إسرائيل ما بين ٤,٦ في المائة و٤,٨ في المائة خلال عام ٢٠٠٦.وعندما يشير التقرير إلى الدول العربية الآسيوية فإن دول مجلس التعاون الخليجي تأتي في مقدمتها، دخل مرتفع وإنفاق في أسفل القائمة على البحث العلمي.

جامعات عريقة لكن بإنتاج علمي قليل

توجد في الدول العربية جامعات عريقة، كما أشار التقرير، وكانت المنطقة العربية في عصورها الزاهية منارة للعلم والاختراعات، وفي عهد هارون الرشيد والمأمون انتشرت الاختراعات والترجمة ونقلت للغرب عن طريق الأندلس وصقلية، ولما تراجعت وأصبحت الجامعات العريقة متدنية المستوى لأسباب متعددة لسنا في مجال بحثها، أصبحت الدول العربية لا تخرج سوى ٣٧٣ باحثاً لكل مليون نسمة، علماً أن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ ١٠٨١ باحثاً، فضلاً عن أن الكثير من العلماء العرب

دول مجلس التعاون جاءت في مقدمة الدول العربية الآسيوية في مجال الإنفاق العلمي

عالم واحد فقط من أصل أفضل ١٠٠ عالم على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية

فضلوا الهجرة إلى الغرب ولا يسهمون بالتالي في الإنتاج المحلي الإجمالي لبلدانهم.وأوضح التقرير أن عالماً واحداً فقط من أصل أفضل ١٠٠ عالِم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية.

الإنفاق العربي على البحث العلمي

يشير تقرير اليونسكو إلى أن الإنفاق على البحث العلمي في مصر لا يتعدى ٠,٢٣ في المائة من الناتج القومي، وأن هذه النسبة ثابتة منذ عام ٢٠٠٧، رغم تأكيد الحكومة المصرية نيتها زيادة هذه النسبة إلى ١,٠ في المائة خلال خمس سنوات مقبلة، وعلى أية حال فهي نسبة قليلة مقارنة بالمعدل العالمي.

وتخطط قطر إلى الوصول بالنسبة إلى ٢,٨ في المائة في غضون خمس سنوات أيضاً. وفي المقابل، شهد الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في تونس ارتفاعاً مطرداً منذ عام ٢٠٠٠، وكشف التقرير أن تونس احتلت عام ٢٠٠٧ المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث كثافة أنشطة البحث والتطوير التي تجاوزت بقليل نسبة ١,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.كما قررت تونس تخصيص ١,٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل أنشطة البحث والتطوير بحلول عام ٢٠٠٩، مع الإشارة إلى أن الشركات التجارية ستتحمل ١٩ في المائة من هذا الإنفاق.

وقامت المملكة العربية السعودية باعتماد خطة وطنية للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٣، واحتلت جامعة الملك سعود مرتبة بين الجامعات العالمية وتم تأسيس جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، ورغم ذلك فإن الإنفاق على البحث والتطوير لا يتجاوز ٠,٠٥ في المائة، من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة بالفعل ضئيلة جداً، وجاءت البحرين في المرتبة الأخيرة بالإنفاق على البحث العلمي بنسبة ٠,٠٤ في المائة من قيمة الدخل القومي.

لكن بالمقابل، نجد أن أرقام الإنفاق على صفقات السلاح في الدول العربية مرتفعة وأحياناً خيالية، فحسب تقرير معهد (ستوكهولم) لأبحاث السلام، فإن حجم إنفاق الدول العربية على صفقات الأسلحة في عام ٢٠٠٩ بلغ ٩٤ مليار دولار.وإذا كانت الدول العربية جاءت في مؤخرة القائمة بين دول العالم في البحث العلمي، فقد جاءت في مقدمة دول العالم في الإنفاق على الأسلحة مقارنة بالناتج القومي، ويظهر أن النزاعات في المنطقة مخطط لها لأن يستنزف التسلح ميزانياتها بدلاً من الإنفاق على البحث والتطوير.والغريب أن الدول العربية طاردة لعلمائها، ففي دراسة لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (مايو ٢٠٠٤)، نبهت إلى أن الدول الغربية الرأسمالية، استقطبت ما لا يقل عن ٤٥٠ ألفاً من العقول العربية، وأن العالم العربي يسهم بـ ٣١ في المائة من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغربية بنحو ٥٠ في المائة من الأطباء و٢٣ في المائة المهندسين و٥ في المائة من العلماء من العالم النامي.

جدول يبين مراكز الدراسات الاستراتيجية والسياسية في بعض الدول الغربية (٢٠١٠)

	الدولة	عدد المراكز	الرتبة في عدد المراكز
١	الولايات المتحدة	١٨١٦	١
٢	الصين	٤٢٥	٢
٣	الهند	٢٩٢	٣
٤	المملكة المتحدة	٢٧٨	٤
٥	ألمانيا	١٩١	٥
٦	فرنسا	١٧٦	٦
٧	الأرجنتين	١٣١	٧

مراكز الدراسات والبحوث «العالمية» منظمات أبحاث السياسة العامة الرائدة في العالم - جامعة الامم المتحدة يناير ٢٠١١

بنوك التفكير في الدول العربية

ارتبط واقع البحث العلمي بواقع بنوك التفكير في الدول العربية، فحسب التقرير الذي صدر في يناير ٢٠١١ عن جامعة الأمم المتحدة تحت عنوان (THE GLOBAL GO-TO THINK TANKS 2010)، فإن عدد بنوك التفكير في ١٦٩ دولة بلغ عددها ٤٦٨٠، ٥٧ في المائة منها في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والنسبة الباقية موزعة على بقية مناطق العالم، ومما يؤسف له أن منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي هي الأقل حتى إن عدد مراكز الأبحاث في القارة السوداء (إفريقيا) أعلى نسبة منه في الشرق الأوسط، فنسبة عدد مراكز الأبحاث في إفريقيا ٨ في المائة من المجموع العالمي بينما الشرق الأوسط والمغرب العربي ٥ في المائة. ولهذا لا نستغرب التخبط السياسي والاقتصادي في هذه الدول لعدم توفر المعلومات الدقيقة والدراسات الجادة التي لا يمكن أن تأتي إلا من بنوك التفكير (مراكز الأبحاث) وأن عدد مراكز الأبحاث في إسرائيل لعام ٢٠١٠ وصل إلى ٥٤ مركزاً واحتلت بذلك المرتبة ١٨ في العالم بعدد مراكز الأبحاث، وكانت الولايات المتحدة احتلت المرتبة الأولى من حيث العدد ١٨١٦ مركزاً للبحث، والصين المرتبة الثانية ٤٢٥ مركزاً وتفوقت الهند في عدد مراكز الأبحاث على المملكة المتحدة وألمانيا وروسيا في عدد المراكز حيث احتلت المركز الثالث بـ ٢٩٢ مركزاً.

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

إذا نظرنا إلى عدد مراكز الأبحاث في الدول وربطها بالتقدم نجد أن الدول المتقدمة تأتي في المقدمة (كما يبين الجدول أعلاه).

ونجد أن الدول العربية هي أقل المناطق على مستوى العالم في مراكز الأبحاث في المجال السياسي والاستراتيجي وأقل في المراكز العلمية الأخرى، فقد بلغ عدد مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط حسب أرقام عام ٢٠١٠ (٣٣٣) مركزاً، تشمل الدول العربية وإيران وتركيا وقبرص وإسرائيل. وتأتي إسرائيل في المرتبة الأولى بعدد مراكز الأبحاث العلمية فيها (٥٤) مركزاً تليها مصر (٣٤) وإيران (٣٢) وتركيا (٢٧) مركزاً.

وإذا نظرنا إلى أهم مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط والمغرب العربي، أي أول ٢٥ مركزاً، نجد أن مركز كارنيغي للشرق الأوسط يأتي في المرتبة الأولى يليه مركز الخليج للأبحاث وفي المرتبة الثالثة يأتي مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وفي المرتبة الرابعة يأتي مركز بروكنغز في الدوحة، ونلاحظ أن مركز كارنيغي (الأول) ومركز بروكنغز (الرابع) هما فرعان لمراكز أبحاث أمريكية. وتحصد إسرائيل ٧ مراكز من ٢٥ مركزاً في الشرق الأوسط والمغرب العربي، وتأتي دول المجلس في المرتبة الثانية بالعدد في الخمس والعشرين الأولى والدولة الثالثة تركيا.

إن العالم العربي بحاجة إلى قفزة نوعية للبحث العلمي، والبحث ثروة، والبترول لن يبقى دائماً، ونحتاج إلى الاستثمار في البحث العلمي لننتقل إلى عالم الإنتاج العلمي والصناعات في عصر التكونولوجيا والثورة المعلوماتية، كما نحتاج إلى مراكز دراسات وطنية تخدم أوطانها، فالسياسة والتخطيط وصنع القرارات المحلية والخارجية تحتاج إلى المعلومات، والمعلومة قوة، ولا يستوي العالم مع الجاهل، وكما قيل الجاهل عدو نفسه، والعالم العربي دخل في كثير من المطبات والتخلف بسبب عدم توفر المعلومات والبحث العلمي الجاد

*أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الحسين بن طلال - الاردن

الدراسات المستقبلية وإشكالية التوطين في مراكز الدراسات: حالة الخليج

منذ الأزل والإنسان يفكر بذاته والذات المقابلة، وسعى منذ نشوء البشرية إلى (التشوف) والتفكر والتأمل في حاله وفقاً لاستقراء قدراته الذاتية محاولاً بناء مصفوفة رياضية مفادها أن اليوم القادم هو جدول أعمال ولا بد من التحسب لكل فرصه وتحدياته، ووفق هذا المنظور البسيط تطورت دراسات في حقل (التشوف) والتفكر والتأمل حاولت إضفاء المنهجية والعقلنة على إدارة التفكير الإنساني لتؤطر لنا بعد نشوء الدولة ككيان ذاتي بزوغ الدراسات العلمية في حقل المستقبليات بعد أن تداولتها الأمم والشعوب بصور شتى.

حسين علاوي خليفة *

كانت الدراسات المستقبلية قارباً من قوارب التلمس للغد القادم وفتحاً من الفتوحات العلمية لاستقراء الأبعاد والاتجاهات والمشاهد الخاصة بالسلوك الدولي، وهنا تكمن المشكلة التي نحاول الولوج للبحث بها في كيفية توطين هذه الدراسات في البحث العلمي لمراكز ومعاهد الدراسات في العالم العربي والخليج بوجه خاص. وتعاني الدراسات والبحوث في مجال الدراسات الاستراتيجية والسياسية في العالم العربي والخليج بوجه خاص من القصور في الرؤية المستقبلية أو الابتعاد عنها باعتبارها ترفاً فكرياً، وهذا ما نحاول التأسيس له من خلال البحث في الدراسات المستقبلية التي تقدمت جداً في عالم الشمال بينما تراجعت في عالم الجنوب وخصوصاً أن العديد من دول العالم العربي تواجهها بالعزوف.

تطور الرؤية في الدراسات المستقبلية

إن التحديات التي تواجه البشرية ودول الخليج على وجه التحديد باتت في مطلع القرن الحادي والعشرين معقدة ولا يمكن حلحلتها بالجهود الذاتية، وتبدو عصية على الحل، فمعدلات الاستهلاك الحالية للبشر ليست غير متوازنة فقط، بل أيضاً تولد تأثير الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي، وتتسبب في فقدان التنوع البيولوجي، وصعوبات في الحصول على موارد المياه الكافية، وتناقص للموارد غير المتجددة، وتلوث من مختلف الأشكال. وهناك تخوف متزايد من أن بقاءنا على هذا الكوكب مهدد.

ولهذا نحتاج إلى استشراف رؤية مستقبلية بدقة أكبر (سيد يسين، نظرة استشرافية للتطوات العالمية في القرن ٢١)، لتقود إلى تصور أفضل للمستقبل، وللعمل على تطوير مفهوم (الصالح العام) عبر الكوكب بأكمله، وتعمل على التعامل مع المحيط الحيوي على أنه حديقة الحياة التي تضم عدداً لا نهائياً من النظم البيئية المعقدة والمتفاعلة مع بعضها، والبشرية هي البستاني الحكيم الذي يدير مجمل الموارد الطبيعية. وهدفنا الأسمى هو الحفاظ على صحة المحيط الحيوي وسلامته لصالح الأجيال القادمة (تييري جودان وآخرون، العلماء المشتغلون باستقراء المستقبل).

وإذا كانت دراسات المستقبل في الوطن العربي منذ الخمسينات وصولاً إلى نهاية السبعينات قد وجدت معوقات متعددة وانتهت إلى أن المستقبل لم يدخل في الإدراك العربي (د.هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي).

ويلاحظ معظم الباحثين والمتابعين للشأن التنموي في العالم أن «هذه الدراسات المستقبلية لا تزال محدودة جداً في العالم العربي، وحين يتم إجراء دراسات من هذا النوع فإنها لا تخرج عن النطاق الأكاديمي، ولا تكون جزءاً من نسيج التفكير الاجتماعي أو من الممارسة الفعلية، سواء على مستوى الحكومة أو

على مستوى الأفراد (أزراج عمر، الدراسات المستقبلية بين المفهوم والممارسة: كيف يبنى(علم المستقبليات)؟».

صحيح أن هناك شبه انقطاع كامل بين النطاق الأكاديمي الجامعي وبين ما ندعوه بالحياة العامة في بلداننا، إلى ما يعرف بخدمة المجتمع، ويتجلى هذا الانقطاع الخطير في حصر البحث بالقضايا ذات الصلة بالاقتصاد، أو التوظيف أو الإسكان أو المواصلات مثلاً بين أروقة الجامعة ومراكز البحث والتخطيط، حيث إن نتائج هذه الأبحاث لا تستفيد منها القطاعات المعنية في المحافظات أو الإمارة، وفي البلديات وعلى مستوى واسع. والحال، فإن الثقافة السائدة في مجتمعاتنا من المحيط إلى الخليج لا علاقة لها مطلقاً بالتخطيط المستقبلي سواء على مستوى العائلة، أو على مستوى القرية، فالبلدية، والدائرة حتى الهرم الأعلى للدولة.

وفي الواقع فإن فكرة (علم المستقبليات) ينبغي أن تنطلق من حيث النظرية والتطبيق معاً من العائلة باعتبارها النواة الأولى والأساسية للمجتمع السياسي.

ومن هنا فإن تحليل الأسباب الأساسية التي توجد وراء ظاهرة غياب الدراسات العلمية المستقبلية عائلياً ومحلياً ووطنياً يتميز بالإيجابية : «فحين نفكر بعمق في حال رب الأسرة ذي الموارد المحدودة والذي ينجب عشرة أطفال من دون أن يكون لديه أدنى فكرة عن الوسيلة التي سيتدبر بها احتياجاتهم في مختلف مراحل حياتهم المقبلة، نجد الموقف الفكري الكامن من وراء هذا التصرف هو أن المستقبل في أساسه شيء مجهول، وبالتالي فهو يسمح بكافة الاحتمالات».

نحن إذن أمام المشكلة الجوهرية وهي انعدام ثقافة ضبط الحياة وفق مخططات مدروسة تأخذ في الاعتبار الإمكانات المتوفرة والممكنة في كل مجال من المجالات (د. عبدالمحسن صالح، التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان).

إن انعدام هذا النمط من الثقافة على مستوى العائلة هو الذي يولد الفشل في إيجاد صيغ ملائمة للتسيير والتنمية على مستوى الدولة، وأتفق هنا مع الدكتور فؤاد زكريا بأن «هناك عوامل معروفة ترتبط بهذا النوع من التصرف، مثل انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي إلخ..» لكن لا بد من التوضيح أيضاً أن القضية في الجوهر ذات صلة بالثقافة السائدة في المجتمعات العربية في علاقتها بالتنمية بكل ألوانها وأشكالها، حيث إنه لا بد من بناء ثقافة التخطيط، ودراسة الواقع علمياً من دون تدخل العواطف، والخيالات، والعادات الارتجالية، فالرهان هو على الثقافة بمعناها النظري والسلوكي العملي (د. جلال أمين، مستقبليات : مصر والعرب والعالم في منتصف القرن ٢١).

ويلاحظ الدكتور فؤاد زكريا (د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة)، أن هناك ثلاثة أسباب ينبغي معالجتها وتحليلها لأنها هي التي تنتج الذهنية الارتجالية المعادية للتخطيط المستقبلي، فهو يصنفها ويحللها هكذا: «هذه الظاهرة التي قدمنا من قبل تشخيصاً لها على مستويات مختلفة، تحتاج إلى تعليل، فمن الضروري أن نبحث عن الأساليب التي تؤدي بالعقل العربي – على المستويين الشعبي والرسمي وكذلك على المستويين الفردي والجماعي – إلى تجنب الاقتراب من منطقة المستقبل، وتركيز كل جهوده في اللحظة الراهنة وفيما هو وقتي مباشر وترك الميدان المستقبلي للظروف من دون محاولة للتدخل المسبق فيه». ويرد الظاهرة إلى هذه الأسباب: الدينية، والحضارية، والاجتماعية السياسية.

تطوير تقنيات التفكير في المستقبل بحاجة إلى ميزانية أكبر من الميزانيات التقليدية

وبخصوص السبب الديني، فإن انتشار أفكار وذهنيات (التواكلية) والاعتقاد بالمحتوم والقدرية تلعب مجتمعة أدواراً في طمس التفكير المستقبلي، والعلمي والإنساني، ومن هنا فإن المخرج السليم – حسب وجهة نظر الدكتور فؤاد زكريا– هو التصدي بالنقد لكافة الظواهر التي تتصل بهذا النوع من الفهم والتطبيق الخرافي والمتخلف للدين.

إضافة إلى عامل الفهم المتحجر للدين هناك عامل آخر وهو الحضاري المتمثل تحديداً في علاقة الإنسان العربي بالزمن، حيث إن العلاقة بالزمن تحدد مستوى ضعف أو قوة الحضارة، ففي التحليلات التي يستشهد بها الدكتور فؤاد زكريا، وهي لكل من الدكتور فهمي جدعان، والأستاذ محمود أمين العالم، فالأول يستنتج أن التاريخ الإسلامي، بعد عصر الخلفاء الراشدين كان ينطوي على حتمية (التقدم إلى الأسوأ)، أما الأستاذ العالم فيرى أن «النظرة العربية الإسلامية في العصر الوسيط كان يسودها بشكل عام مفهوم للزمن يخلو من الرؤية التطورية، بل كان يغلب عليها الطابع الارتدادي»، إن الموقف من الزمن لا يزال كما هو في الثقافة العربية الراهنة.

أما العامل الثالث الذي حدّده الدكتور فؤاد زكريا في الاجتماعي والسياسي، فهو بدوره يلعب دوراً مفصلياً في إفراز عقلية الارتجال وعدم التخطيط العلمي والمستقبلي، فالإنسان العربي المقهور اجتماعياً وسياسياً يولد لديه الانكفاء إلى الذات المغلقة، وعدم الانفتاح على التجارب المعاصرة الناجحة، ويخلق لديه الخوف من المستقبل، ويدفع به إلى الاحتفال النوستالجي بالماضي للتعويض عن الحاضر القاتم والمظلم.

ولذلك فإن تحليل ونقد العوامل الثلاثة من خلال التاريخ

القديم (قسطنطين زريق، نحن والتاريخ) مروراً بالراهن يمكن أن يسهلا عملية بناء فكر وثقافة وذهنيات بديلة من أجل بناء الإنسان الجديد الذي يتسلح بعقيدة وإرادة الحياة التي تتأسس في الحاضر بوساطة التخطيط العلمي لمجتمع المستقبل الأكثر تحرراً وتنويراً وازدهاراً وعقلانية.

تحديات تدفق فكرة المستقبل

وعلى الرغم من مضي أكثر من خمسين عاماً على نشأة البحوث والدراسات المستقبلية، الا أن العالم العربي ودول الخليج بما فيها العراق مازالت تعاني من النفور الأكاديمي لا بل حتى المهني في التفكير بالمستقبل، ورغم أن بعض مراكز ومعاهد الدراسات المستقبلية استطاعت أن تخطو خطوات مهمة في هذا المجال إلا أن الانتشار الأفقي لثقافة التفكير في الدراسات المستقبلية مازال عمودي الاتجاه وليس أفقي الانتشار لأنماط التفكير والتفكر في مستقبل الظاهرة السياسية قيد البحث، وهذا يمكن أن يكون مرده إلى وجود إشكاليات متنوعة، نظرية ومنهجية، يرجع سببها إلى (محمد فالح الجهني - الدراسات المستقبلية شغف العلم.. وإشكالات المنهج):

> الثقافة السائدة في مجتمعاتنا من المحيط إلى الخليج لاعلاقة لها بالتخطيط المستقبلي

١- المستقبل ليس له وجود كشيء مستقل، لذا لا يمكن دراسته، بل من الممكن دراسة أفكار عنه، وتقود هذه الإشكالية إلى نتيجتين مهمتين هما:

أ- تعقد موضوع البحث المستقبلي بين تعامله مع ظواهر اجتماعية بالغة التعقيد، والعوامل العديدة الكثيرة والمتشابكة التي تواجهه والتي يستحيل حصرها أو التحكم فيها في وقت واحد، كما أن التحقّق التجريبي لنتائجه متعذر تماماً.

ب- موضوعية الباحث المستقبلي أو عدمها، حيث يتعذّر على الباحث المستقبلي تخليص نفسه من المعتقدات والآراء والتعصب أو التحامل المستحوذ عليه عن طريق تعليمه وبيئته أو وسطه الذي خرج منه أو قراءاته أو خبراته.

٢- ليس ثمة مستقبل واحد بل مستقبلات (د. مازن إسماعيل الرمضاني، الدراسات المستقبلية في الوطن العربي)، وهذه المستقبلات، التي تراوح بين المحتمل والممكن والمرغوب، مشروطة بظروف وعوامل تاريخية مجتمعية وحضارية.

٣- التعقد والتشابك (البينية)، فدراسة المستقبل لا يتسنى لها أن تصبح متكاملة إلا إذا نظرنا إلى هذا المستقبل من خلال عدسات مختلفة التخصصات، وأن تكون معاينته في فترات مختلفة من الزمن.

آليات التوطين والاندفاع

إذاً كيف نعمل على تطوير الدراسات المستقبلية وتوطين هذه الدراسات في البحث العلمي لمراكز ومعاهد الدراسات في العالم العربي والخليج بوجه خاص؟

١- إنشاء وحدات متخصصة بالدراسات المستقبلية داخل مراكز ومعاهد البحوث والدراسات في منطقة الخليج.

٢- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

٣- دعم البحث والدراسات من خلال تخصيصات مالية مستقلة عن ميزانية المراكز أو المعاهد لأن البحث والتطوير لتقنيات التفكير في المستقبل تحتاج إلى ميزانية أكبر من الميزانيات التقليدية وذلك لتعدد آليات البحث وتقنياته.

٤- إنشاء وحدة للدراسات المستقبلية في جسد مجلس التعاون الخليجي من أجل تحديد التحديات والعمل على استشراف أبعاد وتأثيرات ذلك على الأمن الإقليمي الخليجي.

٥- إقامة مؤتمر سنوي ترعاه كل مراكز الدراسات والبحوث لبحث تطوير تقنيات التفكير في المستقبل تنبثق من ذلك خلية تكاملية من كل المعاهد ومركز الدراسات التخصيصية لوضع مشروع الخليج ٢٠٣٠م.

ونصل إلى نتيجة مما تقدم مفادها أن العالم العربي ودول الخليج اليوم بحاجة حقيقية إلى التوسع في اتجاهين: الأول على صعيد نسقي أفقي من خلال مراكز الدراسات والبحوث في منطقة الخليج. والثاني بناء عمودي يتم من خلاله تأسيس وتطوير مناهج الدراسات المستقبلية في الدراسات الجامعية وحتى الدراسات الثانوية لما لها أهمية في فك طلاسم التحديات التي يواجهها البشر في مطلع الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، ناهيكم عن أن دول عالم الشمال وصلت إلى درجة عالية من صناعة الهدف وباتت تفكر ما بعد الهدف، أي أنها تدرك العائد لكنها تلوح للبحث عن الفرص المخفية والتي يمكن إبرازها وجعلها أهدافاً تسعى الدولة إلى نيلها وهذا ما يدفعنا للبحث في موضوع الدراسات المستقبلية ببعدها النظري.

إننا اليوم في دول الخليج بحاجة ماسة إلى بناء رؤية فكرية لمشروع الخليج ٢٠٣٠ ونعمل من خلاله على توظيف وتطويع الطاقات العلمية كافة وكل حسب اختصاصه الهادف إلى بناء استراتيجية منطقة الخليج خلال الـ ٢٠ عاماً المقبلة ●

*أستاذ الدراسات المستقبلية - جامعة النهرين - بغداد

مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة*

مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة (أياست) هي مبادرة استراتيجية أطلقتها حكومة دبي عام ٢٠٠٦، وتهدف إلى تشجيع الابتكار العلمي والتقدم التقني ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة. وترتكز رؤية المؤسسة الأساسية على تعزيز استخدام الوسائل الفعالة في مجال التقنيات المتقدمة والمتطورة والمعلومات الفضائية الدقيقة بالنسبة لمجموعة متنوعة من التطبيقات التي من شأنها تعزيز التطور المستدام ومواكبة النمو المتسارع للقطاع الصناعي والاقتصادي في مدينة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

جاء إنشاء المؤسسة وفق رؤية ثاقبة لأن تصبح أحد أبرز المعاهد العلمية والتقنية المرموقة عالمياً، وتمضي اليوم بكل ثقة نحو تحقيق هدفها من خلال إطلاق سلسلة من المشاريع المهمة التي يجري الإعداد لها تباعاً. وتضطلع المؤسسة اليوم بدور رئيسي لترويج الوسائل الفعّالة لاستخدام التقنيات فائقة التطور والحداثة والمعلومات الفضائية الدقيقة ضمن مجموعة متنوعة من التطبيقات. وينطوي جدول المعهد على أربع مهام رئيسية، من ضمنها ترويج ثقافة الأبحاث العلمية المتطورة والابتكار التقني في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبناء قاعدة تنافس عالمية لتطوير الموارد البشرية، والمساهمة في جعل دبي ودولة الإمارات مركزاً رائداً للعلوم والتقنية بين سائر الدول المتقدمة، فضلاً عن تأسيس علاقات تعاون دولية ومشاريع مشتركة مع كبرى المؤسسات الرائدة في مجالي الصناعة والأبحاث.

إن ما أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة من تقدم اقتصادي وصناعي متسارع ساهم في تنامي الطلب على الطاقة. وقد ترافق ذلك مع زيادة تكلفة الوقود والالتزامات البيئية الدولية (معاهدة كيوتو وضريبة الكربون)، الأمر الذي دفع (أياست) إلى تأسيس مركز الإمارات للبحوث العلمية. وستتركز مهمّة مركز الإمارات للبحوث العلمية الأساسية في إجراء البحوث وتطوير تقنيات الطاقة المتجدّدة والبديلة، وتقديم الدعم التقني في تخطيط سياسات الطاقة وتنفيذ أبحاث انتقائية في تقنية (نانو Nano) وتطبيقاتها في قطاع الطاقة. وتبشر هذه المبادرة الثانوية من قبل (أياست) بلعب دور رئيسي في التأثير على خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات مستقبلاً.

وتعكف (أياست) حالياً على تأسيس علاقات تعاون دولية ومشاريع مشتركة مع عدة منظمات لتحقيق خططها المستقبلية الطموحة. ومن ضمن إنجازاتها، بحث وتطوير القمر الصناعي المحلي (دبي سات ١)، الذي سيتم إطلاقه إلى الفضاء خلال هذا العام. فقد وقعت المؤسسة مذكّرة تفاهم مع وكالة الفضاء الاتحادية الروسية (ROSCOSMOS) في إطار استعدادها لإطلاق (دبي سات ١)، وهو المشروع الذي يستهل برنامجها الفضائي. إنّ برنامج دبي الفضائي هو مبادرة رائدة أطلقتها (أياست) بهدف إرساء قاعدة صلبة تلبي مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتقدّم العلمي والتقني على نحو يتماشى مع مسيرة التطور الاقتصادي القائم على المعرفة في الدولة. وبموجب مذكرة التفاهم، سيتم إطلاق (دبي سات ١) تحت إشراف وتفويض وكالة الفضاء الاتحادية الروسية من خلال شركة الفضاء الدولية (كوزموتراس) (ISC) بمقرها في موسكو. ويشمل التعاون مع وكالة الفضاء الاتحادية الروسية وفقاً لبنود مذكرة التفاهم، تطبيق البحث المشترك، وتبادل البيانات والخبرات، وتطوير وإنتاج الأقمار الصناعية وقطع غيارها، بالإضافة إلى المشاريع العلمية والتقنية الأخرى.

الفكر الاستراتيجي للمؤسسة يشتمل على كل من:

الرؤية: الريادة في مجالات العلوم والتقنية المتقدمة.

الرسالة: تعزيز مسيرة التقدم وبرامج التنمية المستدامة بتسخير أفضل وسائل الابتكار العلمي والتقني.

الأهداف الاستراتيجية:

تعمل المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

١- التحديث والتطوير وتحقيق الريادة للإمارة وللدولة في مجالات العلوم والتقنية المتقدمة.

٢- تعزيز وتكريس ثقافة ومنهجية إجراء الأبحاث العلمية المتقدمة لدى المواطنين لدعم قدراتهم على الابتكار التقني والوصول إلى مستويات علمية رائدة ومتميزة.

٣- تشجيع الابتكار التقني ودعم التطور العلمي في الإمارة والدولة.

٤- تطوير الموارد البشرية الوطنية لإيجاد قاعدة وطنية ذات مستويات علمية رائدة ومتميزة.

٥- تأسيس علاقات تعاون ومشاريع مشتركة مع المؤسسات التقنية والصناعية والبحثية المحلية والأجنبية.

٦- المساهمة في التقدم العلمي والتنمية المستدامة للإمارة والدولة ●

*المصدر: **الموقع الإلكتروني مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة** (www.eiast. ae).

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

أنشئت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي «مؤسسة خاصة ذات نفع عام» بموجب مرسوم أميري صدر في٢١ ذي الحجة ١٣٩٦هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٧٦م. يدير المؤسسة مجلس إدارة يترأسه أمير البلاد ويضم ستة أعضاء يختارهم الأمير لمدة ثلاث سنوات.

تتلقى المؤسسة الدعم من الشركات المساهمة الكويتية بمقدار واحد في المائة من صافي الأرباح السنوية لهذه الشركات. ويعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للمؤسسة ينفذ سياسات وتوجهات مجلس الإدارة ويدير أعمال المؤسسة العلمية والإدارية والمالية.

المهمة والأهداف

المهمة: المهمة الرئيسية للمؤسسة هي دعم التطور العلمي والتكنولوجي والفكري في دولة الكويت والدول المحيطة.

الأهداف:

- ❖ تقديم الدعم المادي للأبحاث الأساسية والتطبيقية.
- ❖ المبادرة إلى اقتراح المشاريع والبرامج العلمية حسب أهميتها الوطنية.
- ❖ تقديم المنح والجوائز والمكافآت لدعم التطور الفكري في الكويت والأقطار العربية الأخرى.
- ❖ إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.
- ❖ إثراء المكتبة العربية عن طريق نشر الكتب والمجلات والموسوعات.
- ❖ النهوض بالوعي العلمي والحضاري.

منح البحوث والنشر والزمالة:

تقدم المؤسسة منح البحوث لتشجيع الباحثين ودعم البنية التحتية للمؤسسات العلمية الوطنية المختصة في الأبحاث. ويستطيع الحصول على منح البحوث باحث أو مجموعة من الباحثين العاملين في الهيئات الكويتية. كما يمكن للمؤسسة النظر في طلبات المنح التي تتقدم بها هيئات غير كويتية شريطة أن ترعى المشروع وتتقدم به هيئة كويتية وينفذ بالتعاون معها.

وتقدم المنح البحثية في مجالات مختلفة من العلوم لمعالجة قضايا موجهة لخدمة التنمية في البلاد، وتشتمل هذه المجالات على العلوم الحياتية، العلوم الهندسية والتكنولوجية، العلوم الطبية، العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية.

وتقدم المؤسسة أيضاً منحاً لتأليف وترجمة ونشر الكتب العلمية باللغة العربية من أجل إثراء المكتبة العربية . وتقدم هذه المنحة للمؤلفين من دولة الكويت ومن الدول العربية، وتقوم المؤسسة بمراجعة الكتب المقدمة قبل نشرها للتأكد من قيمتها العلمية.

كما تقدم المؤسسة من أجل تنمية القدرات العلمية في تخصصات محددة منح الزمالة التي توفرها للكويتيين والعرب من أجل توسيع المعرفة في مجال محدد عن طريق حضور ورش العمل والدورات المختصة في مجال محدد، حيث تقدم المؤسسة منح الزمالة التالية:

١- برنامج الكويت للرياضيات في جامعة كامبريدج.
٢- برنامج الكويت لدى جامعة هارفرد.
٣- برامج كلية الأعمال في جامعة هارفرد.

٤- مركز الكويت- إم آي تي للموارد الطبيعية والبيئية.

وانطلاقاً من أهداف المؤسسة لتحقيق مهمتها في دعم الباحثين وتشجيع العلماء في دولة الكويت والدول العربية والإسلامية. قامت المؤسسة بتخصيص العديد من الجوائز في مختلف العلوم وذلك وفقاً لبرنامج سنوي. ومن خلال هذا البرنامج تسجل المؤسسة اعترافها بالإنجازات التي يقدمها العلماء من مختلف التخصصات وتهدف من ذلك إلى رفع المستوى الحضاري في مختلف الميادين. كما تقوم المؤسسة بتقديم بعض المسابقات العلمية الثقافية لجمهور المواطنين في دولة الكويت من أجل التوعية الثقافية العامة للمجتمع.

المؤتمرات والدورات التدريبية وورش العمل

تهدف المؤسسة إلى نقل العلوم والتكنولوجيا لتطوير القدرات العلمية والتقنية الوطنية وإبراز دور المؤسسة على المستوى العالمي. ولتحقيق هذا الهدف تقوم المؤسسة بدعم الندوات العلمية، والمؤتمرات، وورش العمل، والدورات التدريبية محلياً وعالمياً. كما تقوم المؤسسة بتوفير منح فردية لحضور المؤتمرات، وورش العمل، والدورات التدريبية.

الاتفاقيات والتحالفات والتعاون

انطلاقاً من أهداف المؤسسة لتحقيق مهمتها في تأسيس شبكة اتصال بين الباحثين والعلماء، فقد قامت المؤسسة بعمل مساهمة قيمة لأجل إيجاد قنوات اتصال عالمية للباحثين في دولة الكويت ليتعاونوا ويتبادلوا المعلومات مع العلماء والباحثين حول العالم. حيث وقعت المؤسسة العديد من الاتفاقيات مع هيئات عالمية، وهي:

١- مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية (AS-ICTP).
٢- برنامج الكويت للرياضيات في جامعة كامبريدج.
٣- أكاديمية العلوم للعالم النامي (TWAS).
٤- مركز الكويت- إم آي تي للموارد الطبيعية والبيئة (CNRE).
٥- اتفاقية برنامج الكويت لدى جامعة هارفرد (KPH).
٦- برامج كلية الأعمال في جامعة هارفرد (HBS).
٧- المجلس الدولي لجمعيات تدريس العلوم (ICASE).
٨- الاتحاد الآسيوي للجمعيات والأكاديميات العلمية (FASAS).
٩- المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا (ASST).
١٠- مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية.

المطبوعات والنشر:

أنشئ في عام ١٩٨٢ قسم التأليف والترجمة والنشر بهدف دعم المكتبة العربية بالكتب والموسوعات والدراسات المتخصصة والجادة في مجالات المعرفة المختلفة، وكذلك العمل على إحياء اللغة العربية في مجالات العلم ومساندة حركة التعريب في الوطن العربي.

ويمثل نشر الكتب المؤلفة والمترجمة والموسوعات أحد الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. ومع تقدم السنين وازدياد قاعدة قراء الكتب والموسوعات والقواميس، تزداد الطلبات المقدّمة لقسم التأليف والترجمة والنشر لدعم أو نشر أو تبني المشاريع العلمية المنجزة أو التي هي قيد الإنجاز.

ولقد كان فتح باب تشجيع المؤلفين الكويتيين من خلال الهيئات والمؤسسات المتبنية لمشاريعهم أثره في تقدم العديد من الجهات بطلباتهم لدعم طباعة بعض إصدارات الندوات والكتب الخاصة بهم.

وتشارك المؤسسة من خلال هذا القسم في معارض الكتب التي تعقد في دولة الكويت سنوياً، كما تشارك المؤسسة في العديد من المعارض خارج دولة الكويت، كمشاركتها في معرض القاهرة الدولي للكتاب ومعرض الشارقة الدولي للكتاب ومعرض فرانكفوت للكتاب، بالإضافة إلى العديد من المعارض الدولية الأخرى.

مجلة التقدم العلمي

تقوم المؤسسة بنشر العديد من الإصدارات العلمية التي تتضمن المجلات والتقارير والكتب العلمية والموسوعات والأفلام والتسجيلات المتخصصة، ومن أهم إصدارات المؤسسة «مجلة التقدم العلمي» التي تهدف إلى نشر الوعي العلمي والثقافي بين قراء العربية، وتتناول ضمن موضوعاتها مجالات المعرفة المتنوعة بمقالات وبحوث مدعمة بصور هادفة، لتخاطب المستويات العلمية والثقافية المختلفة. ويأتي مضمون المجلة وشكلها العام ليعكسا خطة مطورة تعالج عزوف القارئ العربي عن قراءة المقالات العلمية ومواكبة التقدم العلمي والتقني السريع في العالم، فصار محتوى المجلة مجموعة من بحوث علمية أصلية ومترجمة تدعم الإبداع العلمي وتساعد على تنمية القدرة في التعامل مع تقنيات العصر ●

المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي (www.kfas.com)

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

هي منظمة علمية تابعة للحكومة السعودية مقرها مدينة الرياض. أنشئت عام ١٩٧٧ م تحت اسم المركز الوطني العربي السعودي للعلوم والتقنية، وفي عام ١٩٨٥ تغيرت تسمية المركز إلى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

تقوم المدينة بدعم وتشجيع البحث العلمي للأغراض التطبيقية، وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية في هذا المجال بما يتناسب مع متطلبات التنمية في المملكة العربية السعودية، والتعاون مع الأجهزة المختصة لتحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال العلوم والتقنية من أجل بناء قاعدة علمية تقنية لخدمة التنمية في المجالات الزراعية والصناعية والتعدينية، والعمل على تطوير الكفايات العلمية الوطنية واستقطاب الكفايات العالية القادرة لتعمل بالمدينة على تطوير وتطويع التقنية الحديثة لخدمة التنمية في المملكة، وتشتمل المدينة على متطلبات البحث العلمي كالمختبرات ووسائل الاتصالات ومصادر المعلومات، يترأسها المدينة حالياً محمد بن إبراهيم السويل وينوبه الأمير تركي بن سعود بن محمد آل سعود.

مهام واختصاصات المدينة

تختص مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في تحقيق وإنجاز ست مهام هي:

١- اقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية ووضع الاستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها.

٢- تنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية لخدمة التنمية في المملكة العربية السعودية.

٣- مساعدة القطاع الخاص على تطوير بحوث المنتجات الزراعية والصناعية التي تتم عن طريقها.

٤- دعم برامج البحوث المشتركة بين المملكة والمؤسسات العلمية الدولية لمواكبة التطوير العلمي العالمي سواء عن طريق المنح أو القيام بتنفيذ بحوث مشتركة.

٥- تقديم منح دراسية وتدريبية لتنمية الكفايات الضرورية للقيام بإعداد وتنفيذ برامج البحوث العلمية وتقديم منح للأفراد والمؤسسات العلمية للقيام بإجراء بحوث علمية تطبيقية.

٦- التنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث في المملكة العربية السعودية في مجال البحوث وتبادل المعلومات والخبرات ومنع الازدواج في مجهوداتها.

نظام المدينة

تحتوي المدينة في نظامها الصادر عن مجلس الوزراء السعودي على ثماني عشرة مادة:

المادة الأولى: يحول المركز الوطني للعلوم والتقنية المنشأ بتاريخ العشرين من ذي الحجة عام ١٤٠٥ هـ إلى مدينة علمية تسمى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المادة الثانية: يكون لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الشخصية الاعتبارية المستقلة وتلحق إدارياً برئيس مجلس الوزراء ويكون مقرها الرئيسي الرياض ويجوز إنشاء فروع لها في المدن الأخرى بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة: تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بدعم وتشجيع البحث العلمي للأغراض التطبيقية، وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية في هذا المجال بما يتناسب مع متطلبات التنمية في المملكة، والتعاون مع الأجهزة المختصة لتحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال العلوم والتقنية من أجل بناء قاعدة علمية تقنية لخدمة التنمية

في المجالات الزراعية والصناعية والتعدينية وغيرها، والعمل على تطوير الكفايات العلمية الوطنية واستقطاب الكفايات العالية القادرة لتعمل بالمدينة على تطوير وتطويع التقنية الحديثة لخدمة التنمية في المملكة، وتشتمل هذه المدينة على متطلبات البحث العلمي كالمختبرات ووسائل الاتصالات ومصادر المعلومات، كما تشتمل على كافة المرافق اللازمة للعاملين في المدينة، ولها في سبيل تحقيق أغراضها من دون أن يكون في ذلك تحديد لاختصاصاتها القيام بما يلي اقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية ووضع الاستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها، تنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية لخدمة التنمية في المملكة، مساعدة القطاع الخاص على تطوير بحوث المنتجات الزراعية والصناعية التي تتم عن طريقها، دعم برامج البحوث المشتركة بين المملكة والمؤسسات العلمية الدولية لمواكبة التطور العلمي العالمي سواء عن طريق المنح أو القيام بتنفيذ بحوث مشتركة، تقديم منح دراسية وتدريبية لتنمية الكفايات الضرورية للقيام بإعداد وتنفيذ برامج البحوث العلمية وتقديم منح للأفراد والمؤسسات العلمية للقيام بإجراء بحوث علمية تطبيقية، التنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث في المملكة العربية السعودية في مجال البحوث وتبادل المعلومات والخبرات ومنع الازدواج في مجهوداتها.

المادة الرابعة: تكون للمدينة هيئة عليا تشكل كما يلي: رئيس مجلس الوزراء السعودي رئيساً، نائب رئيس مجلس الوزراء نائباً للرئيس، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام عضواً، وزير الداخلية عضواً، وزير التعليم العالي عضواً، وزير الزراعة والمياه عضواً، وزير الصناعة والكهرباء عضواً وزير البترول والثروة المعدنية عضواً، وزير التخطيط عضواً، وزير المالية عضواً، رئيس الاستخبارات العامة عضواً، رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عضواً، ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس مجلس الوزراء.

المادة الخامسة: الهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية هي السلطة المهيمنة على شؤون المدينة وتصريف أمورها ولها أن تتخذ كافة القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام هذا النظام وللهيئة على وجه الخصوص ما يلي: اعتماد مشروع السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية والاستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها تمهيداً لرفع ذلك إلى مجلس الوزراء، اعتماد برامج العمل والمشاريع التي تقوم المدينة بتنفيذها، إصدار اللوائح المالية والإدارية التي تسير عليها المدينة واللوائح المنظمة لشؤون منسوبيها بعد إعدادها من قبل المدينة بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية، النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل في المدينة، تشكيل لجان التنسيق المنصوص عليها وتحديد مهامها، الموافقة على مشروع ميزانية المدينة السنوية.

المادة السادسة: تجتمع الهيئة العليا للمدينة برئاسة الرئيس أو نائبه أو من يفوضه، ولا يكون اجتماع الهيئة نظامياً إلا بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر القرارات بموافقة أغلبية الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

المادة السابعة: يكون للمدينة رئيس يعين بأمر ملكي، كما يكون له نائب أو أكثر يعين بقرار من مجلس الوزراء.

المادة الثامنة: رئيس المدينة هو المسؤول التنفيذي عن إدارة المدينة في حدود ما يقضي به هذا النظام وما تقرره الهيئة العليا ويتولى رئيس المدينة الاختصاصات الأخرى الموكولة إليه في هذا النظام أو في قرارات الهيئة العليا.

المادة التاسعة: تسري على منسوبي المدينة أنظمة ولوائح الخدمة المدنية في الأمور التي لا يتم تنظيمها بموجب اللوائح التي تصدر وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الخامسة من هذا النظام، وفي كل الأحوال يخضع موظفو المدينة السعوديون لنظام التقاعد المدني، كما يخضع عمال المدينة لنظام العمل والعمال ونظام التأمينات الاجتماعية.

المادة العاشرة: تكون للمدينة ميزانية سنوية مستقلة، ويجوز للمدينة أن تضع ميزانية لبرامجها تزيد مدتها على سنة وفقاً لما تتطلبه المدة التقديرية لتنفيذ تلك البرامج، وتتكون أموال المدينة من الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة، الدخل الذي تحققه المدينة من ممارسة النشاط الذي يدخل ضمن اختصاصاتها، الهبات والإعانات والمنح والوصايا التي تقبلها المدينة وفقاً للقواعد التي تضعها الهيئة العليا، الموارد الأخرى التي تقرر الهيئة العليا للمدينة إضافتها إلى أموال المدينة.

المادة الحادية عشرة: تبدأ السنة المالية للمدينة مع السنة المالية للدولة.

المادة الثانية عشرة: يقدم رئيس المدينة الحساب الختامي للمدينة وتقريراً سنوياً عن أعمالها وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية إلى الهيئة العليا تمهيداً لرفعهما إلى مجلس الوزراء السعودي، كما يزود ديوان المراقبة

العامة بنسخة من التقرير السنوي والحساب الختامي للمدينة.

المادة الثالثة عشرة: يكون للمدينة مراقب مالي يعين من قبل الهيئة العليا، للقيام بالرقابة السابقة على الصرف وذلك وفقاً لما تقرره اللوائح المالية للمدينة.

المادة الرابعة عشرة: مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات المدينة تعين الهيئة العليا مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوفر فيهم شروط مراجعي حسابات الشركات المساهمة، وتحدد الهيئة العليا مكافأته، وتكون له حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته، وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسؤولين بالتضامن.

المادة الخامسة عشرة: تستمر الصلاحيات المخولة لرئيس المركز طبقاً لنظام المركز الصادر بتاريخ الثامن عشر من ذي الحجة عام ١٣٩٧ هـ لرئيس المدينة حتى تصدر الهيئة العليا لائحة التنظيم الإداري للمدينة واللوائح المالية والإدارية الأخرى، يستمر العمل باللوائح والقرارات والأوامر التي تنظم سير العمل بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها وفقاً لهذا النظام.

المادة السادسة عشرة: تعفى المدينة من كافة أنواع الضرائب والرسوم الجمركية على المعدات والآلات التي تستوردها خصيصا لنشاطها العلمي.

المادة السابعة عشرة: يلغي هذا النظام نظام المركز الوطني للعلوم والتقنية الصادر في العشرين من ذي الحجة عام ١٤٠٥ هـ.

المادة الثامنة عشرة: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية.

معاهد المدينة

تحتوي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على سبعة معاهد علمية متخصصة:

معهد بحوث الحاسب.
معهد بحوث الفضاء.
معهد بحوث الموارد الطبيعية والبيئة.
معهد بحوث الطاقة الذرية.
معهد بحوث البتروكيماويات.
معهد بحوث الطاقة.
معهد بحوث البترول والغاز.

مراكز وبرامج المدينة

تحتوي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على عشرين مركزاً متخصصاً في مجالات متخصصة وهي:

المركز الوطني لبحوث التقنيات المتناهية الصغر.
المركز الوطني للربوت والأنظمة الذكية.
المركز الوطني لبحوث المياه.
المركز الوطني للرياضيات والفيزياء.
المركز الوطني للتطوير التقني.
المركز الوطني للتقنية الحيوية.
المركز الوطني للتقنية الزراعية.
المركز الوطني لتقنية البيئة.
المركز الوطني للحماية من الإشعاع.
المركز الوطني لإدارة النفايات المشعة.
مركز تميز أبحاث اتصالات النطاق العريض اللاسلكية «المدينة – انتل».
مركز تميز أبحاث البرمجيات «المدينة – آي بي إم».
مركز تميز أبحاث القمر والأجرام القريبة من الأرض «المدينة – ناسا».
مركز تميز أبحاث الفضاء والطيران «المدينة – جامعة ستانفورد».
مركز تميز أبحاث الحياة الفطرية «المدينة – هيئة الحياة الفطرية».
مركز تميز أبحاث تقنية النانو «المدينة – آي بي إم».
مركز تميز أبحاث التصنيع بتقنية النانو «المدينة – إنتل».
مركز تميز أبحاث تقنية النانو الخضراء «المدينة – جامعة كاليفورنيا».
مركز تميز أبحاث تقنية النانو الحيوية «المدينة – جامعة نورث ويسترن».
مركز الشرق الأوسط لكفاءة الطاقة «المدينة –إنتل».

كما تحتوي المدينة على خمسة برامج وطنية بحثية متخصصة هي:

البرنامج الوطني لتقنية الأقمار الاصطناعية.
البرنامج الوطني للإلكترونيات والاتصالات والضوئيات.
البرنامج الوطني للمواد المتقدمة ونظم البناء.
البرنامج الوطني لتقنية السيارات.
البرنامج الوطني لتقنية الطيران.

المكاتب التابعة للمدينة

بالإضافة إلى مركز المدينة الواقع في شمال مدينة الرياض على بعد ٤٠ كم من مطار الملك خالد الدولي، تملك المدينة مكتب جدة الواقع في مدينة جدة، تشمل مهام مكتب جدة في تنسيق وتوثيق مشاركات المدينة ومتابعة المعاملات الرسمية الخاصة بالمدينة في منطقة مكة المكرمة، ونشر المعرفة عن المدينة وأنشطتها وإنجازاتها وتوزيع مطبوعاتها على الجهات والأفراد أصحاب العلاقة، وتمثيل المدينة في المواضيع ذات العلاقة بالمدينة، وترتيب زيارات منسوبي المدينة المكلفين بمهام رسمية في منطقة مكة المكرمة وعمل الحجوزات وتوفير المواصلات لهم، والتواصل مع وسائل الإعلام في المنطقة بالتنسيق مع المدينة، وتنظيم عقد المؤتمرات واللقاءات الصحفية حول المدينة وأنشطتها.

التعاون التقني والعلمي للمدينة

من المهام المنوطة بالمدينة تقديم الخبرات والاستشارات العلمية والتقنية للأجهزة الحكومية والمؤسسات الوطنية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات العلمية الدولية للاستفادة من إمكاناتها ومتابعة المستجدات العلمية العالمية، وقد قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتكوين لجان وطنية مختلفة للتعاون العلمي مع الجهات والمؤسسات في السعودية وفي الخارج، كما أنشأت المركز الوطني للتطوير التقني لدعم المشاريع التقنية المنبثقة من الأفكار الإبداعية الخلاقة وصولاً إلى المنهج النهائي، بالإضافة إلى إدارة التعاون الدولي المعنية بقضايا التعاون الدولي في مجالات العلوم والتقنية.

التعاون التقني العلمي الداخلي: فعلت المدينة تعاونها الداخلي من خلال إنشاء لجان وطنية وحاضنات تقنية:

❖ اللجان الوطنية: أنشأت المدينة لهذا الهدف ست لجان وطنية هي اللجنة الوطنية لسلامة المرور وتختص بدراسة المشكلات والمعوقات التي تعترض تنفيذ خطط التنمية في ما يتعلق بسلامة المرور، واللجنة الوطنية الاستشارية الدائمة لتشعيع الأغذية وتختص بتقديم الاستشارات والتوصيات في مجال تطبيقات وتشريعات تقنية تشعيع الأغذية للجهات الحكومية والخاصة، واللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية، واللجنة الوطنية للتعليم تقوم اللجنة بإجراء دراسات تتعلق بتطوير التعليم، واللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية وتهدف إلى توحيد المواصفات والأسس العامة لمتطلبات إنشاء القاعدة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية، واللجنة الوطنية للسلامة الإحيائية.

❖ حاضنات التقنية ومراكز الابتكار: تنفذ المدينة برامج عدة للتقنية ومراكز الإبداع هي برنامج حاضنات وواحات التقنية ويهدف إلى العمل مع القطاعات الوطنية المختلفة جامعات ومراكز بحث وشركات مستثمرين لتطوير التقنية في المملكة العربية السعودية، برنامج إدارة المعرفة ويهدف إلى إدارة المعرفة ضمن المكونات البحثية للمدينة.

التعاون التقني العلمي الخارجي: قامت المدينة بتفعيل تعاونها الخارجي مع العالم العربي والجوار الإقليمي والتعاون الدولي:

❖ التعاون العربي: يتم التعاون العلمي والتقني مع الدول العربية من خلال اللجان السعودية العربية المشتركة، كما تتعاون المدينة مع عدد من المنظمات واللجان العلمية العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو»، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا«الأسكوا»، الهيئة العربية للطاقة الذرية، مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

❖ التعاون الإسلامي: يتم التعاون مع دول العالم الإسلامي من خلال اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتقني «الكومستيك» المنبثقة من منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي يتكون أعضاؤها من جميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وتهدف اللجنة إلى تقييم الموارد البشرية والمادية وتطوير القدرات المحلية في مجال العلوم والتقنية وتعزيز التعاون العلمي والتقني وتنسيقه بين الدول الأعضاء، وتمثل المدينة المملكة العربية السعودية في اجتماعات اللجنة ونشاطاتها المختلفة.

❖ التعاون الدولي: يتم التعاون مع دول العالم من خلال تجديد المدينة الاشتراك في المنظمات والهيئات والاتحادات الدولية والتي بلغت ٣٢ اتحاداً ومنظمة وهيئة دولية مثل رابطة معاهد علوم البيئة، مجلس العلوم الدولي، الاتحاد الدولي للفيزياء الحيوية البحتة والتطبيقية، الاتحاد الدولي للميكانيكا البحتة والتطبيقية، الاتحاد الدولي لجمعيات العلوم البيولوجية الدقيقة ●

المصدر الموقع الإلكتروني لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (www.kacst.edu.sa)

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي .

وتقدم هذه الأوراق البحثية مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة .

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

سياسات عامة

www.araa.net

مخرجات حوار التوافق الوطني ومستقبل مملكة البحرين

بانتهاء حوار التوافق الوطني في نهاية شهر يوليو الماضي الذي دعا إليه ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في إطار سلسلة المبادرات العديدة لمعالجة آثار وتداعيات أزمة ١٤ فبراير، دخلت المملكة مرحلة جديدة في تاريخها الوطني، حيث أسس هذا الحوار لعصر جديد يتسم بمشاركة جميع مكونات المجتمع في وضع أسسه ورسم ملامحه وتحديد معالمه.

عطا السيد الشعراوي *

بمجرد أن تسلم رئيس مجلس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة مخرجات ومرئيات حوار التوافق الوطني (٢٩١) مرئية من الديوان الملكي بادر إلى توجيه كل أجهزة الدولة ومؤسساتها بوضع الآليات والخطط التنفيذية الضامنة لوضع المرئيات موضع التنفيذ الدقيق والمحكم، من أجل رفع مستويات معيشة المواطنين والارتقاء بالمكتسبات التنموية والديمقراطية التي حققتها المملكة على مدار السنوات الماضية.

إن نظرة سريعة على الآليات والخطط التي اتبعتها الحكومة في دراسة وتنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، يمكن القول إن هذه الآليات اتسمت بخصائص عدة أدت إلى فاعليتها ونجاحها في تنفيذ الجزء الأكبر من هذه المرئيات قبل الرابع من أكتوبر ٢٠١١ م، وهو موعد الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثالث. وأهم هذه الخصائص ما يلي:

المؤسسية:

فقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة مهمتها تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وذلك لضمان مركزية الإشراف العام والمتابعة اليومية الدقيقة لتنفيذ مرئيات الحوار بمحاوره الأربعة المتمثلة في المحور السياسي والمحور الحقوقي والمحور الاجتماعي والمحور الاقتصادي، حيث اضطلعت اللجنة المكلفة بإصدار التوجيهات واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ المرئيات.

وقد تفرع من اللجنة الحكومية لجنتان تولى وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الإشراف على أعمالهما، وهما لجنة الصياغة الدستورية تتولى مهمة تنفيذ المرئيات التي تتطلب تعديلات دستورية. واللجنة القانونية لصياغة التشريعات (هيئة التشريع والإفتاء القانوني)، وتعنى بالمرئيات التي يتطلب تنفيذها تعديلات تشريعية أو إصدار مراسيم ملكية، أو سن تشريعات جديدة.

التخصص وتقسيم العمل:

وذلك ضماناً للجودة والسرعة في التنفيذ ومنعاً للتداخل في المهام والاختصاصات والاستغلال الأمثل للوقت والجهد، واتضح ذلك من خلال خطوتين أساسيتين هما:

قامت الحكومة البحرينية بتشكيل لجنة مهمتها تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني

أ- قيام اللجنة الحكومية المكلفة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني بتوزيع مهام متابعة تنفيذ المرئيات المتعلقة بمحاور الحوار الأربعة على عدد من الوزراء المعنيين الذين شاركوا كممثلين للحكومة في جلسات حوار التوافق الوطني.

ب- تصنيف المرئيات في كافة المحاور الأربعة على النحو التالي:

- المرئيات التي تتطلب إجراءات تنفيذية ووصل عددها إلى (٢٠١).
- المرئيات التي تتطلب تعديلات تشريعية أو مرسوماً ملكياً أو سن تشريع جديد وبلغت (٧٩) مرئية.
- المرئيات التي تتطلب تعديلات دستورية وبلغت (١١) مرئية.

الاحترافية:

وقد ظهر ذلك واضحاً في آليات منها:

- قيام كافة الوزارات بتقديم الخطط التنفيذية الزمنية اللازمة لتنفيذ المرئيات التي تدخل في نطاق اختصاصها والتي تم توزيعها على كل وزارة كل حسب نطاقه واختصاصه والتي لاتتطلب سوى إجراء تنفيذي (إداري). ورفع تقارير دورية حول ما تم تنفيذه إلى اللجنة الحكومية المكلفة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني.
- تشكيل فريق عمل في كل وزارة لتحديد الاحتياجات الإدارية والأدوات التشريعية اللازمة لتنفيذ المرئيات.
- إسناد مهمة التنسيق ومتابعة تنفيذ المرئيات إلى ديوان رئيس الوزراء ليكون بمثابة حلقة الوصل بين الوزارات والمؤسسات الحكومية واللجنة الحكومية المكلفة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني.
- لقد كان حوار التوافق الوطني وما خرج به من مرئيات استجابة لمتطلبات واحتياجات المواطن، ومن ثم كان تنفيذ مرئيات هذا الحوار هو الطريق الصحيح لاستكمال مسيرة التطوير بذات الملامح والخصائص التي تميز التجربة البحرينية في الإصلاح وكانت سبباً رئيسياً في استمرارها والإضافة المستمرة لها ومن أهمها ما يلي:

١- التعبير عن الإرادة الشعبية:

من العوامل الأساسية التي ضمنت استمرار مسيرة التطوير في مملكة البحرين أنها تأتي معبرة عن الإرادة الشعبية وتحظى بقبول وتأييد مختلف فئات المجتمع وأطيافه ومكوناته، فقد كان ذلك سبباً في نجاح المشروع الوطني الإصلاحي لملك البحرين والذي انطلق عام ٢٠٠١ والتف حوله الشعب (بنسبة ٩٨,٤ في المائة) لإيجاد واقع جديد في المجتمع البحريني يتسم بقيم ومؤسسات وقوانين راسخة ومطبقة على أرض الواقع وكفلت تقدم البلد وتنميته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وضمنت استقراره وسلامته، وعززت التعاضد والتماسك الاجتماعي.

وقد نجح الحوار الوطني في الخروج بمجموعة من المرئيات التي عكست مدى التوافق والإجماع الوطني على ضرورة العمل سوياً من أجل مصالح الوطن ومصائر المواطنين.

لقد جاءت مرئيات حوار التوافق الوطني معبرة عن مكونات المجتمع البحريني، كما أنها كشفت أولئك الخارجين على الإجماع الوطني وأدت إلى عزلتهم كونهم يحملون أجندة غير وطنية ويجعلون ولاءهم وانتماءهم الأصلي لدول خارجية تسعى إلى الهيمنة على المملكة والمنطقة.

تنفيذ مرئيات الحوار الوطني البحريني هو الطريق الصحيح لاستكمال مسيرة التطوير

إن انسحاب هذه الفئة وتحديداً (الوفاق) أو ما يعرف بحزب الله البحرين من حوار التوافق الوطني لهو دليل على أن مرئيات الحوار الوطني تصب في صالح الدولة والمواطن، وأن تنفيذ هذه المرئيات سيدفع المملكة نحو مرحلة أفضل وتحقيق مكتسبات ومنجزات أكثر بعيداً عن أولئك الساعين إلى تدمير هذه المكتسبات والإساءة إليها والتقليل من شأنها.

٢- الدور الفاعل للسلطة التشريعية:

إن ما تمخض عن الحوار الوطني من توافقات بين المشاركين فيه، في ما يتعلق بالسلطة التشريعية يؤكد على إدراكهم لأهمية البرلمان ودوره في توسيع المشاركة السياسية وتعميق الممارسة الديمقراطية، فالإبقاء على نظام المجلسين ورفض المرئية المطالبة بإلغاء مجلس الشورى أمر يتفق وصحيح الممارسة الديمقراطية، نظراً لأهمية وجود نظام المجلسين وهو ما عبرت عنه دراسات النظم السياسية وأثبتتها الممارسة الفعلية في الدول الديمقراطية.

كما تعتبر المرئيات التي توافق عليها المشاركون في الحوار من أبرز الآليات التي ستضمن التوسع في صلاحيات المجلس المنتخب سواء التشريعية أو الرقابية، كمنح أعضاء المجلس آلية طرح موضوع عامة للمناقشة في جلسة المجلس، وعقد الاستجوابات في جلسة المجلس بدلاً من مناقشتها في اللجان لضمان أكثر فاعلية لهذه الاستجوابات.

فضلاً عن ذلك، تأتي الموافقة على إلزام الوزراء بحضور جلسات المجلس لمناقشة مواضيع وزاراتهم ضمن المقترحات المتميزة لضمان الفاعلية والتواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من ناحية، وتعميق الممارسة الرقابية للبرلمان على أعضاء الحكومة بصورة تعطي للطرفين حق الدفاع عن وجهة نظرهما من دون تجاهل أو عدم اكتراث من ناحية أخرى.

٣- تقوية الاقتصاد الوطني:

طرح المشاركون في حوار التوافق الوطني حزمة من السياسات لتعزيز تنافسية الاقتصاد البحريني شملت العديد من المحاور، أبرزها: التهيئة القانونية والسياسية، إصلاحات وتسهيلات حكومية، دعم القطاعات الإنتاجية)القطاع الصناعي، القطاع السياحي، القطاع العقاري(، التعليم والتدريب، التمكين الاقتصادي.

كما توصل المشاركون في الحوار إلى عدد من الركائز الأساسية تقوم عليها التنافسية المستهدفة، تمثلت في: الاهتمام بالموارد البشرية الوطنية، التركيز على الإنتاجية والكفاءة وأخلاقيات العمل ونشر ثقافة الجودة والتميز في الأداء المؤسسي، العمل على تطوير وتحديث التشريعات والقوانين المنظمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، مكافحة الفساد الإداري والمالي بفاعلية، وذلك من خلال تفعيل توصيات الجهات الرقابية وفي مقدمتها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتعزيز ثقافة الحوكمة والمساءلة والشفافية، ودعم جهود تمكين المرأة البحرينية اقتصادياً، وتوفير البيئة السياسية المستقرة والأمن، وتفعيل دور مجلس التنمية الاقتصادية في مجال التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد البحريني.

٤- مراعاة البعد الاجتماعي:

أولى حوار التوافق الوطني عناية كبيرة للجانب الاجتماعي، حيث وصلت مرئيات المحور الاجتماعي ٨٥ مرئية تهدف إلى تقوية وترسيخ مؤسسات المجتمع المدني وتوفير أفضل الأجواء كي تنهض بدورها على أكمل وجه ممكن بوصفها إحدى أهم دعائم الحياة الديمقراطية والارتقاء بحياة المواطنين، ومن بين تلك المرئيات: وضع استراتيجية لعمل الجمعيات الأهلية والمهنية وتطوير أدائها، والتأكيد على الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، وذاتية التمويل بدلاً من الاعتماد على التمويل الحكومي، وعمل دراسة تقييمية لفاعلية الجمعيات يترتب عليها وضع إجراءات بشأنها، وسن تشريعات جديدة للنقابات العمالية، ووضع الضوابط المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية، وتوظيف معاملات الحكومة الإلكترونية في التعامل مع الجهات الأهلية، ودعم إنشاء مقار للجمعيات الأهلية.

ومن القضايا التي نالت اهتماماً خاصاً في هذا السياق، كيفية تفعيل دور الشباب وحل مشكلاتهم وهمومهم، حيث بلغ عدد المرئيات التي تم التوافق عليها بين المشاركين في جلسات الحوار ومناقشاته سبعاً وثلاثين مرئية شملت كافة قضايا الشباب واهتماماتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً وتعليمياً وترفيهياً وتثقيفياً.. إلخ، وتهدف إلى دعم الشباب مادياً ومعنوياً، ومن بين تلك المرئيات: تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب برعاية معهد التنمية السياسية، والسعي لتمثيل الشباب في المجلس الأعلى للشباب والرياضة، واستقطاب المؤسسات الشبابية الدولية وتوظيف خبراتها لشباب البحرين تحت رقابة الجهات المعنية، وتطوير البنية التحتية الشبابية، وإشراك الشباب في وضع الخطط الاستراتيجية، وتحسين مستوى معيشة الشباب، ورعايتهم رياضياً وثقافياً واجتماعياً، وتوفير التشريعات اللازمة لهم للمشاركة في التعاطي مع قضاياهم ومع شؤون المجتمع والوطن.

> كان للتعليم نصيب ملحوظ من الاهتمام من جانب المشاركين في حوار التوافق الوطني

وكان للتعليم نصيب ملحوظ من الاهتمام من جانب المشاركين في حوار التوافق الوطني والذين خرجوا بمرئيات عدة لتطوير التعليم وربطه بسوق العمل، ومن بين تلك المرئيات التأكيد على دور اللجنة الوطنية لتطوير التعليم وتعزيز دور الشباب في العملية التعليمية، وربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل، وتطوير آلية دفع المكافآت المخصصة للطلبة الجامعيين.

خلاصة القول، أن مملكة البحرين تمر بمرحلة تاريخية مهمة تؤسس لمرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني اشترك في صياغتها ورسم ملامحها مختلف طوائف الشعب البحريني وفئاته وانتماءاته الدينية والسياسية والفكرية الحريصة على مستقبل الوطن ومصلحة المواطنين. ويقوم رئيس مجلس الوزراء وحكومته باتخاذ الخطوات الجادة والمحكمة لاستكمال مسيرة النهضة والتقدم بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع وطموحاته ويحفظ له تقاليده وعاداته ويضمن تماسكه وثباته ●

*خبير متخصص في الشؤون الخليجية

العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير

هل يمثل ما قامت به إسرائيل ضد الجنود المصريين منذ أسابيع في سيناء، عندما تعدت واخترقت الحدود السيادية للدولة المصرية وقامت بقتل خمسة جنود مصريين بدم بارد، حقيقة السلوك المستقبلي المتوقع أن تنتهجه الدولة العبرية تجاه الدولة المصرية في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير؟ ومن ناحية أخرى، هل يعكس ما قام به المتظاهرون بعد مغيب يوم الجمعة التاسع من سبتمبر الماضي، عندما اقتحم بعضهم أحد ملحقات السفارة الإسرائيلية في القاهرة، حقيقة نظرة الشعب المصري لإسرائيل وطبيعة العلاقات معها في المستقبل، وما تأثير هذه التطورات وغيرها على مستقبل العلاقات بين الدولتين، ومستقبل الأمن والاستقرار وشكل توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط؟

أحمد محمد أبوزيد *

إننا نجادل بأن إسرائيل هي أكثر الأطراف الإقليمية خسارة وتضرراً جراء نجاح الثورة المصرية، حيث بثت هذه الثورة الرعب في قلوب الإسرائيليين. فعلاقات إسرائيل مع مصر منذ توقيع معاهدة (كامب ديفيد) كانت تعتبر حجر الأساس في الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي، كونها مفتاح الحرب والسلام بينها وبين جيرانها. وسقوط نظام (كامب ديفيد) سيبقي إسرائيل من دون حليف استراتيجي، بعد أن انهارت تحالفات إسرائيل السابقة مع كل من إيران وتركيا. ومن المتوقع ألا تظل السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية حليفتين لها في المستقبل. إن سقوط مبارك – يقول ألوف بن – يمثل خسارة كبيرة للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، ويضع إسرائيل في ضائقة سيتوجب عليها الخروج منها والبدء في بناء سياسة بديلة في ظل بيئة إقليمية تتسم بالغموض الشديد.

إذا كانت الثورة المصرية هي مصدر التهديد الرئيسي لإسرائيل، فإن إسرائيل كذلك هي مكمن الخطر ومصدر التهديد الأساسي الذي يواجه مستقبل النظام الثوري المصري، الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة. فقد تندلع حرب مصرية – إسرائيلية جديدة نتيجة للشعور المتبادل بالتهديد والوقوع في شرك الحسابات والتصورات الخاطئة القائلة بسهولة استخدام القوة العسكرية لإزالة هذا التهديد واحتوائه وردعه قبل فوات الأوان.

لقد كانت إسرائيل من أول الأطراف الدولية والإقليمية الرافضة والمعادية لمطالب الشعب المصري المشروعة سعياً وراء الحرية والعدالة والكرامة، وكانت أيضاً (منفردة في ذلك) أول المحرضين على هذه الثورة والداعين لإجهاضها وسحقها وتشويه صورتها أمام العالم منذ الأيام الأولى. إذ إن من يراجع الكتابات الموجودة في الصحف الإسرائيلية ومراكز الدراسات الإسرائيلية والأمريكية الموالية لإسرائيل (يكفي فقط معهدا واشنطن WINEP وميمري MEMRI) يكتشف حجم الحقد والكراهية اللذين تكنهما إسرائيل للشعب المصري. فقد روجت إسرائيل منذ اليوم الأول للثورة المصرية لرؤية تقول إن ما يجري داخل مصر ما هو إلا محاولة من الأصوليين الإسلاميين للانقلاب على نظام (مبارك) وتأسيس نظام أصولي على غرار النظام الإيراني، وأن هذا النظام الجديد سيبادر إلى إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، التي يمر عبرها ثلث حجم التجارة الإسرائيلية، وأن هذا النظام الأصولي سيشجع استنساخه في مختلف الدول العربية (وفق منطق نظرية الدومينو)، الأمر الذي يوجب على إسرائيل (ويبرر مساعيها) تقوية وزيادة قوتها العسكرية لردع هذا النظام عن التفكير في مهاجمتها مستقبلياً.

على صعيد آخر، روجت إسرائيل لفكرة أن فقدانها للحليف المصري سوف يخلق حالة من عدم الاستقرار على حدودها الجنوبية، وهو ما من شأنه – من دون شك في رأيها – إحباط مساعيها السياسية الداعية للتخلي عن غزة. وأخيراً، فإن سقوط

نظام (مبارك) أفقد إسرائيل والولايات المتحدة نظاماً كان يساعدهما على احتواء حماس وإضعافها ويضمن بقاء السلطة الفلسطينية ضعيفة. وبالتالي، فإن وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر سيعني أن حماس ستكون قادرة على كسر العزلة التي فرضتها عليها إسرائيل ومصر تحت حكم (مبارك). ومن جانب آخر فإن نشر الجيش المصري بكثرة داخل المدن المصرية سيترك سيناء عارية وأقل حماية ومراقبة، مما سيسمح بتهريب الأسلحة والهجوم على إسرائيل عبرها. فقد ادعت إسرائيل بأن حالة من الفوضى ستسود في المنطقة بعد سقوط مبارك، وأن إيران ستقوم باستغلالها وتوجِد لنفسها موقع قدم في غزة، وكذلك احتمال أن تقوم حركة حماس بتهديد العمق الاستراتيجي الإسرائيلي عن طريق تسللها إلى شبه جزيرة سيناء وإقدامها على إطلاق الصواريخ على مدينة إيلات أو المستوطنات الجنوبية، حيث تدعي إسرائيل أن عدم قدرة الجيش المصري على السيطرة على سيناء سيعطي حماس ووكلاء إيران في المنطقة نافذة لاستغلال هذه المنطقة في الهجوم عليها.

كما أن إسرائيل تخشى من أن تتحول مخاوفها إلى حقائق وسياسات واقعية، خاصة في ظل وجود حكومة مصرية حساسة للغاية (نتيجة طبيعة النظام الجديد وحدة الضغوط الداخلية) تجاه الأوضاع في فلسطين، تريد تخفيف معاناتهم، وهو ما قد يدفعها إلى رفع الحظر والتضييق الذي كان يفرضه عليها نظام مبارك، خاصة في ما يتعلق بحرية حركتها عبر سيناء. ومن جانب آخر الخشية من أن يعود الجيش المصري إلى التفكير في وضع التقييد الاستراتيجي (Strategic Restraint) الذي فرضته اتفاقية (كامب ديفيد) عليه في سيناء، خاصة أن الجيش المصري، وعلى عكس الجيوش العربية، يتمتع باحترام وتقدير العامة وثقتهم به مرتفعة للغاية، لدوره الكبير في مجالات التعمير والإنشاءات وإقامة المشروعات الوطنية، إلى جانب كونه لم يشتبك مع المدنيين أو ساهم في عدم الاستقرار في مصر، وهو ما سيضفي شرعية وقبولاً وتأييداً شعبياً جارفاً لمثل هذه التحركات، التي تعتبرها إسرائيل بمثابة تحركات عدائية٨. إن مثل هذه اللحظة التاريخية الراهنة في المنطقة العربية ستُجبر إسرائيل على ضرورة مراجعة استراتيجيتها وسلوكها الخارجي تجاه جيرانها العرب، حيث يرى فيوري (Fiore) أن على إسرائيل أن تتوقع عودة محتملة لمصر العدائية، والاستعداد لمواجهة ذلك الاحتمال، ما يعني احتمال التورط في جولة جديدة من الصراع المسلح (الحرب) مع مصر، بعد هدنة طالت ما يقارب من الثلاثين عاماً.

إسرائيل تعمل على توريط مصر في صراعات داخلية أو خارجية تستنزف مواردها

والغريب، أن هذه النوايا العدوانية (غير المبررة وغير المقبولة) ظهرت حتى قبل سقوط نظام مبارك، ما يدل على أن إسرائيل كانت قد حسمت أمرها وحددت نوعية علاقاتها المستقبلية تجاه مصر، التي لم تبد ثورتها الشعبية أي سلوك معاد أو كاره لها طوال ثمانية عشر يوماً هي فترة إسقاط نظام مبارك، وهو ما يجعل أمر توقع مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية أمراً يسيراً، لايحتاج إلى تفكير عميق أو تنظير. إن عهد السلام المصري-الإسرائيلي قد ولى، ودخلت الدولتان حالياً في مرحلة الحرب (الباردة) وإن كانت قد أعلنت بصورة استباقية (كالمعتاد) من جانب إسرائيل، بينما مصر الثورة حتى الآن لم تُظهِر أي عداء لها.

ففي الثاني من شهر فبراير ٢٠١١ نشرت صحيفة (يديعوت أحرنوت) نص خطاب وزير الحرب الإسرائيلي الذي قال فيه «إن مصر بعد الثورة لن تواصل سياسة مبارك تجاه إسرائيل وهو ما سيخلق واقعاً استراتيجياً جديداً». هذا الواقع الاستراتيجي الجديد يستدعي في رأيه «القيام باتخاذ بعض الخطوات على المدى القريب للحد من آثار وعواقب الثورة المصرية على دولة إسرائيل». مثل :

- ❖ الاستيلاء مجدداً على محور فيلادفيا الحدودي بين مصر وغزة.
- ❖ إعادة صياغة المذهب العسكري والقتالي الإسرائيلي القائم الآن على عدم اعتبار مصر عدواً.
- ❖ الإسراع في بناء الجدار العازل بين الحدود المصرية-الإسرائيلية.
- ❖ تقليل الاعتماد الإسرائيلي على الغاز المستورد من مصر.
- ❖ تقوية محور الاعتدال الوحيد المتبقي في المنطقة «إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية».
- ❖ الإسراع في عقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

واستطرد وزير الحرب بالقول إن إسرائيل إذا لم تقم باتخاذ مثل هذه الخطوات فإنها (ستجد نفسها محكومة بالعزلة الدولية في وضع إقليمي تحتاج فيه إلى أصدقائها أكثر من أي وقت مضى).

من وجهة نظر إسرائيل فإن الاستراتيجية الأفضل لاحتواء وتقييد حركة الثورة المصرية الوليدة هي ما أطلق عليه سكوت دوران (Scott Doran) باستراتيجية (التوريط) التي دأب على استخدامها الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، والتي تعني «توريط طرف ما لطرف آخر عن طريق نخزه أو تحفيزه على اتخاذ أفعال ضد طرف ثالث، من شأنها أن تعود عليه بالنفع»، حيث يدعي (دوران) أن عبدالناصر كان سيد هذه الاستراتيجية. ففي منتصف خمسينات القرن الماضي قام عبدالناصر، ومن دون علم ملك

الأردن الراحل الحسين بن طلال بأعمال فدائية داخل إسرائيل عن طريق الأراضي الأردنية. ولم يكن الغرض من هذه العمليات التوازن ضد إسرائيل بقدر ما كان محاولة منه لتوسيع نطاق الصراع بين الأردن وبريطانيا – ألد أعدائه في مرحلة ما قبل الجلاء – بصورة تدفع الملك حسين إلى طرد الإنجليز والارتماء في حضن مصر.

وفي الوقت الراهن، يُشبه (دوران) ما تقوم به إيران ضد إسرائيل بهذه الاستراتيجية، حيث يجادل – ككثيرين – بأن إيران تستغل وكلاءها وبيادقها المحليين للتورط في أفعال تعود عليها فقط بالنفع، وتورط الآخرين في صراعات وهمية. ويذكر (دوران) مثالاً على ذلك بخطاب الرئيس السوري بشار الأسد الشهير أمام القمة العربية في عام ٢٠٠٦ عندما وصف بعض الزعماء العرب بـ«أنصاف الرجال» لعدم مساندتهم لحزب الله في حربه ضد إسرائيل. وحتى خلال حرب غزة ٢٠٠٨ عندما قامت وسائل الإعلام الموالية لإيران وسوريا بشن حملة شعواء للتقليل من شأن هذه الدول، وإثارة اللغط حول الدور المصري في الحرب، ووصفه بنظام (قتلة الأطفال والنساء) سعياً لتوريط مصر وشعبها في حرب مع إسرائيل، المستفيد الوحيد منها إيران.

وتخبرنا التجربة التاريخية بأن الدول المجاورة للدول الثورية عندما تسود نظرة أو إدراك النخبة السياسية فيها الشعور بالتهديد والخوف من نوايا وقدرات الدول الثورية، الساعية لتغيير أوضاع توازن القوى السائد قبل الثورة، فإن ذلك غالباً ما أدى إلى وقوع صراعات مسلحة بينهم. وبناء على هذا، فإن إسرائيل ستحاول القيام بتوجيه ضربة استباقية أو إجهاضية ضد مصر، أو تعمل على (توريطها) في صراعات ونزاعات داخلية أو خارجية تستنزف مواردها وتبعدها عن إسرائيل، التي ستحاول بكافة السبل إعادة تشكيل منظومة التحالفات والتكتلات الإقليمية لمواجهة التهديد الذي باتت تمثله لها مصر الثورة.

وطبقاً لتقرير (التوازن العسكري) الذي ينشره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) فإن توازن القوى بين مصر وإسرائيل متقارب لدرجة كبيرة، وإذا كان التفوق الإسرائيلي النوعي (الأدوات والعتاد) يقابله تفوق مصري كمي (الوزن الديموغرافي وعدد القوات) إلا أن التوازن كان يميل لصالح إسرائيل لسببين: الأول: امتلاكها للسلاح النووي. والآخر: هو وجود نظام سياسي مصري ضعيف يميل للمهادنة والالتحاق بركبها أكثر من التوازن ضدها. أما الآن، بعد الثورة، فإن بزوغ نظام ثوري جديد، نجح في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في الداخل، تُشكل حكوماته عن طريق الانتخاب الحر المباشر النزيه، وتعبر سياساته الخارجية عن إرادة الشعب المصري وآماله من دون مبالاة أو خضوع للإملاءات الأمريكية أو الغربية، ويعمل على إعادة بناء واستغلال كافة موارده الوطنية وتوظيفها في بناء قاعدة اقتصادية – صناعية – تكنولوجية قوية، سوف يجعل التوازن يبدأ في الميل لصالح مصر، وهو ما قد يدفعها إلى إعادة تشكيل منظومة التحالفات والترتيبات الأمنية، بل في معاهدة السلام مع إسرائيل، خاصة أن مدتها القانونية شارفت على الانتهاء، وتُظهر استطلاعات الرأي وجود رفض شعبي لتجديدها والاستمرار فيها.

هذا التحول في توازن القوى سيعني إعادة تشكيل العلاقات المصرية؟الإسرائيلية، حيث ستراجع مصر سياساتها وسلوكها تجاه إسرائيل بصورة تعيد إليها سيادتها وحقوقها وكرامتها، خاصة في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني، الذي يراه البعض من أهم أسباب تراجع القيادة المصرية الإقليمية. لهذه المراجعة قد تشمل، كما يقول ماجد كيالي، إعادة النظر في البنود المجحفة بحق مصر في اتفاقية (كامب ديفيد) على الصعيدين الأمني والاقتصادي، وحقها في وجود قوات عسكرية ثقيلة في سيناء وهو ما تمنعه بنود الاتفاقية، التي تنص على بقاء الجزء الأكبر منها منزوع السلاح، وإعادة النظر في ملف تصدير الغاز بأبخس الأسعار، وحق استعمال إسرائيل لقناة السويس للأغراض العسكرية، ومسار التطبيع بينهما (رغم الرفض الشعبي المصري الجارف) ومسألة سيادة مصر على حدودها مع فلسطين (قطاع غزة) وتقويض سياسة إسرائيل الداعية لفرض الحصار على الشعب الفلسطيني. أما على المستوى الإقليمي، فمن المتوقع أن يسترجع النظام الإقليمي العربي عافيته بعد التغيير الذي حدث في مصر، وربما سوريا، وسيكون أكثر قدرة على تحجيم مكانة إسرائيل في المنطقة.

مصر ستراجع سياساتها تجاه إسرائيل بصورة تعيد إليها سيادتها وحقوقها وكرامتها

إن إسرائيل ترى أن مثل هذه الخطوات من جانب مصر قد تُضيع إنجازات ثلاثة عقود من السلام والاستقرار، جنت خلالها مصر مكاسب غير معدودة، حيث يدعي البعض بأن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية قد عادت بالفائدة العظيمة على الشعب المصري من عدة نواح.

❖ عودة سيناء لمصر من دون حرب بعدما فقدت ما يقارب عشرة آلاف جندي في حرب أكتوبر.

❖ تدفق المساعدات الخارجية الأمريكية إلى مصر، والتي بلغت حوالي ٧٠ مليار دولار منذ ١٩٧٩.

❖ زيادة عائدات الطاقة نتيجة تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل.

❖ تشجيع التجارة الحرة مع الغرب وإسرائيل بفضل اتفاقية الكويز- المناطق الصناعية المؤهلة.

❖ التوسط في السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

❖ تقليل نسبة الإنفاق العسكري المصري من إجمالي الناتج القومي المصري من حوالي ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٢ في المائة عام ٢٠٠٩، ما يعني إعادة توزيع هذه الأموال وإنفاقها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تحسين مستوى معيشة الشعب المصري.

لقد أثبتت الثورة المصرية أن السلام المصري - الإسرائيلي كان سراباً، كونه كان قائماً بالأساس على افتراض بقاء نظام (مبارك) الراغب في السلام، ولو رغماً عن الشعب المصري وإرادته. هذه الخطيئة التي راهنت عليها إسرائيل أثبتت كذلك أنه لا يمكن لأية دولة أن تقيم سلاماً مع دولة أخرى من دون وجود رغبة صادقة من الشعب وسعيه لتحقيق السلام والديمقراطية مع أعداء الأمس، حيث يؤكد لنا التاريخ أن السلام لا يكون مع الحكومات، لكنه يجب أن يكون مع وبين الشعوب وبعضها بعضاً، ولا يتم تحصينه باتفاقيات وترتيبات أمنية من دون أن يكون محاطاً بالقبول والتأييد الشعبي. فالاتفاقيات وحدها لا تضمن الاستقرار، الأمر الذي قد يفسر سلوك الحكومة الإسرائيلية المتخبط وردة فعلها المبالغ فيه للغاية وحزنها على سقوط وانهيار نظام (مبارك).

وتعتبر إسرائيل وجود نظام مدني؟ ليبرالي متوافق مع الغرب في مصر بعد الثورة بمثابة خطر شديد على مصالحها ومكانتها في المنطقة وعلى علاقاتها مع الدول الغربية، حيث جادل (يوآف برومر) منذ سنوات بأنه «كلما انتشرت الديمقراطية في الشرق الأوسط، مثل ذلك خطراً على إسرائيل».

وهو ما يفسر ميل إسرائيل الشديد إلى عقد اتفاقيات سلام مع نظم غير ديمقراطية، والحفاظ عليها في ظل هذه العلاقة. لقد أكدت الثورة المصرية أن هناك علاقة عكسية بين انتشار الديمقراطية واحتمال تحسن العلاقات مع إسرائيل، التي روجت منذ فترة طويلة، على لسان مسيلمة الإسرائيلي شمعون بيريز في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) وبنيامين نتنياهو في كتابه (مكان تحت الشمس)، لفكرة مثلث السلام والرخاء والتنمية والقائلة بأن السلام بين العرب وإسرائيل سوف يحفز ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي في المنطقة للأمام، وذلك عن طريق التعاون بين الفكر الإسرائيلي ورأس المال الخليجي «الذي باتت إسرائيل تعتبره حليفاً تكتيكياً والأيدي العاملة المصرية».

ووفقاً لهذا المنطق فإن الرخاء الاقتصادي سيزيد الطلب من جانب شعوب المنطقة على الديمقراطية.

من جانب آخر، فإن إسرائيل تخشى من أن تفقد تفردها باعتبارها «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» بعد بزوغ الديمقراطيات العربية الجديدة، بما قد يُفقدها التأييد والدعم الغربي ويُقيد حرية حركتها في المستقبل، حيث يجادل (شادي حميد) بأن الديمقراطيات العربية سوف تقيد الحركة الإسرائيلية، كونها حكومات تعبر عن الشعور الجماهيري، الذي هو معاد بصورة كبيرة لإسرائيل (وليس لليهود) وللهيمنة الأمريكية على المنطقة بشكل عام. وعلى ذلك، فمن المحتمل أن يُقلع النظام الثوري المصري الجديد عن سياسات الاستجداء والارتهان للمطالب الإسرائيلية - الأمريكية، وأن يتخذ سياسة خارجية حازمة للجم عنجهية إسرائيل وتعنتها إزاء الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية. ففي حالة وقوع صراع بين العرب وإسرائيل أو اندلاع حرب أخرى (في غزة أو لبنان أو غيرهما) فإن الحكومات العربية - علمانية كانت أو إسلامية - ستكون تحت ضغط كبير يحثها على اتخاذ قرارات وأفعال حادة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، حيث يؤكد البعض أن الضغوط الداعية للتورط في الحروب والصراعات في النظم حديثة التحول للديمقراطية يصعب جداً مقاومتها أو التعامل معها.

> من المتوقع أن يسترجع النظام الإقليمي العربي عافيته بعد التغيير الذي حدث في مصر

الطريق إلى القدس يمر عبر القاهرة

منذ نجاح الثورة المصرية بدا جلياً أن إسرائيل تعيش في حالة رهيبة من عدم التيقن والشك والخوف، فهناك خوف شديد في الداخل من أن تتحول مصر إلى نظام إسلامي، يتحكم فيه الإخوان المسلمون، ويشيدون نظاماً إيرانياً على بعد أقل من ٢٠٠ كيلو متر جنوب حدود إسرائيل، ومسلحاً حتى أخمص قدميه بأسلحة أمريكية حديثة ومتطورة. فمصر بعد مبارك - تجادل إسرائيل - ستنضم إلى محور الممانعة والمقاومة، الذي سيكتسب سلاحاً جديداً ورهيباً، ألا وهو (الجماهير العربية) التي تشعر الآن بحريتها أكثر من أي وقت مضى، وبدأت في تنظيم نفسها لصالح تحقيق أهدافها الوطنية، البعيدة تماماً عما كان يريده (مبارك) وإسرائيل.

إن عودة إسرائيل لانتهاج سياسات عنيفة ضد الشعب الفلسطيني ستساهم من دون شك في انفجار الشارع العربي بالمظاهرات المعادية لها، ليس فقط في مصر ولكن في أغلب الدول العربية، لكنها في مصر ستكون مرتبطة بحليف أساسي لهذا المحور

وهو جماعة (الإخوان المسلمون) وما شابهها من التيارات الإسلامية، التي ستتخذ من السياسة الإسرائيلية ذريعة لتنظيم العامة ولمعاداة إسرائيل، حيث سيساهم القرب الجغرافي بين مصر وإسرائيل في تجييش مشاعر المصريين وتعاطفهم مع إخوانهم الفلسطينيين، إذ لاحظ أحد الباحثين أنه كلما كانت المسافة والقرب الجغرافي بين الإسلاميين وإسرائيل، كان ذلك عاملاً في تصعيد العداء معها، كما هو الحال في مصر والأردن، حيث تحتل إسرائيل مرتبة متقدمة في أجندات الإسلاميين، بينما في بلاد بعيدة عن مناطق الصراع – كدول المغرب العربي ودول الخليج العربية – فإن موضوع القضية الفلسطينية جاء في مرتبة متأخرة على سلم أولوياتهم.

إن مثل هذه التحولات الجذرية ستجعل إسرائيل أكثر حرصاً على ترميم الصدع مع حلفائها وتقليل حجم خلافاتها معهم، وعلى رأس هؤلاء الحلفاء تركيا، التي ستعمل إسرائيل بكل جهد على إعادة ترميم علاقاتها معها، حتى في ظل استمرار حكم الإسلاميين في أنقرة، حيث ستعمل إسرائيل على إبعاد تركيا (الإسلامية) عن إيران (الراديكالية) ومصر (الثورية) وهو الوضع الذي إن حدث فإنه سيكون بداية النهاية لدولة إسرائيل ولعصر الهيمنة الغربية على هذه المنطقة الممتدة منذ أن وضع نابليون قدميه على شواطئ الأسكندرية في ١٧٩٨. خاصة أن هذه التحولات أثبتت لإسرائيل أنه لا يمكنها الاعتماد على مساندة ووقوف الولايات المتحدة أو أوروبا إلى جوارها طوال الوقت، حيث كان الموقف الأمريكي؟ الأوروبي من هذه الثورات أقرب للعجز وأكثر ميلاً للتجاوب معها ومساندة الشعوب في مقابل التخلي عن حلفائها. إن السلوك الذي اتخذته إدارة الرئيس أوباما مع (حسني مبارك) يؤكد مخاوف إسرائيل من أن الولايات المتحدة قد تضحي بها لو تعارضت مصالحها مع مصالح الدولة العبرية. وأن إسرائيل باتت تعيش في (غيتو) فرضته عليها الثورات العربية، بعدما ظلت تتمنى ذلك، إلا أنها هذه المرة مرغمة على المكوث فيه رغماً عنها. وهنا مكمن الخطر، فمهما كانت نوعية النظام المصري فإن إسرائيل ستظل تنظر إليه النظرة نفسها، فصراعاتها مع مصر لن تنتهي مادامت تحكمها عقدها النفسية المتأصلة في الشخصية الإسرائيلية ذاتها بخصوص المصريين. كما أن إسرائيل تحكمها عقدتان متناقضتان. الأولى عقدة أنها منبوذة ومكروهة لذاتها، كونها شعب الله المختار. والثانية عقدة شمشون أو (الماسادا) التي تعني «الانتحار/القتل الجماعي وقت الخطر». فعندما ستشعر إسرائيل بأن نهايتها قد شارفت، فإنها لن تتردد في هدم المعبد على رؤوس الجميع.

إن (الثورة) التي قام بها الشعب المصري في يناير ٢٠١١، التغيير الجذري التي أحدثته – وستحدثه – في البنية السياسية والاجتماعية، والشخصية المصرية من جانب، وبالتضافر مع الهبات الجغرافية والطبيعية والاستراتيجية التي منحها إياها الله، سوف تساهم في تحويل مصر من (رجل الشرق الأوسط المريض) كما كانت تلقب خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، إلى أن تصبح (الأمة التي لا غنى عنها) في منطقة الشرق الأوسط خلال أقل من عقد من الزمن. ومن جانب آخر أكدت قوة الشعوب العربية، التي خرجت من القمقم لكافة الأطراف الإقليمية والدولية أن مارداً جديداً ظهر على الساحة، سيحاول بكافة السبل استعادة كرامته وحقوقه المسلوبة وأيضاً استعادة مكانته ودوره في المنطقة، وأنه لن يتساهل مع من يحاول الوقوف في وجهه لتحقيق مآربه، كما ذكر توماس فريدمان. إن الثورة المصرية سوف تجبر – على سبيل المثال – إسرائيل على مراجعة استراتيجيتها وطريقة تعاملها مع الفلسطينيين وفي دبلوماسيتها الإقليمية وطريقة إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي. فمصر لن تقبل بحصر البدائل المقترحة لحل هذا الصراع (وليس إدارته أو تسويته) في طريق المفاوضات وحده. والسلام لن يظل الخيار الاستراتيجي الوحيد للعرب (كما دأب مبارك على التصريح طوال عشرين عاماً) وإنما ستكون هناك خيارات (استراتيجية) متعددة (متاحة وممكنة)، الأمر الذي سيزيد من عزلة إسرائيل ويقلل من شعورها بالأمن، كونها لم تعتاد على الحياة بهذه الطريقة. إن وجود مصر قوية ولا غني عنها للعرب سيعني تحرير الأراضي العربية المحتلة، وعلى رأسها فلسطين.

قد تندلع حرب مصرية – إسرائيلية جديدة نتيجة للشعور المتبادل بالتهديد

إن نجاح مصر في تعبئة واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية والمادية، واستعاداتها لعافيتها الاقتصادية، وإعادة ترميم مكانتها الثقافية والفكرية والأدبية والفنية (كهوليوود للشرق) وتحديثها لجيشها الوطني وتسليحه بأحدث المعدات والأنظمة الدفاعية (والهجومية) وبناء قاعدة صناعية – تكنولوجية – عسكرية، وقبل كل ذلك بناء نهضة علمية حديثة (نظرية وتطبيقية) ستحولها لأن تكون ليس فقط الأمة التي لا غنى عنها في العالم العربي، وإنما أن تكون (أهم بلد في الدنيا) على حد قول نابليون. إذ إن تحقيق ذلك ليس مستحيلاً أو ضرباً من ضروب الخيال. فالمستحيل قد حدث بالفعل في ميدان التحرير، يوم أسقط المصريون الفرعون الأخير. والقبلة الآن صوب القدس ●

*مدير الأبحاث – المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية –(IICD) دبي

تركيا بين «تصفير الأزمات» والخيارات الضيقة

أصبحت تركيا قاسماً مشتركاً في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها. فإلى جانب دورها المهم في الأزمة السورية الحالية سواء لجهة محاولاتها الضغط على نظام الرئيس السوري بشار الأسد لإنهاء تعامله الأمني مع المحتجين والبدء في تدشين خطوات إصلاحية حقيقية، أو لجهة تعاطيها المباشر مع قوى المعارضة السورية سعياً وراء دور ونفوذ، ربما يكون غير مضمون، في حالة دخول الأسد قائمة «الرؤساء العرب السابقين».

محمد عباس ناجي *

شاركت تركيا (لوجستياً) في عمليات حلف الأطلسي ضد نظام العقيد الليبي معمر القذافي بعد فترة تردد ورفض وجيزة. واجتهدت من أجل ضمان موطئ قدم لها في عملية إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط على خلفية الموجات الثورية التي تجتاح المنطقة في الفترة الحالية، من خلال الترويج لـ «نموذجها السياسي» باعتباره أكثر الأنظمة ملاءمة للدول العربية، وبدا ذلك جلياً في الجولة التي قام بها رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان إلى الدول الثلاث التي أسقطت الثورات أنظمتها السياسية وهي مصر وتونس وليبيا.

وقبل اندلاع الموجات الثورية التي تجتاح الدول العربية في الوقت الحالي، فتحت أنقرة قنوات تواصل مباشرة مع منظمات المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة «حماس»، كما حاولت التوسط لتسوية أزمة الملف النووي بين إيران والغرب، وبذلت جهوداً حثيثة لضمان موطئ قدم في الترتيبات السياسية في العراق، وسعت لدى الأطراف اللبنانية المختلفة إلى تقليص حدة التوتر السياسي.

نجاح أنقرة في لعب دور بارز في الملفات الإقليمية الأكثر سخونة في المنطقة، مبعثه انتهاجها ما يسمى دبلوماسية «الأحلاف المفتوحة» و«السقوف الاستراتيجية اللينة» و«الأبواب غير الموصدة» التي استطاعت من خلالها التواصل مع كل الأطراف في المنطقة وتجاوز حالة الاستقطاب الإقليمي بين ما يسمى «محور الاعتدال» و«محور الممانعة». ففي الوقت الذي احتفظت فيه بعلاقات استراتيجية مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ الذي اعترفت فيه تركيا، كأول دولة إسلامية، بالدولة العبرية، نجحت في تأسيس شراكة قوية مع كل من إيران وسوريا ألد أعداء تل أبيب الإقليميين، بل إن هذا التحالف الاستراتيجي، الذي كان «تأشيرة الدخول» التي مكنت أنقرة من تأسيس علاقات مميزة مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، لم يمنعها من استضافة وفد من حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في عام ٢٠٠٦.

وفي المقابل، فإن علاقاتها القوية مع إيران لم تحل دون سعيها إلى لعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا في عام ٢٠٠٨، للتوصل إلى اتفاقية سلام، تستعيد بمقتضاها دمشق هضبة الجولان مقابل تنازلات عديدة لاسيما في ما يتعلق بفك تحالفها مع إيران وحلفائها الإقليميين مثل «حزب الله» اللبناني وحركة «حماس» الفلسطينية.

مأزق الخيارات الضيقة

هذا التطور المهم في الدور الإقليمي التركي كان يهدف، في قسم منه، إلى تدعيم محاولات تحقيق الهدف الأهم بالنسبة لأنقرة وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال توجيه رسالة إلى الأوروبيين والغرب عموماً بأن تركيا يمكن أن تستخدم إمكاناتها المتعددة وموقعها الاستراتيجي المهم للعب دور «همزة الوصل» بين الغرب والشرق الأوسط، والمساهمة في تحقيق الأمن

علاقات تركيا القوية مع إيران لم تحل دون سعيها إلى لعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا

والاستقرار في هذه المنطقة، وهي القضية التي تحظى بأهمية خاصة بالنسبة للأوروبيين، فضلاً عن تقوية دعائم الشراكة الاقتصادية مع دول المنطقة باعتبارها أحد أهم أسباب ومرتكزات نمو الاقتصاد التركي، الذي وصل إلى المرتبة السابعة عشرة على المستوى العالمي، خصوصاً بعد أن تجاوز معدل التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية حاجز الثلاثين مليار دولار.

لكن المشكلة هنا تكمن في أن اللعب على المتناقضات من خلال فتح قنوات تواصل مع معظم القوى في المنطقة يفرض عليها، في بعض الفترات، مواجهة «خيارات ضيقة» واتخاذ قرارات صعبة، لاسيما في ظل تصاعد حدة الصراع بين هذه القوى. كما أن سياسة «تصفير الأزمات» التي طرحها وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو باعتباره العنوان الرئيسي للتحرك الإقليمي التركي في المنطقة تواجه بدورها صعوبات عديدة. ففضلاً عن أن تقاطع وتشابك المصالح بين الأطراف والخصوم الإقليميين يجعل من الوصول إلى تصفير المشكلات أمراً صعب المنال، فإن وقوع تركيا وسط منطقة إقليمية مفعمة بكثير من عوامل الاحتقان والتوتر يعني أن الطموح في «التعايش في هدوء» مع هذا الجوار يبقى «محض خيال» أو «أضغاث أحلام».

والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد عاد التوتر إلى العلاقات بين تركيا وأرمينيا بعد تعثر الاتفاقات التي وقعت لفتح الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين على خلفية إصرار أنقرة على ربط ذلك بتحقيق تقدم في الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم «ناغورنو قرة باغ». كما دخلت علاقاتها مع النظام السوري في نفق مسدود، وحتى في حالة نجاح هذا النظام في الإفلات من شبح السقوط، فإنه سوف يعيد ترتيب أوراقه مرة أخرى خصوصاً في ما يتعلق بعلاقاته مع أنقرة. وانتقل التوتر من الكتمان إلى العلن في العلاقات مع إيران بسبب التزام أنقرة بتطبيق العقوبات المفروضة على إيران وضبطها بعض شحنات الأسلحة المتجهة إلى حلفاء الأخيرة، إلى جانب موافقتها على نشر رادار متقدم لحلف الأطلسي مخصص لرصد الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى التي قد يتم إطلاقها من الشرق الأوسط وتحديداً من إيران. وتصاعدت حدة خلافاتها مع روسيا أولاً بسبب نشر أجزاء من الدرع الصاروخية على أراضيها وثانياً بسبب دعم موسكو للقسم اليوناني من جزيرة قبرص.

أما عن العلاقات مع إسرائيل فحدّث ولا حرج، إذ شهدت تصاعداً في حدة التوتر منذ قيام إسرائيل بشن حربها على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩، ووصل الاحتقان إلى ذروته مع قيام القوات الإسرائيلية بالهجوم على «قافلة الحرية» التي كانت متجهة لفك الحصار عن غزة، في ٣١ مايو ٢٠١٠، ما أسفر عن مقتل تسعة أتراك.

في هذه اللحظة تحديداً، بدأت «الخيارات الضيقة» تفرض نفسها على تركيا، فإما الحفاظ على العلاقات القوية مع إسرائيل، وبالتالي مع الغرب، ومن ثم عدم منح القضية اهتماماً كبيراً، أو

المخاطرة بخسارة هذه العلاقات مقابل وضع القضية على قمة أولويات الدبلوماسية التركية واتخاذ خطوات عقابية متدرجة تجاه تل أبيب.

أنقرة حاولت إمساك العصا من المنتصف، فهي لم ترغب في فقدان حليفها الاستراتيجي المهم في المنطقة، ووجهت في هذا السياق إشارات كثيرة منها مشاركة طائرات تركية في عمليات إطفاء حريق «الكرمل» في أواخر العام الماضي، وموافقة رئيس الحكومة التركية أردوغان على عدم المشاركة في أسطول «قافلة الحرية ٢» بناءً على تدخل من جانب الرئيس الأمريكي باراك أوباما. لكنها في الوقت نفسه لم تستطع غض النظر عن الأزمة التي حظيت باهتمام واسع على الساحة الداخلية ومثلت محكاً مهماً لاختبار قدرة الحكومة على تنفيذ أجندتها وترجمة طموحاتها إلى واقع، لاسيما في ظل حالة التربص التي تبدو عليها أحزاب المعارضة خصوصاً حزب الشعب الجمهوري الذي يتحين الفرص لتوجيه سهام انتقاداته للحكومة.

من هنا وضعت الحكومة التركية شروطاً لتسوية الأزمة مع إسرائيل عنونتها بـ «الخطة- أ» التي تركزت على ضرورة تقديم إسرائيل اعتذاراً وتعويض الضحايا وفك الحصار عن غزة، لكنها في المقابل وافقت على تأجيل نشر تقرير «لجنة بالمر» وهي اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة برئاسة جيفري بالمر رئيس الوزراء النيوزيلندي السابق وحملت اسمه، للتحقيق في الهجوم الإسرائيلي على القافلة، أملاً في الحصول على اعتذار إسرائيلي يحفظ ماء الوجه التركي أمام الرأي العام الداخلي ويعفي الحكومة من تبني إجراءات تصعيدية.

لكن رفض تل أبيب الاستجابة للشروط التركية، فضلاً عن قيام صحيفة «نيويورك تايمز» في ٢ سبتمبر ٢٠١١ بنشر مضمون التقرير وضع أنقرة أمام موقف حرج. فرغم أن التقرير انتقد إفراط إسرائيل في استخدام القوة، إلا أنه قال إن حصار إسرائيل لقطاع غزة قانوني، وأكد حق إسرائيل في منع كسر الحصار «حتى لا يتم تهريب أسلحة»، واعتبر الهجوم «عملية دفاع عن النفس»، مشيراً إلى أن «عناصر البحرية الإسرائيلية واجهوا مقاومة منظمة وعنيفة من مجموعة من الركاب الذين كانوا على متن سفينة مرمرة».

وعلى خلفية ذلك اندفعت تركيا إلى تنفيذ ما يسمى «الخطة- ب» القائمة على فرض خمس عقوبات على إسرائيل هي: تقليص التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السكرتير الثاني، وتجميد العمل بكافة العقود العسكرية التي أبرمت مع تل أبيب، ونقل ملف حصار غزة إلى محكمة العدل الدولية، ورفع دعاوى قضائية ضد المسؤولين المباشرين أو غير المباشرين عن الهجوم على «أسطول الحرية» في المحاكم التركية والأجنبية، واتخاذ خطوات لضمان حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط، مع الإعلان عن تسيير سفن حربية تركية لمرافقة سفن المساعدات التركية إلى قطاع غزة، وهو تحرك مرتبط بإصرار أنقرة على منع إسرائيل من استغلال موارد البحر المتوسط خصوصاً الغاز بشكل منفرد.

لكن هذا الهجوم التركي المضاد لا ينفي أن خروج التقرير بهذه النتائج يمثل فشلاً للدبلوماسية التركية، لاسيما في ظل وجود ممثل لأنقرة في اللجنة هو سليمان أوزدم سنبرك بما يعطي انطباعاً بأنها لم تستطع الحيلولة دون الوصول إلى هذه النتائج أو على الأقل كانت على علم بها منذ فترة. وربما يفسر ذلك إلى حد بعيد الانتقادات الداخلية الواسعة التي تواجهها الحكومة التركية، والتي تركزت في مجملها حول السلبيات المتعددة التي أنتجتها سياسة «تصفير الأزمات».

تركيا فشلت في إقناع النظام السوري بالتوقف عن استخدام آلة القمع تجاه المحتجين

أهداف أخرى

ومع ذلك، فإن هناك من يرى أن حرص أنقرة على التصعيد تجاه تل أبيب في هذا الوقت تحديداً لا يرتبط فقط بالتحيز الملحوظ لإسرائيل الذي اتسم به «تقرير بالمر» ورفض الأخيرة الاعتذار، وإنما يتصل أيضاً بهدفين آخرين: أولهما، التغطية على قرار أنقرة نشر أجزاء من الدرع الصاروخية على أراضيها، والذي كان من الممكن أن يثير سجالاً داخلياً بسبب تأثيراته المتوقعة على علاقات تركيا مع كل من إيران وروسيا، لولا تعمد أنقرة الإعلان عن تدابيرها العقابية تجاه إسرائيل بالتزامن مع ذلك. وثانيهما، صرف الانتباه عن مأزق «البدائل الضيقة» الذي تواجهه تركيا في سوريا، خصوصاً بعد فشل «نصائحها»، أو بالأحرى تهديداتها بإقناع النظام السوري بالتوقف عن استخدام آلة القمع تجاه المحتجين، وعجزها عن اتخاذ موقف حاسم إزاء ذلك، بشكل يهدد فعلاً طموحاتها للعب دور إقليمي مميز في المنطقة.

من هنا يمكن القول إن تركيا باتت على أعتاب مرحلة جديدة سوف تفرض عليها في كل الأحوال إعادة النظر في سياسة «تصفير الأزمات»، لاسيما في ظل التحول الملحوظ في توازن القوى الاستراتيجي في الشرق الأوسط بفعل الموجات الثورية المتتالية التي تجتاح الدول العربية في الوقت الحالي وتقف حالياً على أبواب دمشق ●

*باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مدى مسؤولية الحكومة المصرية عن اقتحام السفارة الإسرائيلية وفقاً لأحكام القانون الدولي

ليس بجديد القول إن العلاقات السياسية بين القاهرة وتل أبيب شهدت نوعاً من الاستقرار الذي طالما حرص عليه النظام السابق في علاقته مع إسرائيل. ولكن في شهر سبتمبر من عام ٢٠١١ دخلت العلاقة بين البلدين في نفق مظلم، وكان ذلك نتيجة مقتل ستة جنود مصريين على أيدي القوات الإسرائيلية على الحدود بين البلدين، وقد أدى هذا الأمر إلى غضب الشعب المصري، فقام بمظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية، وقد استطاع أن يسقط علم إسرائيل من أعلى السفارة ، ثم توالت الأحداث إلى أن تم اقتحام حرم السفارة الإسرائيلية من قبل المتظاهرين الغاضبين والتعدي على الأوراق الخاصة بأرشيف السفارة.

إبراهيم عبدربه إبراهيم *

على أثر هذه الأحداث غادر السفير الإسرائيلي القاهرة في ساعة مبكرة من صباح يوم السبت الموافق ١٠ سبتمبر ٢٠١١ متوجهاً إلي تل أبيب بعد استدعاء حكومته له بعد تداعيات محاولة اقتحام مقر السفارة الإسرائيلية، وصرحت مصادر مسؤولة بمطار القاهرة بأن السفير و٧١ إسرائيلياً من طاقم السفارة وأسرهم وبعض رعايا إسرائيل لدى مصر غادروا على طائرة عسكرية خاصة وصلت من تل أبيب.

ومن جانبها اعتبرت إسرائيل أن اقتحام سفارتها في القاهرة يعد أمراً خطيراً وهو ما جاء على لسان رئيس حكوماتها بنيامين نتنياهو. وقد نددت دول غربية وعبرت أخرى عن قلقها البالغ من اقتحام السفارة من قبل المحتجين المصريين هذا الاقتحام الذي أسفر عن مواجهات قتل فيها ثلاثة أشخاص، وجرح أكثر من ألف آخرين.

ومن اللافت للنظر ذلك البيان الذي دعا فيه الرئيس أوباما الحكومة المصرية إلى «احترام التزاماتها الدولية، وحماية أمن السفارة الإسرائيلية»، وكأن مصر لا تحترم التزاماتها الدولية في حين أن إسرائيل هي الدولة المثلى التي لا تنتهك أحكام القانون الدولي.

ومن جهته استنكر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الاقتحام، وقال إن بلاده ناشدت مصر حماية الدبلوماسيين والممتلكات. وقال كاميرون «أدين بشدة الهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة»، وأضاف «ناشدنا السلطات المصرية أن تتحمل مسؤولياتها بموجب معاهدة فيينا، التي تنص على حماية الدبلوماسيين والممتلكات، بما في ذلك السفارة الإسرائيلية في القاهرة».

كما أعربت روسيا عن (القلق البالغ) من الأحداث الأخيرة في محيط السفارة الإسرائيلية بالعاصمة المصرية، ودعت جميع الأطراف إلى (ضبط النفس)، آملة ألا تؤدي هذه الأحداث إلى

أوباما دعا الحكومة المصرية إلى احترام التزاماتها الدولية وحماية أمن السفارة الإسرائيلية في القاهرة

تدهور خطير بالعلاقات بين مصر وإسرائيل.

وعلى عكس ما سبق فقد رحّب قائد قوات الباسيج الإيرانية العميد محمد رضا نقدي باقتحام السفارة، الذي شبهه باقتحام الطلبة الإيرانيين السفارة الأمريكية في طهران، في الأيام الأولى للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وأعرب نقدي عن سروره إزاء مظاهرات الشعب المصري، التي أرغمت السفير الإسرائيلي على مغادرة مصر، وحذر «الصهاينة من أنه في حالة عودتهم إلى القاهرة، فإن الحوائط الفولاذية لمجمعهم لن تستطيع أن تحميهم من غضب الشعب المصري».

وإذا كنا لن نخوض في تفاصيل اقتحام السفارة لأن ما يعنينا هنا هو الوقوف على مدى مسؤولية الحكومة المصرية عن اقتحام السفارة الإسرائيلية من قبل متظاهريها بكل حيدة وأمانة ووفقاً لما يتراءى لنا من النصوص القانونية المتاحة لدينا.

لقد اختلفت الآراء حول مسؤولية الحكومة المصرية عن اقتحام السفارة الإسرائيلية، فمنهم من يرى أن مصر وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في ١٨ أبريل من عام ١٩٦١ تعد ملزمة بحماية السفارات الأجنبية، وبالتالي فهي مسؤولة عن اقتحام السفارة الإسرائيلية. في حين يرى البعض الآخر أن مصر التزمت بأحكام القانون الدولي فيما يتعلق بواقعة اقتحام السفارة الإسرائيلية، وبالتالي فلا توجد مسؤولية قانونية ضدها، ونحن نتفق مع الرأي الثاني الذي يرى عدم مسؤولية الحكومة المصرية عن اقتحام السفارة الإسرائيلية، وبطبيعة الحال نمتلك من الحجج القانونية ما يجعلنا نرجح هذا الرأي.

فالذي يحكم هذه المسألة هو اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في ١٨ أبريل من عام ١٩٦١، وتحديداً نص المادة (٢٢) والمادة (٢٤) من الاتفاقية، إذ تنص المادة (٢٢) على أنه: «تتمتع مباني البعثة بالحرمة، وليس لممثلي الحكومة المعتمد لديها الحق في دخول مباني البعثة إلا إذا وافق على ذلك رئيس البعثة. على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع اقتحام أو الإضرار بمباني البعثة وبصيانة أمن البعثة من الاضطراب أو من الحطّ من كرامتها. لا يجوز أن تكون مباني البعثة أو مفروشاتها أو كل ما يوجد فيها من أشياء أو كافة وسائل النقل، عرضة للاستيلاء أو التفتيش أو الحجز لأي إجراء تنفيذي»

كما تنص المادة (٢٤) على أن «المحفوظات ووثائق البعثة حرمتها في كل وقت وأينما كانت».

وحسبما أوضحت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الاتفاقية فإن أماكن البعثة تنصرف إلى المباني أو أجزاء المباني والأرض المتصلة بها التي تستعمل في أغراض البعثة أياً كان مالكها، ويدخل فيها مكان إقامة رئيس البعثة، وعلى ذلك يدخل في مقر البعثة كل المباني التابعة لها، وإن تعددت وكذلك ملحقاتها كالفناء ومواقف السيارات بشرط أن تكون محددة، ويعتبر في عداد المقر منزل رئيس البعثة.

وباستقراء النصوص السابقة يتضح لنا أن هناك قاعدة قانونية مؤداها أن مقر البعثات الدبلوماسية يتمتع بالحصانة، وأن القانون الدولي يجبر الدول المضيفة على احترام مقار البعثات الدبلوماسية.

هذه القاعدة جعلت البعض يرى أن مصر معرضة للمسؤولية القانونية الدولية لانتهاك اتفاقيات الحماية الدبلوماسية، ووفقاً لهذا الرأي أنه كان على المتظاهرين عدم سلوك مثل هذا الفعل وأنه لم تكن هناك حاجة للاقتحام فقد كان من الممكن شراء العلم وحرقه من أي مكان لعدم إحراج الدولة وإشاعة التوتر الأمني بالبلاد لأن هذا السلوك العنيف أعطى إسرائيل الفرصة لادعاء عدم قدرة مصر على حماية أمنها والمطالبة بالتدخل الخارجي لحماية ممتلكاتها ومنشآتها.

قتل الجنود المصريين على الحدود هو الذي ألهب الحماسة والمشاعر لدى الشعب المصري

في الحقيقة نحن لا نتفق مع الرأي السابق في شق منه ألا وهو مسؤولية مصر عن انتهاك اتفاقيات الحماية الدبلوماسية، لأننا نرى أن مصر لم تنتهك أحكام مثل هذه الاتفاقيات.

فمن يطلع على نص المادة (٢٢) سالفة الذكر يتبين له أنها قد ألقت على عاتق الدولة المضيفة (مصر) التزاماً بحماية مقار البعثات الدبلوماسية وذلك عن طريق اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع اقتحام أو الإضرار بمباني البعثة وبصيانة أمن البعثة من الاضطراب أو من الحطّ من كرامتها.

فإذا ما أمعنا النظر في الالتزام الوارد في المادة (٢٢) سنجده التزام ببذل عناية أو بذل جهد (Due Diligence)، وليس التزام بتحقيق نتيجة.

إذاً فالسؤال الذي يمكن إثارته الآن هو: هل الحكومة المصرية بذلت العناية اللازمة التي تخرجها من نطاق المسؤولية الدولية، أم أنها قامت باتخاذ إجراءات أمنية بسيطة، وبالتالي لم تبذل ما في وسعها، ومن ثم تقع تحت مسؤولية القانون الدولي؟

قبل الإجابة عن السؤال السابق نود الإشارة أولاً إلى أن إسرائيل قد ساهمت بنسبة كبيرة في وصول الأمر إلى حد اقتحام سفاراتها، حيث إن قتل الجنود المصريين فعل ينطوي على عدوان وعلى انتهاك إسرائيل للقانون الدولي ولالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة السلام مع مصر، وبالتالي فإن رفضها الاعتذار والتعلل بإجراء تحقيق والتسويف في إعلان النتائج إنما هو سوء نية متعمد، أثار

اقتحام السفارة أعطى إسرائيل الفرصة لادعاء عدم قدرة مصر على حماية أمنها

غضب وحفيظة الشعب المصري، ووصول الأمر إلى هذا الحد.

ونعود للإجابة عن السؤال السابق فنرى أن مصر قد بذلت كل ما في وسعها من أجل منع اقتحام السفارة، فقد كثفت من التواجد الأمني حول السفارة، فضلاً عن بناء جدار عازل، وخير دليل على قيام مصر بواجبها تجاه حماية السفارة الإسرائيلية هو اشتباك قوات الأمن مع المقتحمين الأمر الذي أسفر عن وقوع ضحايا من الجانبين. ولزيادة الأمر وضوحاً نستعين بما قاله الدكتور السيد مصطفى أبو الخير «الخبير في القانون الدولي- محام حاصل على الدكتوراه» والذي أكد على أن الحكومة المصرية التزمت بأحكام القانون الدولي، ولا تتوافر المسؤولية الدولية القانونية في حقها، ولا تعد مخالفة لقانون العلاقات الدبلوماسية خاصة، والقانون الدولي عامة وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

أولاً: إن مصر دولة في حالة ثورة، وحالات الثورة في القانون الدولي من حالات القوة القاهرة التي ينتج عنها التخفيف من الالتزامات القانونية الدولية، حيث تكون الأمور خارج سيطرة الحكومة، مما ينفي عن مصر تهمة التراخي في حماية مباني البعثة.

ثانياً: الواضح من استقراء ما حدث أن مصر قد بذلت كل ما في وسعها لحماية السفارة، حيث قامت ببناء جدار عازل حول السفارة لحمايتها من المتظاهرين والمعتصمين حولها، مما يدل على التزام مصر بأحكام المادة (٢٢) السالفة.

ثالثاً: كثرة الإصابات التي وقعت بين رجال الأمن والمقتحمين والمتظاهرين والمعتصمين حول السفارة يدل دلالة واضحة على أن الأمن المصري قام بواجبه بقدر لا يمكن القول معه إنه تراخ في حماية السفارة أو قصر.

رابعاً: تطبيقا لمبدأ الأيدي النظيفة في القانون الدولي، ومفاده ألا تكون تصرفات المضرور من الجريمة قد أسهمت في ضرورة، أو في ارتكاب الجريمة، فقد أسهمت تصرفات إسرائيل من قتل بعض المصريين بدم بارد وتكرار ذلك أكثر من خمسين مرة عن عمد، وعدم إجراء أي تحقيق في ذلك، ولا حتى الاعتذار أو الأسف، أسهمت بشكل كبير فيما وصلت إليه الأمور من اقتحام السفارة والمطالبة بطرد السفير.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نؤكد مرة أخرى أن الحكومة المصرية قد أوفت بكامل التزاماتها في حماية مباني السفارة الإسرائيلية، الأمر الذي يمكننا القول معه أن موقف الحكومة المصرية ليس به خطأ يستوجب أن تعتذر عنه، فضلاً عن عدم توافر المسؤولية الدولية القانونية في حقها، وأن التطاول على السفارة إنما هو صادر عن أفراد في ظروف استثنائية، وإثر مشكلة قتل الجنود المصريين على الحدود، هذا الأمر الذي ألهب الحماسة والمشاعر لدى الشعب المصري ●

*باحث مصري في القانون والسياسة والبيئة

حقوق الإنسان

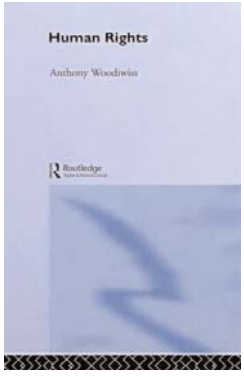

الكتاب: حقوق الإنسان
تأليف: أنتوني ووديويس
الناشر: أكسفورد – روتلدج، ٢٠٠٥
قراءة: د. كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

يقدم هذا الكتاب سرداً للطرق التي تطور بها إنشاء الحقوق في أربعة مواقع رئيسية، وهي تحديداً: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والأمم المتحدة. يستكشف أنتوني ووديويس الأسئلة- كيف أصبحت حقوق الإنسان متشابكة مع علاقات القوة، وكيف يمكن تغيير طبيعة مثل هذا التشابك حتى تخدم حقوق الإنسان بطريقة أفضل الأغلبية العالمية؟ وفي قيامه بذلك، ينشغل أنتوني ووديويس بأعمال مفكرين عتاة مثل جون لوك، وجيرمي بنتهام، وبارينغتون مور، ونوربرت إلياس، وميشيل فوكو.

في سياق هذا الكتاب يشير مصطلح (حقوق) إلى مجموعة قابلة للتنفيذ قانونياً تتعلق بالكيفية التي يجب أن يتصرف بها الآخرون، وعلى نحو أكثر وضوحاً الدول، تجاه حاملي الحقوق. ويعتقد الرأي المتعلم الغربي، على خطى جون لوك، أن مجموعة الأفكار المقترنة بحقوق الإنسان توجد أصولها في ما فهم لوك أنه الحالة الكونية للحرية التي سبقت وضع العقد الاجتماعي. ومن ناحية المبدأ، تعتبر حقوق الإنسان الملكية غير القابلة للاستلاب لكل الأفراد عبر العالم بحكم كونك إنساناً. وعلى نحو مغاير لجون لوك، نبذ جيرمي بنتهام- واحد من مؤسسي الإيجابية القانونية- مغزى الحديث عن الحقوق، وأعلن ذات مرة بطريقة ذاع صيتها أن الحقوق الطبيعية (هراء على ركائز). ويستخدم ووديويس حجة بنتهام لتقديم دفاع متشكك عن حقوق الإنسان. وسؤاله المتشكك الأساسي هو: «إذا كانت حقوق الإنسان متجذرة في الإنسانية المشتركة، لماذا نظل على خلافنا، وخاصة وسط المثقفين في اليسار، في أنحاء كثيرة من العالم النامي» وفي رأيه تكمن الإجابة في الاقتران سيئ الطالع بين حقوق الإنسان والعلاقة المتبادلة للقوة. حقاً إن ما ينبغي أن يحسب في حقوق الإنسان، وكونية الكوكبة الحالية من الحقوق أو خلاف ذلك، وفكرة الإنسانية المشتركة نفسها، هو ببساطة ليست مسائل الخلاف الفكري، لكن أيضاً مسائل القوة، والبنية الاجتماعية والسياسية.

ويجادل أنتوني ووديويس في الأطروحة التي مفادها أن السياسة المرتكزة في رأي متفائل عن الطبيعة الإنسانية سوف تكون قادرة بدرجة أفضل على حماية الأفراد من القانون. وعلى الرغم من أن القانون ربما يكون حيث توجد كثير من أنواع النفاق متضمنة (ومن ثم ما يشير إليه المؤلف باسم «مفارقة حقوق الإنسان») ، فإن القانون، في شكل (حكم القانون)، كسب دوره الحالي في الحياة الاجتماعية الغربية كوسيلة لكل من احتواء وتسهيل أعمال الدولة، فضلاً عن أنه نشاط ذاتي-المحدودية بما أنه مقيد بالقواعد بالإضافة إلى أنه يفرض للقواعد. وبناء على ذلك، إذا أؤتمن القانون على تطلعات المجتمع، فمن المرجح أن تنتج وحوشاً بقدر أقل كثيراً مما إذا ظلت هذه التطلعات موضوعاً للحاسبات السياسية فقط. ويقترح ووديويس أن أفكار الحرية والحقوق لم تساهم فقط في إنتاج الانقسامات الاجتماعية والهويات المشتركة، لكنها وفرت أيضاً اللغة التي مكنت من مناقشة هذه الانقسامات والهويات والمجادلة فيها. وهكذا «أخذت الحقوق تُعتبر ليس فقط وسائل لممارسة القوة، لكن أيضاً جوائز أو موضوعات للاشتهاء- جوائز قيّمة بما أنها تستطيع تكبير مجال الحرية، وأن تأخذ قوة الدولة إلى جانب الفائز، لكنها جوائز محدودة بما أنه لا قيمة الاستقلالية ولا قيمة التبادلية مناقضة بالضرورة لاستمرارية عدم المساواة كشرط ضروري لوجود الرأسمالية وكعاقبة لها كذلك».

ويؤكد المؤلف أن التاريخ المعقد لإنشاء الحقوق كوسيلة كونية محتملة لجعل الرأسمالية مكوناً محتملاً للحياة الاجتماعية غير مشجع كثيراً. وتطور إنشاء الحقوق جنباً إلى جنب مع ماكينة القوة. في إنجلترا القرن الثامن عشر حمت الحقوق مصالح ناشئة الرأسماليين. وفي أمريكا القرن التاسع عشر وكثيراً من القرن العشرين، كان قانون الحقوق الفيدرالي ينطبق على حكومات الولايات والمحاكم حيث كان المواطنون في أشد الحاجة إليه. علاوة على ذلك، وضع إنشاء الحرية والحقوق الأكثر عمومية مصالح الرأسماليين الناضجين في مركز الكون القانوني. وفي اليابان مكن إنشاء الحقوق، الذي تحول إلى (حكم القانون)، دولة ميجي من استعادة سلطانها القضائي على الأجانب في أراضيها، لكن بدون منح شعبها أي حقوق ذات معنى، والذي ظل بالتالي رعية بدلاً من مواطنين.

ويركز الجزء الثاني من الكتاب على الكيفية التي برزت بها الحقوق مجدداً من نص حكم القانون في أوروبا الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح محورية بالنسبة إلى تكوين الأمم المتحدة. ويؤكد المؤلف أن إحياء الحقوق في المستوطنات الاستعمارية لغرب أوروبا وبريطانيا كان قصة سياسية لها جانبان متنافران لكنهما برغم ذلك متكاملان. كان الجانب الأول يتعلق بصعود الحقوق الاجتماعية بما أنه

العـدد 86 – نوفمـبر 2011
تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
87 آراء

إما استولت الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية على السلطة أو حاولت الأحزاب الليبرالية والمحافظة أن تبزها سعياً وراء أصوات الطبقة العاملة. وكان الجانب الثاني يتعلق بصعود الفاشية والرعب المتأخر من جرائمها المروعة ضد الإنسانية. وقد ألهبت الأحداث الرأي العام، وحدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تقود الجهود لبناء الأمم المتحدة، وتطوير تصور أكثر اجتماعية وشامل سياسياً حول الحقوق التي صُنفت «حقوق الإنسان».

ونظراً إلى اشمئزازهم المشترك من جرائم النازيين المروعة، طورت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تصورات متشابهة عن كون الحقوق تتعلق إلى حد كبير بقضايا الحرية الشخصية في عمل أشياء معينة، والحرية من مشكلات معينة. ومن ثم كان من السهل نسبياً بالنسبة إليها الاتفاق على كل من ضرورة ومحتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨). غير أن الكثير من بقية العالم تم إقصاؤه من إعداد الإعلان أعلاه لأنه كان مستعمراً. وترك هذا قلة من الدول الاشتراكية والإسلامية والصين لتطرح قضية التبادلية. وعند القيام بذلك، أصابت النجاح فقط بقدر ما تداخلت مقترحاتها مع إنشاء الحقوق الغربي، ومن ثم امتنع العديد من هذه الدول عن التصويت في الجمعية العامة.

ويعتقد الكثيرون أن إعلان الرئيس جيمي كارتر أن حقوق الإنسان هي (روح) السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتقى بحقوق الإنسان إلى مكانة شرفية. ومع ذلك، يعتقد وودويس أن مثل هذا الإعلان لم يشوش الصحة المستمرة لمفارقة حقوق الإنسان بما أنه مهما كانت الفوائد التي ربما تكون دبلوماسية حقوق الإنسان الأمريكية قد جلبتها إلى بقية العالم أم لا، فإنها قد بشرت بزيادة دراماتيكية في عدم المساواة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم. علاوة على ذلك، يفسر التأثير المستمر للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وسط الدول الشمالية المتقدمة الأخرى على تطوير الإنشاء الدولي لحقوق الإنسان السبب بأن إنشاء الحقوق الدولية قد تطور بالتوازي مع التطورات الأمريكية.

ويؤكد المؤلف أن فهم الولايات المتحدة الأمريكية الضيق على نحو متزايد لحقوق الإنسان وخبرتها بها لم يوضحا الفهم الكوني لحقوق الإنسان. وفي رأيه لا يوجد تأكيد أكثر وضوحاً لهذه الحقيقة من تلك التي يمثلها تطوير اليابان لتشكيلة من إنشاء حقوق الإنسان وصيغ الحوكمة ذات العلاقة، والتي تختلف كثيراً عن الصيغ الأمريكية. وعلى الرغم من الطرق الكثيرة التي سعت وراءها الولايات المتحدة للتأثير على تطوير إنشاء الحقوق في اليابان منذ ١٩٤٦، فإن النتيجة الصافية كانت الحض على إعادة ابتداع الأبوة اليابانية، والتصور المنافس لحقوق الإنسان، والذي يعطي دوراً أكثر أهمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما سمح به لهذه الحقوق في الولايات المتحدة الأمريكية. حقاً، تفضل الحكومة اليابانية في الوقت الراهن التحدث عن (الأمن الإنساني) بدلاً من حقوق الإنسان كفكرة تهدي سياستها الخارجية وسياساتها التنموية.

ويستخلص المؤلف أربعة استنتاجات عامة على أساس تحليله:

١- في ضوء أن الحقوق وصلت تاريخياً مع الرأسمالية، وتقسيماتها الاجتماعية المحددة، وتفضيلها رأس المال على الفرد، تتحقق الحرية بثمن بما أنها تقتضي السيطرة على قوة عمل المرء، وإضعاف الالتزام العالمي بالمشاركة في المساعدات المتبادلة.

٢- تحاول جماعات حاملي الحقوق وحاملي الحقوق المحتملين المتنازعة أن تجد طرقاً مواتية أحادية للتغلب على التوترات بين وعود الحماية التي تمثلها الحقوق والتضحيات المطلوبة مقابل ذلك.

٣- هذا التوتر لا يمكن حله بما أن التبادلية المفقودة لا يمكن استعادتها بشكل تام.

٤- على الرغم من وعود الحماية التي يقدمها، فإن الأثر الصافي لوصول وفرض إنشاء الحقوق من المرجح أن يكون كفاحاً بلا نهاية بقدر أكبر من كونه سلاماً سرمدياً.

بالتأمل في تطور إنشاء حقوق الإنسان من منتصف القرن العشرين وصاعداً، يرى وودويس أن النموذج التنويري الذي هدى أفكارنا وأفعالنا، وبناء المؤسسات منذ ١٩٨٤ يمر بحالة أزمة. ويرجع هذا إلى الأسباب التالية:

١- تبنت الإدارات الأمريكية منذ كارتر في أواخر سبعينات القرن العشرين حقوق الإنسان كإنشاء لها في (القيادة) العالمية.

٢- أخذت المسيرة نحو احترام حقوق الإنسان تفضي إلى تكاثر الأخطاء كما نشهد في الوقت الراهن في العراق.

٣- في تضارب مع الطموحات الأمريكية، يطلب الآن الاعتراف بحقيقة أن القيم غير الفردية أو الاشتراكية ربما/ ينبغي أن تكون مصدر المطالبة بالحقوق.

٤- هناك أدلة على أن الحرية المتزايدة لرأس المال لها عواقب سلبية حتى بالنسبة إلى الحقوق المدنية والسياسية.

وعلى الرغم من ذلك، نجد المؤلف متفائلاً بأنه يمكن العثور على استراتيجية للتغلب على الأزمة الراهنة في مجال حقوق الإنسان. ومثل هذه الاستراتيجية، في رأيه، ينبغي أن ترخي الترابط بين الملكية الخاصة الرأسمالية وإنشاء الحقوق، وتشمل الاعتراف بـ: المدى الحالي للبشر الذين يحظون بالحماية هو فقط انتقاء من مدى أوسع كثيراً من الأنواع البشرية التي يجب أن تتمتع بالحماية؛ من الضروري تحقيق حرية التعبير للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكانة مساوية للحقوق السياسية والمدنية؛ تستحق للشعوب الأصلية حقوق التنمية والحماية. ويحذر المؤلف رغم ذلك القارئ من أن الإجابة عن السؤال الذي يتعلق بما إذا كانت طبيعة تشابك الحقوق مع القوة يمكن أن تتغير بحيث تخدم حقوق الإنسان بطريقة أفضل الأغلبية العالمية هي وظيفة جهود إعادة صنع حقوق الإنسان بطريقة عالمية ●

أسطورة «النهج الألماني»: السياسة الخارجية الألمانية والعلاقات عبر الأطلسي

(3 - 3)

بيتر رودولف

من الناحية السياسية، كانت مشاركة القوات العسكرية الألمانية كافية للوفاء بالالتزامات، كما أن تضامن برلين مع حلفائها منحها مزيداً من المصداقية عند طرح الأفكار المتعلقة بمستقبل دول البلقان. ومن موقع رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي، حشدت الحكومة الألمانية الدعم الواسع لمشروع على شاكلة (خطة مارشال)، ينطوي على رؤية بعيدة المدى هدفها تعزيز الاستقرار والتكامل في منطقة البلقان. وعلاوة على ذلك، اقترن دعم برلين المتواصل للضغط العسكري الذي فرض على (ميلوسوفييتش) بدور ألماني سياسي بارز أفضى إلى مشاركة روسيا والأمم المتحدة في الجهود الدبلوماسية المبذولة لإنهاء حرب كوسوفو، وسمحت الدرجة العالية من الثقة المتبادلة بين واشنطن وبرلين بإضفاء الألمان بعض المرونة على التوجه التفاوضي الغربي لإقناع ميلوسوفييتش بتقديم تنازلات. ولكن صناع السياسة الخارجية الألمانية سعوا من خلال (خطة فيشير) التفاوضية، التي وضعت لإنهاء حرب كوسوفو، إلى تطوير موازنة حساسة تمثلت باغتنام أية فرصة لتحقيق شيء من الاستقلالية عن الولايات المتحدة مع الحرص الدائم على عدم إثارة أي انطباع بأن ألمانيا كانت تتجه نحو تطوير (نهج خاص بها).

واستطاع صناع السياسة الألمان الإعلان عن نجاح جهودهم التفاوضية عندما وافقت بلغراد أخيراً على ما سميت فيما بعد: «خطة بيترزبيرغ للسلام»، قبل البدء بتدارس منظمة حلف شمال الأطلسي وألمانيا القرار الصعب المتعلق بشن هجوم بري على كوسوفو بفترة وجيزة. وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإن نزاع كوسوفو في برلين خلف بعض القلق بشأن الدور المهيمن للولايات المتحدة، وكيف أن الدبلوماسية القسرية على الطريقة الأمريكية عطّلت جميع الخيارات الممكن تصورها، باستثناء التصعيد العسكري. وظل «الشعور بالذنب»بسبب الموافقة على القيام بعمل عسكري، من دون أي تفويض من الأمم المتحدة، ذكرى مزعجة للألمان وخصوصاً للديمقراطيين الاجتماعيين والخضر.

وفيما بعد، كان لا بد لألمانيا من مواجهة مسألة استخدام القوة إثر الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولم تبتعد برلين عن الولايات المتحدة إلا عندما وسعت إدارة الرئيس بوش - المدفوعة على ما يبدو بالسعي لتحقيق الأمن المطلق - في خطوة أحادية الجانب مدى (الحرب على الإرهاب) عبر دمج عدد من مختلف الأخطار والأعداء في تهديد واحد متعدد الجوانب المتساوية الأهمية، مع الإصرار على ضرورة مواجهة ذلك التهديد في بغداد١.

وكانت رؤية إدارة الرئيس بوش لهذا (التهديد الجديد) وما ينبغي فعله لمواجهته، مسألة مركزية بالنسبة للحكومة الأمريكية، وكانت معتمدة بالطبع على تقييم قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل، الذي تبين فيما بعد أنه كان تقييماً خاطئاً، لكن المعارضة الألمانية تميزت ببعدين هما: القلق المتعلق بمستقبل النظام العالمي وحول ما إذا كان سيتعين قبول الحرب الوقائية كحرب مشروعة. وقلق سياسي متعلق

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السابع والأربعون، ربيع عام ٢٠٠٥، ص(١٣٣-١٥٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

بالتداعيات الإقليمية السلبية المحتملة التي ستترتب على شن حرب ضد العراق وسط حملة غير ناجزة ضد الإرهاب الإسلامي.

من الواضح أن المراجعة التحليلية لهذه الوقائع تؤكد أن الموقف الألماني من الحرب على العراق كان جيداً. أضف إلى ذلك، أن التبعات (السياسية) المؤذية التي نُسبت إلى حكومة (شرويدر) لم تعد تؤخذ على محمل الجد. ولنبدأ بحقيقة أن موقف شرويدر المناهض للحرب على العراق أكسبه مزيداً من الأصوات في انتخابات ٢٠٠٢ الألمانية، مما يعني أن ذلك الموقف كان يفتقر إلى المنطق الاستراتيجي. ونظراً لأن الزعماء الألمان اعتبروا أن تغيير النظام العراقي عبر التدخل العسكري كان سياسة خاطئة وخطرة – وهذا بالضبط ما رمت إلى تأكيده جميع تحذيراتهم وأسئلتهم التي وجهوها إلى الولايات المتحدة في هذا الصدد – فإنهم لم يتمكنوا بالطبع من دعم دبلوماسية قسرية كانت على ما يبدو تطالب بعمليات جديدة وغير مشروطة للتفتيش عن الأسلحة العراقية كذريعة لتحقيق هدف نهائي بعينه. فالتحليل الدقيق للنقاش الأمريكي – على الأقل منذ الخطاب الذي ألقاه (ديك تشيني)، نائب الرئيس الأمريكي، في أواخر أغسطس ٢٠٠٢ – يوضح هذا الهدف النهائي بكل جلاء٣.

إن الادعاء بأن ألمانيا تصرفت (بشكل أحادي الجانب)، عبر التمسك بالمعارضة المطلقة للتهديدات باستخدام القوة العسكرية، حتى كجزء من الدبلوماسية القسرية، مسألة يجب تقييمها في ضوء التحليل التالي: لو أن ألمانيا دعمت خط التهديد الأمريكي بالقيام بعمل عسكري في مرحلة مبكرة ثم طلبت أمريكا في وقت لاحق من ألمانيا أن تشارك بمثل ذلك العمل، فكيف كان من الممكن لألمانيا الحفاظ على مصداقيتها بعد رفضها الطلب الأمريكي بالمشاركة؟ ولو أن ألمانيا وافقت على المشاركة في الحرب على العراق، لكان ذلك سيعني أنها دعمت سياسة كانت تعتبرها خاطئة وخطرة جداً لذلك كان لا بد لبرلين من التمسك بموقفها حتى لو أدى ذلك في آخر المطاف إلى فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات عليها تحت الضغط الأمريكي.

وعلى صعيد المناقشات مع أمريكا، أوضحت الحكومة الألمانية أيضاً أنها كانت تشك في المزاعم القائلة بأن العراق كان يشكل تهديداً متنامياً، وانتقدت رغبة الولايات المتحدة في الانخراط بعملية طويلة الأمد ترمي إلى بناء نظام جديد في العراق والشرق الأوسط بعد إنهاء تدخلها العسكري في العراق وتساءلت عن مدى الحكمة في السياسة التي ؟ وسط حرب على الإرهاب في أفغانستان – أرادت بدء نزاع جديد قبل تحقيق أي تقدم ملموس نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط –. وكان استفزازاً غير عادي في نظر واشنطن ما أدلى به المستشار الألماني (شرويدر) في مقابلة أجرتها معه (نيويورك تايمز) في سبتمبر ٢٠٠٢، حيث أعرب علناً عن شكوكه في حكمة السياسة الأمريكية، وانتقد إدارة الرئيس بوش على اتخاذ القرار بتغيير النظام العراقي من دون التشاور مع حلفائها.

ومن وجهة نظر (شرويدر) – وفي ظل الزخم الكبير الذي كانت تحظى به الخطط الحربية لإدارة الرئيس بوش – كانت مثل هذه التصريحات العامة، الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامه للتأثير في مسار النقاش الداخلي الأمريكي. ولم يكن من الصعب تفهم غضب (شرويدر) لعدم تشاور الأمريكيين معه حول المسألة العراقية بسبب تداعياتها السياسية والاقتصادية المحتملة على مصالح حلفاء واشنطن الذين كانوا يتوقعون منها أن تأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار. كما ادعى (شرويدر) الحق بأن يستشار مستنداً إلى حقيقة أن ألمانيا كانت قد أظهرت تضامنها مع أمريكا في الحالة الأفغانية. يضاف هنا أن المستشار الألماني خاطر بمستقبله السياسي عندما حاول الحصول على أغلبية ائتلافية لضمان مشاركة ألمانيا في الحرب ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

وعلى النقاد الذين يحاجون بأن «الموقف الطائش المناهض للحرب الذي فرضته السياسة الألمانية الداخلية حد من قدرة ألمانيا على التأثير في السياسة الأمريكية»، أن يقدموا الدليل المقنع على وجود أية وسيلة أخرى كان من شأنها أن تمكن ألمانيا من التأثير في رئيس أمريكي كان قد حسم قراره بإسقاط نظام صدام حسين. فمنذ بداية المناقشات المتعلقة بهذه المسألة، لم تكن هناك أية فرصة لبلورة موقف أوروبي مشترك لأن بريطانيا كانت قد أعلنت تأييدها لواشنطن. وما فتئ نقّاد ألمانيا يرجعون إلى الحديث عن الدور الذي لعبته (بون) أثناء الحرب الباردة أي عندما كانت السياسة الخارجية الأمريكية – أوروبية المركز، وكانت منظمة حلف شمال الأطلسي تلعب دوراً محورياً في إيجاد الأرضية المشتركة التي كانت تجمع بين دول جانبي الأطلسي، لكن الظروف قد تغيرت ؟ ليس على صعيد القاعدة الهيكلية للعلاقات الأطلسية فقط، وإنما على صعيد التوجه الفكري، لإدارة أمريكية لم تكن لديها أية نية بالسماح حتى بتلطيف موقفها عبر التشاور، لأنها بكل بساطة، اعتقدت أن الدول الأخرى ستسارع لتأييدها في آخر المطاف. لقد بدد الإحباط والعداوات الشخصية على أعلى المستويات نصف قرن الثقة والمشاورات المكثفة بين الزعماء الألمان والأمريكيين. وبات كل من (بوش) و(شرويدر)، يعتقدان بأن الآخر قد أخل بوعوده، إذ ادعى بعض كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، أن المستشار الألماني أشار في لقاء له مع الرئيس بوش في ٢٠٠٢، إلى أنه كان (يفهم) أنه ربما كان سيتعين على الرئيس (بوش)، دخول حرب في العراق، وأنه نصح الرئيس الأمريكي بالقيام بذلك بسرعة وبحزم. ففي مايو ٢٠٠٢، قال مسؤولون أمريكيون خلال زيارة لبرلين إن (شرويدر) تعهد بعدم توجيه حملته الانتخابية ضد أية حرب أمريكية محتملة على العراق، ولكن بعد أن نكث (شرويدر) بعهده، فإن الرئيس (بوش) – الذي قال مساعدوه: «إنه يعتقد بأن شخصية المرء تعرف بقدر التزامه بالعهود التي يقطعها على نفسه» – شعر بأن(شرويدر) قد خانه، ولم يتردد في المحادثات الخاصة عن وصف المستشار الألماني (بالكاذب).

وفي مقابلة أجراها (فيليب غوردن) و(جيريمي شابيرو)، مع (مسؤول ألماني كبير)، أفاد الأخير بأن المستشار (شرويدر) نفى أن يكون

قد ضلّل الرئيس الأمريكي، وأنه من الممكن (لشرويدر) نفسه أن يدعي بأنه كان قد ضُلّل من قِبل الرئيس بوش الذي وعد عندما كان في برلين في مايو ٢٠٠٢ بإجراء مشاورات لاحقة مع (شرويدر) حول قضية دخول الحرب على العراق. وكان تأكيد الرئيس بوش أثناء جولته الأوروبية في مايو ٢٠٠٢، عندما قابل (شرويدر) ثم (شيراك) بقوله - «ليست لدي أية خطط حرب على طاولتي» - كان في أحسن الأحوال تضليلاً لأن التخطيط للحرب كان جارياً على قدم وساق.

لم يكن التغيير كبيراً!

كان النقد الأخير مبالغاً فيه لأن ألمانيا لم تنتهك، من حيث الجوهر، أياً من معايير حلف الناتو ولم يكن هناك أي مؤشر واضح على أنها كانت ستتقاعس عن دعم تركيا عند الضرورة. ولا ننسى أن تركيا نفسها لم تطلب مساعدة أحد، وأن الولايات المتحدة هي التي أرادت من حلف الناتو أن يشارك في الدفاع عن تركيا في سياق حربها على العراق، وأنها طلبت مساهمة ألمانية (تضمنت صواريخ باتريوت والمشاركة بمهمات طائرات أواكس)، وبذلك الطلب تعمدت واشنطن استخدام منظمة حلف شمال الأطلسي لنصب فخ للحكومة الألمانية لإرغامها على الموافقة على الدخول في حرب كانت تعلم واشنطن أنها كانت وشيكة الوقوع، معتقدة أنها ستجعل من رفض ألمانيا للمشاركة في تلك الحرب سبباً لاتهامها بأنها تفتقر إلى روح التضامن. وعبر مسؤول ألماني كبير عن ذلك الحدث على النحو التالي: «وعدنا الأتراك في اتفاق ثنائي معهم بإرسال صواريخ باتريوت إلى تركيا ورجونا الولايات المتحدة ألا تجبرنا على التحول إلى عقبة داخل منظمة حلف شمال الأطلسي. لكن إدارة الرئيس بوش كانت مصممة على إحراج المستشار (شرويدر) وانتزاع موافقة ألمانيا على نشر قواتها ونسف موقف المستشار الألماني المناهض للحرب على العراق، لقد كان ذلك لعبة سياسية مريبة ومزعجة، ونحن اعتبرناها بكل بساطة لعبة القوي المستبد بالضعيف».

قد يتساءل المرء حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية مدركة لحقيقة أن تنفيذ أي طلب يتضمن مشاركة أية قوات ألمانية في أي عمل عسكري كان سيحتاج إلى موافقة البرلمان الألماني وأنه كان سيعرض الحكومة الألمانية إلى مخاطر سياسية جسيمة. فعندما طلبت تركيا الدعم العسكري قررت ألمانيا، القلقة بشأن الضرر الذي ربما كان سيلحق بحلف الناتو، التوجه بصيغة مخفّضة للدعم المطلوب أصلاً من الأتراك لتدارس الطلب التركي في لجنة التخطيط الدفاعي التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (فرنسا ليست عضواً فيها) ولم يكن تحليل (استيفان كورنيليوس) القائل بأن رفض الحكومة الألمانية القاطع، حتى لتدخل عسكري تقرّه الأمم المتحدة، كان يشكل بالفعل، «تغيراً دراماتيكياً في السياسة الخارجية الألمانية نحو الابتعاد عن تعددية الأطراف (أي العمل الدولي المشترك) والمنظمات الدولية». غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل يتعين على ألمانيا أن تؤيد سياسة خاطئة من الناحية الاستراتيجية، ومريبة وغير مبررة من الناحية الأخلاقية فقط من أجل إثبات أنها تنتهج سياسة خارجية متعددة الأطراف؟ فحقيقة أنه قلما نوقشت تعددية الأطراف في السياسة الأمنية الألمانية، هي خير دليل على مدى تأصل النهج الفكري الداعم لتعددية الأطراف في الوجدان الألماني.

وتعهدت الحكومة الألمانية أمام الناخبين الألمان بعدم المشاركة في الحرب على العراق، ومن الممكن جداً أن يتساءل أحدهم عن مدى الذكاء التكتيكي والحكمة السياسية لمثل هذا التصرف من منظور السياسة الخارجية الألمانية. غير أن القراءة الصحيحة لهذا الحدث، «كبادرة لقوة عظمى» أو «كتخل واضح» عن أحد تقاليد ألمانيا الاتحادية، تتطلب إدراك نقطة حساسة، وهي أنه لم يسبق للحكومة الألمانية أن اضطرت لحسم أي قرار بشأن الانخراط المباشر بحرب تعتبرها خاطئة ولا تخدم مصالح ألمانيا الحيوية، وأنه كان يُطلب منها المشاركة في تلك الحرب فقط لإثبات توجهها المتعدد الأطراف. لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن فرض قرارات الأمم المتحدة بالقوة لم يكن الهدف الحقيقي لتلك الحرب وإنما الهدف الحقيقي كان: إسقاط نظام واحتلال بلد.

لذلك يبدو أن أولئك النقاد الذين حذروا من مخاطر «النهج الألماني الخاص» - علماً بأن المستشار الألماني (شرويدر) أكد أنه لم يستخدم هذا التعبير مطلقاً في أي شأن يتعلق بالسياسة الخارجية - يجهلون الكثير عن الأزمة العراقية. ولعل السؤال العام الذي ينبغي طرحه هو: كيف يحدد المرء أن تغييراً أساسياً ما قد طرأ على توجهِ سياسةٍ خارجيةٍ بعينها لكن مفهوم دور ألمانيا التقليدي يشتمل على المكونات الرئيسية

١- تتبنى ألمانيا استراتيجية عامة تفضل بموجبها القيام بدورها كلاعب دولي عبر الأطر والمؤسسات المتعددة الأطراف.

٢- يشكل بناء نظام دولي حضاري أحد أهداف السياسة الخارجية الألمانية.

٣- فيما يتعلق بأدوات السياسة الخارجية، تفضل ألمانيا استخدام الوسائل غير العسكرية وتبدي معارضتها الشديدة لاستخدام القوة العسكرية.

وأخيراً ربما كانت السياسات الألمانية تجاه حرب العراق غير منسجمة أو حتى متناقضة مع واحدة من هذه المكونات الرئيسية التقليدية أو أكثر ويرجع السبب في ذلك إلى الضغوط الأمريكية الهائلة التي جعلت الالتزام الكامل والدقيق بهذه المكونات أمراً في غاية الصعوبة، ولكن توجهات السياسة الخارجية الألمانية المتعلقة بالعلاقات الأطلسية لم تتغير؛ ولا يوجد في السياسات الألمانية التي أعقبت أزمة العراق أي مؤشر على حدوث أي تغيير عميق في توجهات السياسة الخارجية الألمانية، ولكن الإطار المتغير للعلاقات الأطلسية هو الذي يجعلنا نتوقع الأعباء المترتبة على مزيد من التكيف أو عدم التكيف، مع جميع متغيراته ●

عودة إلى سياسة الاغتيالات الإيرانية

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

جاء الاتهام الأمريكي الأخير للحكومة الإيرانية، بالتورط ومن أعلى المستويات، بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن «عادل الجبير» ليفتح الباب على مصراعيه للتكهنات والاستنتاجات التي ذهبت في كثير من الأحيان إلى حد المبالغة في التصديق أو النفي. والسبب في ذلك ربما يكمن في التوقيت والظروف البالغة الحساسية التي تشهدها المنطقة، حيث تزامن هذا الإعلان مع توتر شديد في العلاقات السعودية-الإيرانية، وجاء بعد سلسلة من الأحداث والمواقف المتشنجة بين البلدين، لعل أبرزها التدخل الإيراني الأخير في أحداث البحرين، والموقف السعودي الصارم والمعارض لتصرفات النظام السوري «الحليف العربي الوحيد والاستراتيجي لطهران». كما جاء هذا الإعلان بعد أسبوع فقط من أحداث الشغب التي شهدتها بلدة العوامية شرق المملكة والتي أعلنت المملكة ضلوع دولة مجاورة فيها، كانت تريد زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة، في إشارة صريحة وواضحة إلى طهران، وعندما نقول إشارة واضحة وصريحة من قبل المملكة فإننا نجزم بأن السعودية لديها من الأدلة ما يكفي لتوجيه الاتهام الصريح لطهران، فالمملكة العربية السعودية اشتهرت على الدوام بالتريث الشديد في توجيه الاتهامات الصريحة لأي طرف من الأطراف وفقاً لمنهجها وسياستها المعتدلة التي تميل دوماً نحو السلم وعدم افتعال الأزمات مع دول الجوار.

لكن هذه الظروف المعقدة ذاتها جعلت البعض يميل إلى تكذيب الرواية الأمريكية واصفاً إياها بالسيناريو الأمريكي المفتعل لتوتير العلاقات الإيرانية-السعودية المتوترة أصلاً، ولصب الزيت على النار في ظل ظروف المنطقة المشتعلة، مستدلين على ذلك بتوقيت إعلان الخبر، وبخطة الاغتيال التي ذكرت الحكومة الأمريكية أنها كانت ستتم بالتعاون مع إحدى عصابات المخدرات المكسيكية، وهي الطريقة التي استبعد البعض لجوء إيران إليها، في ظل وجود الأذرع الإيرانية التقليدية التي اشتهرت بتنفيذ عمليات الاغتيالات نيابة عن ملالي طهران، وفي ظل المراقبة الأمريكية الشديدة لهذا النوع من العصابات الحدودية. إضافة إلى التساؤل الذي يطرحونه حول الفائدة السياسية التي ستجنيها إيران من هذه العملية الرعناء وفي هذا التوقيت الحرج.

لكن أصحاب هذا الرأي المعارض يتناسون أن إيران دائماً ما كانت تلجأ إلى أسلوب الاغتيالات السياسية اليائسة وغير المبررة عندما يضيق عليها الخناق وعندما تجد أنها تتعرض إلى خسائر متلاحقة، فخروجها من أزمة البحرين خالية الوفاض بعد الحشد السياسي والإعلامي الإيراني المبالغ فيه، وقربها من خسارة حليفها الاستراتيجي العربي الوحيد في المنطقة «النظام السوري»، وفشلها في الاختراق الداخلي لدول الخليج من خلال شبكات التجسس، وافتعال الفتن الطائفية ، كلها عوامل ربما أدت بالنتيجة إلى حدوث حالة اختلال التوازن لدى النظام الإيراني الذي مازال يعيش زهو ما حققه من انتصارات سهلة على أعدائه التقليديين في العراق «نظام صدام حسين» وفي أفغانستان «نظام طالبان»، والتي جعلته يظن أنه أحكم قبضته على مكامن القوة في المنطقة، وأن طريق المجد والحلم الفارسي القديم بات على مرمى حجر ومفروشاً بالورود. إلا أن رياح التغيير العربي جاءت بما لم يكن في حسبان النظام الإيراني، وبدأت خيوط اللعبة تفلت منه شيئاً فشيئاً ليعود مجدداً إلى ممارسة هوايته القديمة سياسة التخبط والاغتيالات السياسية.

إن المتابع لتاريخ النظام السياسي الإيراني الحالي، ومنذ قيام الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، يجده حافلاً بالاغتيالات السياسية، التي يضيق المقام بذكرها، وكلها كانت بدوافع الانتقام والجريمة لا غير، ولم يحقق النظام الإيراني منها أي مصلحة قومية أو وطنية واضحة تستحق عناء التخطيط لها، وكانت في كثير من الأحيان تعود بالويلات والمصائب والعقوبات على الشعب الإيراني. والغريب في الأمر أن الملالي في طهران لا يجدون غضاضة في تأييدها والحث عليها، وتزداد وتيرتها كلما كان النظام يمر بمآزق سياسية داخلية أو خارجية. ولذلك ووفقاً لهذا التاريخ فإننا لا نجد صعوبة بالغة في تصديق الرواية الأمريكية الأخيرة بضلوع النظام الإيراني في محاولة اغتيال السفير السعودي «الجبير»، ليس لأن الأمريكان لا يكذبون، بل لأن النظام الإيراني دائماً ما يضع نفسه موضع الشبهات، وكما تقول الحكمة «من وضع نفسه موضع الشبهات فلا يلومن من أساء به الظن»، هذا مع احترامنا غير الشديد للنفي الإيراني الرسمي السريع والشكوى التي تقدم بها مندوب إيران لدى الأمم المتحدة حول ما وصفه بالمؤامرة الأمريكية ضد إيران ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

المعرفة للجميع

Knowledge for All